



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة البحث العلمي والتعليم العالي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



انعكاسات الأزمات المالية والاقتصادية على التجارة الدولية - دراسة تحليلية لأحدث الأزمات -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي.

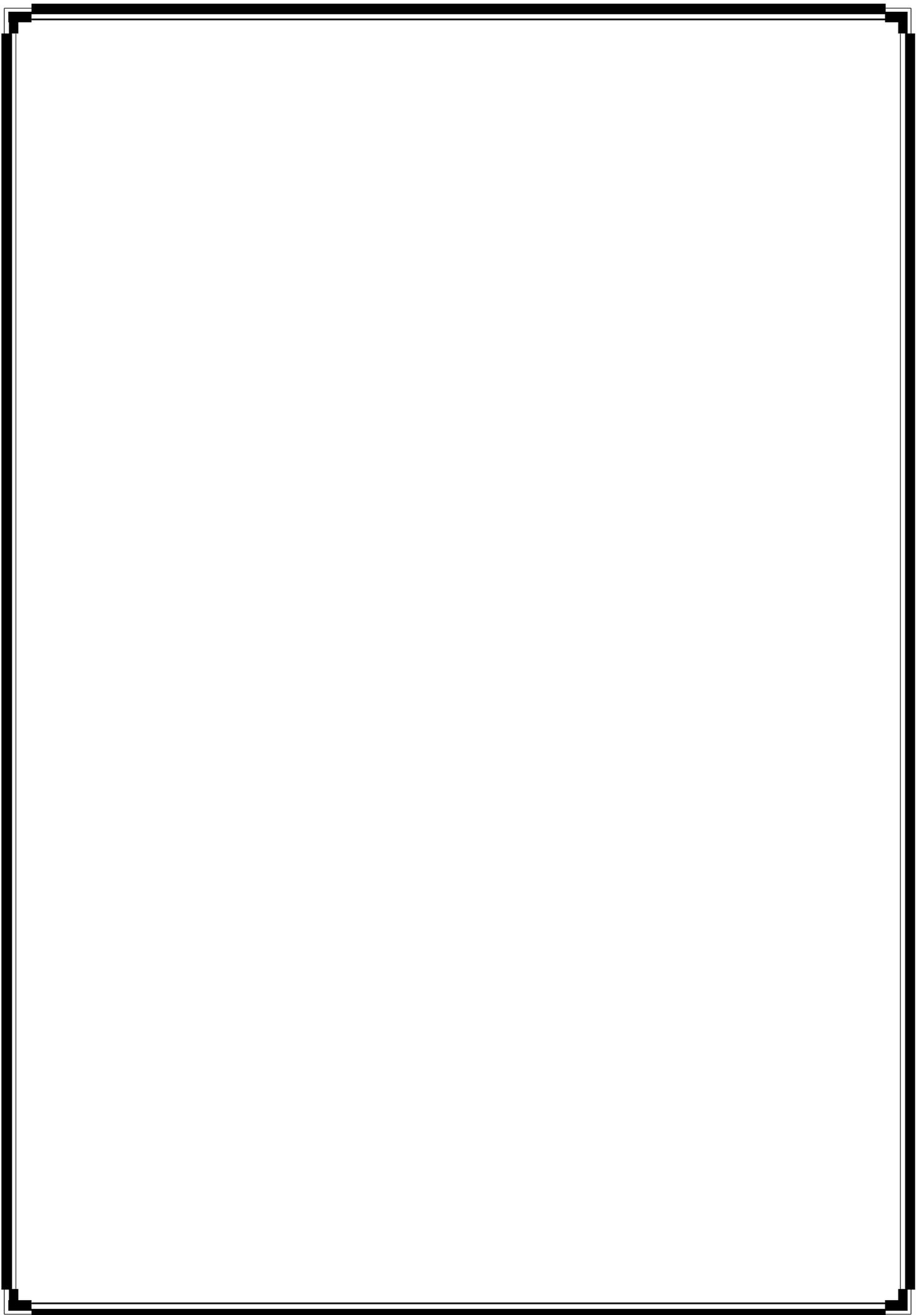
الأستاذة (ة) المشرف (ة):
د. صليحة جعفر

من اعداد الطالب:
عمر بوغديري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د/ جمال خنشور	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
د/ صليحة جعفر	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا	بسكرة
د/ ابتسام ساعد	أستاذ محاضر - أ-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي 2022-2023



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image features a highly stylized, black-and-white calligraphic design. The central focus is the Basmala (Bismillah) in a bold, cursive script. The letters are thick and interconnected, with long, sweeping tails that curve downwards and outwards. The text is surrounded by various decorative elements: small, thin lines and dots are scattered around the main script, and three solid black squares are placed at the bottom of the composition. The entire design is contained within a double-line rectangular border.

الاهمراء

الحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقتني سرورا، الحمد لله الذي وفقني لهذا أهدي ثمرة جهدي
إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به
'أبي' الحبيب والقريب من القلب والعزيز حفظك الله لنا وجعلك تاجا فوق رؤوسنا
إلى ملاذي ونور عيوني والظل الذي آوي إليه في كل حين 'أمي' الحبيبة والغالية حفظها الله من كل شر

إلى اخواتي

إلى كل من يسعده نجاحي

عمر بوغديري..

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد الشكر الله عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذه المذكرة والذي من علينا بالصحة والعافية والعزيمة اما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة المشرفة "صليحة جعفر" لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة وتوجيهها ونصحها الدائم وملاحظاتها القيمة طيلة مدة إنجاز هذه المذكرة فلها على هذه الجهود جزيل الشكر ومن الله عظيم الأجر وخير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي وأناروا طريقنا وزرعوا فينا حب العلم والتعلم وإلهامنا نحو تحديد أهدافنا وتوجيهنا لتحقيقها.

وأخيرا نتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعدنا على إنجاز هذه الدراسة ومد لنا يد العون من قريب أو من بعيد وفي الأخير نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهدى والتقوى والعفاف والغنى.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وإبراز انعكاسات أحدث الأزمات المالية والاقتصادية على التجارة الدولية وذلك من خلال إجراء تحليل متعمق لأثر أشهر الازمات الاقتصادية من (الأزمة المالية الآسيوية، الأزمة المالية العالمية 2008، الأزمة الاقتصادية الوبائية كوفيد-19) على التجارة الدولية والتي أثرت على العديد من الدول في جميع أنحاء العالم في أماكن مثل: أمريكا، آسيا، أوروبا، إفريقيا.. الخ

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر وانعكاس سلبي للأزمات الاقتصادية على التجارة الدولية، فقد أدت إلى تدهور النمو الاقتصادي العالمي وحدث صدمة حادة في العديد من المؤسسات المالية والقطاع الحقيقي للاقتصادات العالمية، مما تسبب في انخفاض الإنتاج العالمي والتجارة الدولية وارتفاع معدلات البطالة.

وبغية مواجهة الأزمات الاقتصادية تبنى العديد من السياسيين إصلاحات وإجراءات تنظيمية هدفت إلى استعادة النمو الاقتصادي وتحسين التجارة الدولية وبذلك تجاوز المرحلة الحرجة من الأزمات رغم وجود العديد من التحديات، حيث لا يزال الاقتصاد هشاً والنظام المالي العالمي في مرحلة عدم الاستقرار التام.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، الأزمة المالية، الأزمة الاقتصادية، وباء كورونا، الأزمة المالية الآسيوية، الأزمة المالية العالمية 2008، الأزمة الاقتصادية الوبائية كوفيد-19.

Abstract:

This study aimed to demonstrate and highlight the repercussions of the latest financial and economic crises on international trade, by conducting an in-depth analysis of the impact of the most famous economic crises (the Asian financial crisis, the global financial crisis of 2008, the economic crisis and the Covid-19 pandemic) on international trade, which affected many Countries all over the world in places like: America, Asia, Europe, Africa..Etc.

This study concluded that there is a negative impact and reflection of the economic crises on international trade, as it led to the deterioration of global economic growth and the occurrence of a sharp shock in many financial institutions and the real sector of global economies, which caused a decrease in global production and international trade and an increase in unemployment rates.

In order to confront economic crises, many politicians have adopted reforms and regulatory measures aimed at restoring economic growth and improving international trade, thus overcoming the critical stage of crises despite the presence of many challenges, as the economy is still fragile and the global financial system is in a stage of complete instability.

Keywords: international trade, financial crisis, economic crisis, Corona epidemic, Asian financial crisis, global financial crisis 2008, economic crisis, epidemic Covid-19.

فہرس العتویات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
I..... فهرس المحتويات	
III..... قائمة الجداول	
VI قائمة الاشكال	
1..... المقدمة	
2..... إشكالية الدراسة	
3..... الدراسات السابقة	
5..... منهج الدراسة	
5..... فرضيات الدراسة	
6..... أهداف الدراسة	
6..... أهمية الدراسة	
6..... هيكل الدراسة	
7..... الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية	
8..... تمهيد	
9..... المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية	
9..... المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية	
12..... المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية	
13-14..... المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية و أهدافها	
14..... المبحث الثاني: أساسيات تطبيق التجارة الدولية	
14-15-16..... المطلب الاول: مكونات التجارة الدولية	
16..... المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية	
17..... المطلب الثالث: معيقات التجارة الدولية	
18..... خلاصة الفصل	

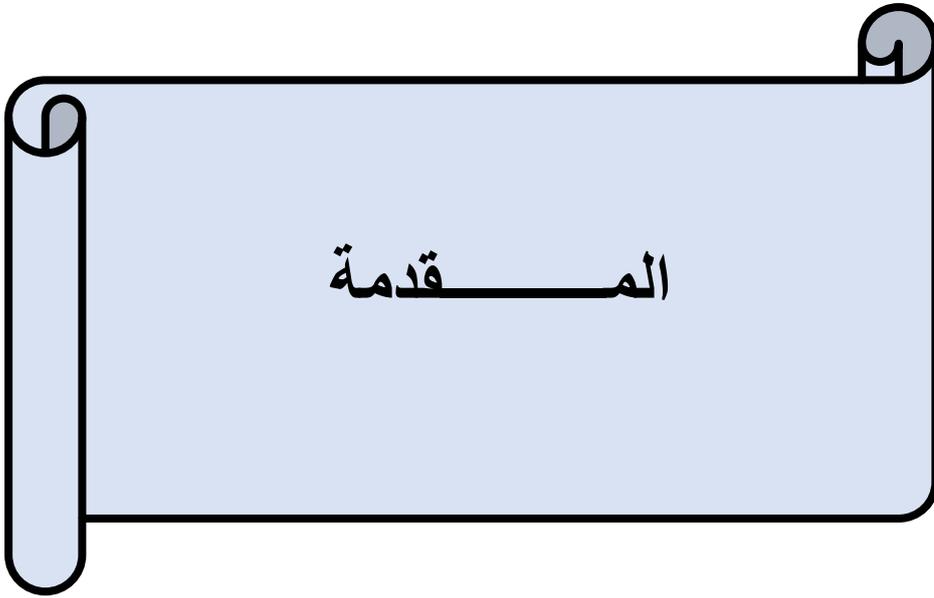
19.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للآزمات الاقتصادية المالية
20.....	تمهيد
21.....	المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية الاقتصادية
23-22.....	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية الاقتصادية وخصائصها
24-23.....	المطلب الثاني: أنواع الآزمات المالية الاقتصادية
25-24.....	المطلب الثالث: علاقة الأزمة المالية بالآزمة الاقتصادية والدورة الاقتصادية
26.....	المبحث الثاني: أسباب وعدوى الآزمات المالية والاقتصادية وانعكاساتها
26.....	المطلب الأول: أسباب الآزمات المالية والاقتصادية
29-27.....	المطلب الثاني: العدوى المالية وانتقالها دوليا
30-29.....	المطلب الثالث: انعكاسات الآزمات المالية والاقتصادية على التجارة الدولية
31.....	خلاصة الفصل
32.....	الفصل الثالث: تداعيات أحدث الآزمات المالية الاقتصادية على التجارة الدولية
33.....	تمهيد
34.....	المبحث الأول: الأزمة المالية الآسيوية (أزمة دول جنوب شرق اسيا)
38-34.....	المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية الآسيوية وأسبابها
41-38.....	المطلب الثاني: اثر الأزمة المالية الآسيوية على التجارة الدولية
42-41.....	المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة الآسيوية
43.....	المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ (أزمة الرهن العقاري)
44.....	المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأسبابها
52-45.....	المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على النمو الاقتصادي العالمي و التجارة الدولية
54-52.....	المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة المالية العالمية
55.....	المبحث الثالث: الأزمة المالية الاقتصادية الوبائية كوفيد-19
55.....	المطلب الأول: نشأة أزمة كوفيد ١٩ واسبابها
61-56.....	المطلب الثاني: أثر أزمة كوفيد ١٩ على التجارة الدولية
62-61.....	المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة للتخفيف والخروج من أزمة كوفيد 19-
63.....	خلاصة الفصل الثالث
68-64.....	الخاتمة
74-69.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
01	تطور أسعار الصرف خلال فترة 1990/ 1996 .	36
02	الديون المستحقة للبنوك الأجنبية و احتياطات النقد الأجنبي في عدد من بلدان الأزمة في جوان 1997 .	36
03	التدابير المعتمدة من طرف الدول الصناعية لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 .	53
04	حجم التجارة السلعية و نمو الناتج المحلي الإجمالي 2024/2019 .	59

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	صفحة
01	مكونات التجارة الدولية	16
02	الدورة الاقتصادية	25
03	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية 2007/2002	46
04	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية 2010/2005	47
05	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية 2014/2010	49
06	تطور حجم التجارة الخارجية في الاقتصاديات المتقدمة خلال الفترة 2014/2007	51
07	تطور حجم التجارة الخارجية في الاقتصاديات الناشئة والنامية خلال فترة 2014/2007	52
08	حجم التجارة العالمية للبضائع ونمو الناتج المحلي الإجمالي، 2015/2014	58
09	مؤشر فريتوس البلطيق وحسابات البنك لزيادة تكاليف الشحن وسط طلب تجاري كبير	59



شهد العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين تطورات علمية وتقنية هائلة في شتى مجالات الحياة المختلفة من بينها : الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي ظل هذه التغيرات السريعة وفي عالم يتميز بالتعقيد والتشابك في العلاقات والإتجاه نحو تدويل الحياة الاقتصادية ظهرت التجارة الدولية، التي لها أهمية كبيرة لجميع دول العالم إذ تعد العمود الفقري للإقتصاد العالمي و أهم رابط بين الدول فلا توجد دولة مهما بلغت قدرتها يمكنها تحقيق الإكتفاء الذاتي لكل احتياجاتها دون الاعتماد على الخارج، بإعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو قوى الإنتاجية وبالتالي الإنغلاق سوف لن يمكنها من بلوغ أهدافها و تحقيق نموها وتعزيز تنافسيتها، فأصبحت الحاجة متزايدة للإنتفاع على العالم الخارجي و التفاعل في خضم الأحداث و التعقيدات و المساهمة في التبادل الدولي تماشيا مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة.

في ظل التغيرات والنظام العالمي الشمولي الذي أدى إلى تسارع وتيرة التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، فإن التجارة الدولية تتأثر بالنمو والأوضاع الاقتصادية الدولية فأى خلل يحدث على مستوى التجارة الدولية يؤثر بطريقة مباشرة في الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح، ولقد اتضح ذلك من خلال الأزمات المالية والضغوطات المضاربية، و الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى أكبر إفلاس أمريكي ، وأزمة كورونا التي أدت إلى انخفاض معدلات نمو الاقتصاد في جميع أنحاء العالم.

ولقد امتدت آثار هذه الازمات لجميع أقطار العالم، ولكن يتفاوت حجم الضرر من دولة إلى أخرى تبعا لمستوى الانفتاح على العالم والتي أثبتت أن الاقتصاد العالمي مازال هشاً ومعرضاً للأزمات المفاجئة، وأنه بالرغم من وجود اقتصاديات أخرى تنافس الاقتصاد الأمريكي غير أنها لازالت غير قادرة على التصدي للأزمات الاقتصادية الدولية.

على ضوء هذه التغيرات الدولية، يشهد الاقتصاد العالمي هو الآخر موجة لتحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود والعراقيل التي تقف عائقاً أمام حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة والتحول لآليات السوق والخصوصية، أي أن العالم سوف يتحول من قرية متنافسة الأطراف ليصبح سوقاً واحداً تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأطراف الفاعلة فيه لكن من جهة أخرى معرض للأزمات والاختلالات الاقتصادية التي تصبح سريعة التوسع والانتشار.

إشكالية الدراسة:

رغم الدور المتنامي الذي تلعبه التجارة الدولية في النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن الأزمات الاقتصادية العالمية أفرزت تحديات جديدة أمام هذا النشاط والسياسة التي تحكمه، وتأسيساً على ذلك جاءت هذه الدراسة لاستعراض هذا الوضع وتحليله من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي انعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما العوامل المؤثرة على التجارة الدولية؟ وماهي الأسباب الحقيقية وراء الأزمات المالية؟
- 2- ماهي تداعيات الأزمة المالية الآسيوية على التجارة الدولية ؟ وما الإصلاحات المطبقة لتفاديها؟
- 3- ما أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على التجارة الدولية؟ وما التدابير المعتمدة للخروج منها ؟
- 4- كيف أثرت جائحة كورونا كوفيد-19 على التجارة الدولية؟ وما الإجراءات المتبعة للتخفيف منها؟

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

من أجل معالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على الدراسات التالية:

(1) نادية العقون، " العولمة الاقتصادية والأزمات المالية - الوقاية والعلاج " (دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية)، أطروحة دكتوراه لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة (2013)

حيث تناولت هذه الدراسة في اطارها النظري دراسة لبعض الأزمات المالية وأهم النماذج المفسرة لها إضافة إلى تقديم تفسير كمي لأزمة الرهن العقاري وتداعياتها على مختلف اقتصاديات العالم مبرزة مفهوم العولمة المالية والعوامل المساعدة على تطورها ودورها في تكريس الأزمات المالية بهدف الكشف عن العلاقة بين تصاعد العولمة المالية وتكرار وتواتر الأزمات المالية وتوسع نطاقها، إلى جانب تحديد مدى مسؤولية كل من أسعار الفائدة والافراط في منح قروض الرهن العقاري عالية المخاطر وكذلك الآثار الناتجة عنها، كما تم تقديم جملة من الحلول والاجراءات الوقائية من الأزمات المالية والبحث عن البدائل الممكنة لتعزيز الثقة في النظام المالي العالمي، حيث توصلت الدراسة إلى أن العولمة المالية وما أفرزته من ثغرات جعلت حدوث أزمات مالية جديدة أمراً ممكناً في أي وقت باعتبارها أهم قنوات تدويل وعدوى الأزمات المالية.

(2) مريم طيني، " واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002-2012) " ، مذكرة ماجستير لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة (2014)

حيث خصصت الباحثة الجزء الأول لدراسة الاطار النظري للتجارة الخارجية والجزء الثاني الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي مخصصة بذلك جانب مهم لدراسة الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم وكذلك أزمة اليونان وأخيرا قامت بتحليل واقع ومستقبل التجارة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاتحاد الأوروبي شهد انخفاضاً في النمو وتدهوراً إثر أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية.

(3) رفيقة صباغ، "الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (2014):

اهتمت الدراسة بتحليل أثر أزمة الرهن العقاري الأمريكي على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بالتطرق لواقع هذه الاقتصادات قبل وأثناء وبعد أزمة الرهن العقاري الأمريكي. وقد توصلت إلى أن هذه البلدان التي عرفت مؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2008 تحسنا ملحوظا سرعان ما أصبحت في ظل الأزمة تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية صعبة منها تزايد معدلات البطالة، انخفاض معدل النمو الاقتصادي، تراجع حجم التبادل التجاري، إلى جانب الآثار السلبية على أسواقها المالية وموازن مدفوعاتها ومالياتها العامة.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

4) **Globe economic crisis: implications for trade and développement** **Report by the UNCTAD secretariat, Geneva, 7 may 2009.**

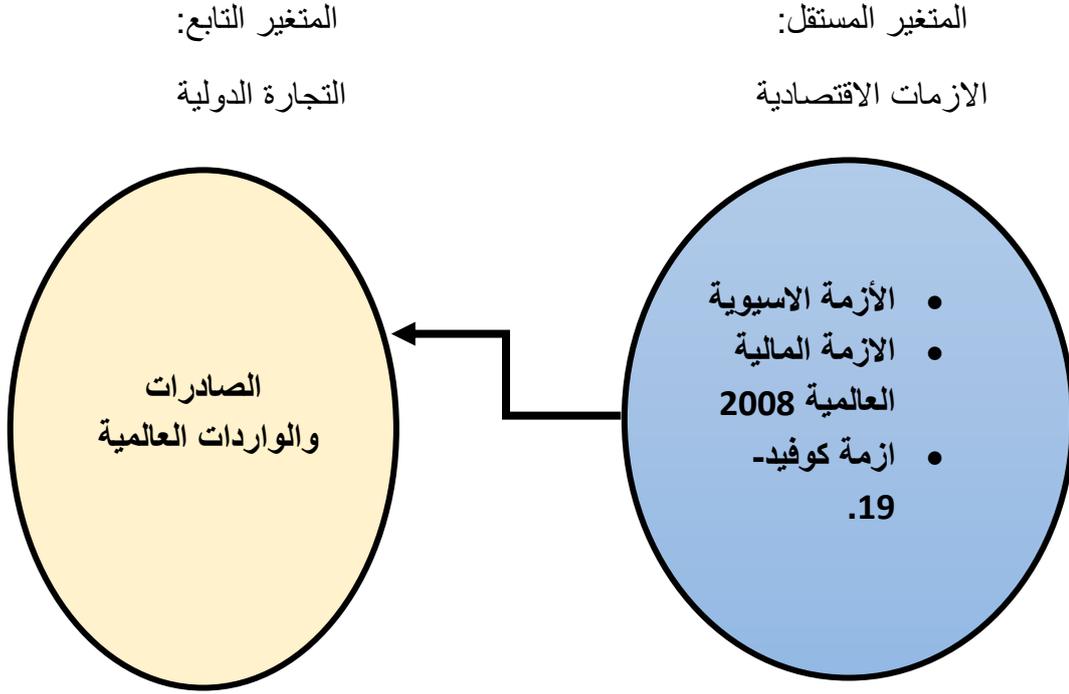
هدفت الدراسة إلى استعراض أهم التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي، هدف تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تكون بمثابة الحصن الذي يستعيد الثقة وبناء الانتعاش وتعزيز التنمية الشاملة حيث تكون المكاسب المشتركة على نطاق واسع بين جميعا وجميع الشعوب، هذا التقرير قام بتسليط الضوء على آثار الأزمة المالية العالمية و إلى جملة من النتائج الهامة يمكن اجمالها فيما يلي: التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الذي يتجلى في انخفاض الطلب في التجارة الدولية بسبب العجز في التمويل والائتمان التجاري؛ تراجع أسعار السلع الأساسية؛ انخفاض التحويلات المالية؛ تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر؛ انخفاض الصادرات؛ ارتفاع معدلات البطالة في البلدان النامية؛ انخفاض دخل الأسر.

5) **Andrei A. Levchenko, Logan T. Lewis, Linda L. Tesar, The Collapse of International Trade During the 2008–2009 Crisis, Federal Reserve Board of Governors, 2009.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الانهيار اللافت للانتباه في التجارة الدولية خلال فترة ركود 2008–2009، من خلال استخدام بيانات مصنفة على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تذكر:

- لا يوجد أي دليل لتأثير الائتمان التجاري على التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية؛ القطاعات المستخدمة كمدخلات وسيطية شهدت تخفيضات بنسبة أعلى بكثير في كل من الصادرات والواردات.
- لانهيار الحاصل في التجارة الدولية هو استثنائي مقارنة مع ما لوحظ في حالات الركود الأمريكية السابقة، حيث سجلت الواردات عجزا قدر بـ 40%.

نموذج الدراسة:



فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في معالجتها للإشكالية على الفرضيات التالية:

الفرضية 1: لقد كان للأزمة المالية الآسيوية أثر سلبي على التجارة الدولية خاصة على صعيد الصادرات والواردات السلعية.

الفرضية 2: للأزمة المالية العالمية 2008 أثر سلبي على التجارة الدولية خاصة ناحية الطلب العالمي.

الفرضية 3: أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 تأثيرا سلبيا وبالغا على التجارة الدولية حيث تراجع حجم النشاط التجاري بنسبة كبيرة مما جعل المؤسسات تتجه نحو الحفاظ على سلاسل التوريد وتعزيز الثقة.

منهج الدراسة: انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، ومن خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة الحالية الإجابة عليها، سوف نعتمد على المنهج الوصفي في إبراز أهم المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالتجارة الدولية والالتزامات المالية باعتباره المنهج الأنسب لهذا النوع من البحوث، والذي يقوم على جمع وعرض المادة العلمية، إضافة إلى المنهج التاريخي لعرض تاريخ أشهر الالتزامات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل اثر وتداعيات الأزمات المالية على التجارة الدولية، وذلك بالاعتماد المقالات والمجلات ورسائل التخرج إضافة إلى بعض المراجع الأجنبية ومواقع الكترونية، التي تناولت موضوع البحث.

السعي من أجل استكمال بعض النقص الحاصل في مثل هذه المواضيع، والتي تعنى بمحاولة معرفة مدى تأثير الازمات المالية على التجارة الدولية ، ولهذا يمكن تلخيص بعض الأهداف الرئيسية كما يلي:

- توسيع المعارف الشخصية في موضوعي التجارة الدولية والازمات المالية لأهميتهما.
- معرفة احدث الازمات الاقتصادية والمالية السائدة وأسباب انفجارها وتناثرها.
- محاولة رصد مدى تأثير الازمات المالية على التجارة الدولية.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها لموضوعين مهمين هما التجارة الدولية والأزمات الدولية، فموضوع التجارة الدولية يتسم بالحدائثة كما أن الازمات وإدارتها وكيفية معالجتها أصبحت حاجة في يومنا الحالي ومن غير الممكن بناء منظمات ناجحة ورائدة دون التغلب على هذه الازمات وبالتالي فإن موضوع مثل هذا يعد من أبرز المواضيع التي لاقت اهتمام الباحثين .

هيكل الدراسة:

من أجل الامام بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة سنقوم بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: سنتناول فيه الجانب النظري المتعلق بالتجارة الدولية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول حول ماهية التجارة الدولية من مفهوم التجارة الدولية و أسباب قيام التجارة الدولية إضافة لأهمية التجارة الدولية و أهدافها و المبحث الثاني حول أساسيات تطبيق التجارة الدولية من مكونات التجارة الدولية و العوامل المؤثرة عليها وايضا معيقات التجارة الدولية .

الفصل الثاني: سنتناول فيه الجانب النظري المتعلق بالأزمات المالية الاقتصادية، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول حول ماهية الازمات المالية من مفهوم الأزمة المالية وخصائصها، و أنواع الأزمات المالية وكذا إبراز علاقة الأزمة المالية بالأزمة الاقتصادية والدورة الاقتصادية. اما المبحث الثاني حول أسباب الأزمات المالية و العدوى المالية وانعكاساتها.

الفصل الثالث: تداعيات أحدث الأزمات الاقتصادية على التجارة الدولية حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول حول الأزمة الاسيوية و المبحث الثاني حول الأزمة المالية العالمية 2008، والمبحث الثالث حول أزمة كوفيد-19 ، حيث سيتم في كل مبحث من مباحث السابقة تبيان نشأة الأزمة وأسبابها إضافة إلى اثر الأزمة على التجارة الدولية، وأهم الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة
الدولية

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الانطلاقة الأساسية لها، حيث زادت الحاجة للمواد الأولية والتصنيع والانتاج وظهرت الحاجة لأسواق تصريف المنتجات وهنا بدأ استعمار الدول من أجل فتح أسواق جديدة للحصول على المواد الأولية ومن أجل تصريف فوائض الانتاج .

أما في أيامنا هذه تلعب التجارة الدولية دورا حيويا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي فيعود تطورها إلى تطور كافة مناحي الحياة من وسائل النقل بالدرجة الأولى الى مختلف العلوم التقنية والتكنولوجية وتطور السياسات المالية والنقدية وظهور الاتحادات والتكتلات الاقتصادية وظهور العديد من المفاهيم العالمية الداعمة لآلية عمل المنظومة التجارية العالمية مثل البنك الدولي للتجارة والتمويل وغيره.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل لمفهوم التجارة الدولية وجل الجوانب النظرية لها حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:-

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

المبحث الثاني: أساسيات حول التجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد وقد تطورت هذه التجارة مع تطور المبادلة التجارية واتساع رقعتها نتيجة تطور وسائل الاتصال والمواصلات ولم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الدولية.

مما سبق سنحاول في هذا المبحث التطرق لكل من مفهوم التجارة الدولية وخصائصها وأسباب قيامها وأهميتها .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

قبل التطرق لمفهوم التجارة الدولية لابد من الإشارة لمعنى التجارة ومن ثم التطرق لمفهوم التجارة الدولية وايضا محاولة معرفة الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية.

الفرع الأول : التجارة Commerce, Trade

التجارة في اللغة والاصطلاح هي تقليب المال، أي بالبيع والشراء لغرض الربح وهي مصدر دال على المهنة . وأجمع المسلمون على جواز التجارة إلا أنه يحرم في التجارة جميع المعاملات المنهي عنها شرعاً، والتي تؤدي إلى البغضاء بين المسلمين وأكل الأموال بالباطل.

والتجارة في الاقتصاد : هي كل تبادل للبضائع مقابل القيمة النقدية الموازية لها، وتتمثل التجارة في مجموع العمليات التي تضع السلع والخدمات تحت تصرف المستهلكين، وتضمن الصيرورة التجارية مراحل متعددة حتى تصل من المنتج إلى المستهلك النهائي. (الجمعة ، 2000، صفحة 166)

كما تعرف أيضا أنها : نشاط بشري اقتصادي قديم يقوم على تبادل ونقل السلع والبضائع بمختلف مصادرها الطبيعية الخام او الزراعية او الصناعية من مصادرها حيثما توفرت وزاد عرضها الى اماكن استهلاكها حيثما توفر الطلب عليها. (السامرائي، 2022، صفحة 177)

نلاحظ أن معظم التعاريف ركزت على أن التجارة :

أ- عبارة عن تبادل بضائع وسلع بمختلف مصادرها مقابل قيمة نقدية موازية لها.

ب- أنها مجموع عمليات تضع السلع تحت تصرف المستهلكين مع ضمان الصيرورة التجارية.

ت- نشاط بشري قديم يقوم على التبادل وحيثما زاد عرضها بمكان استهلاكها زاد الطلب عليها.

ومما سبق نستنتج أن التجارة هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات من شخص إلى آخر و يمكن أن تتم التجارة على الصعيد الوطني والدولي.

الفرع الثاني: مفهوم التجارة الدولية.

هناك عدد من الصيغ تعرف التجارة الدولية، يمكن توضيحها فيما يلي:

فالمقصود بمصطلح التجارة الدولية : أنها عملية يراد بها حركة السلع والخدمات بين دول العالم، حيث يتيح ذلك حصول كل دولة على ما لا يتوفر لديها من ضرورات الحياة لشعبها والتي قد تتدخل ظروف طبيعية او فنية او رأسمالية في عدم انتاجها في أقاليمها.. (السانوسي و الشحاتة ، 2007، صفحة 46)

نجد ان هذا التعريف ركز على أن التجارة الدولية ماهي إلا حركة سلع وخدمات بين الدول لإتاحة جميع ضروريات الحياة لشعبها.

الفصل الأول الاطار النظري للتجارة الدولية

وتعرف التجارة الدولية أيضا: بأنها عملية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج خارج الحدود السياسية لدولة معينة، أو هي عبارة عن الصفقات الاقتصادية التي تجرى عبر الحدود الوطنية لبلد معين.. (صاحب، 2006، صفحة 303)

يرى صاحب هذا التعريف أن التجارة الدولية ما هي الا انتقال سلع وخدمات خارج الحدود لدولة ما أو هب صفقات اقتصادية تجارية عبر الحدود الوطنية لبلد معين.

ويعرف البعض التجارة الدولية بأنها كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة" ويعرفها آخرون على أنها المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.. (الكردي، 2023، صفحة 90)

نلاحظ أن هذا التعريف ركز على أن التجارة الدولية ماهي إلا صادرات وواردات منظورة وغير منظورة، وانتقال لسلع و الأفراد و رؤوس الأموال التي تنشأ بين وحدات سياسية مختلفة أو منظمات اقتصادية وذلك عبر بلدان العالم

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها : "الحلقة المركزية في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة ، كما أنها تمثل مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة ويقدر حجمها من خلال جميع أحجام الصادرات في العالم . (دياب، 2010، صفحة 09)

ويركز هذا التعرف على أنها حلقة مركزية لمنظومات العلاقات الاقتصادية الدولية، وتربط بين بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة

ثم إن أبسط تعريف للتجارة الدولية هو أنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الشعوب .

وعرفها تقي الدين النهاني بقوله : هي عمليات البيع والشراء التي تتم بين الأمم والشعوب لا بين أفراد من دولة واحدة سواء أكانت هذه التجارة بين دولتين أو كانت بين فردين كل منهما من دولة غير الأخرى (الجوعاني، 2005، صفحة 416)

نلاحظ أن هذا التعريف ركز على أن التجارة الدولية علمية يبيع وشراء بين مختلف الشعوب ودول العالم .

مما سبق يتبين لنا أن التجارة الدولية ما هي إلا عبارة عن عملية يتم فيها تبادل السلع والخدمات، لكن عبر الحدود والمناطق المختلفة، وبين الدول الموجودة فيها والدول التي تحتاج إليها، أي أن هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان. وبذلك تختلف التجارة الدولية عن التجارة المحلية التي تتم كليا داخل البلد الواحد. وقد يطلق على التجارة الدولية أحيانا اسم التجارة العالمية"، أو "التجارة الخارجية".

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في النقاط التالية: (جلطي، 2022، صفحة 11)

أولاً: اختلاف الوحدات السياسية:

تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد، وعادات وتقاليدهم ونظم تجارية واحدة. في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية.

ثانياً: اختلاف الوحدات النقدية والمصرفية

إن وحدة التعامل النقدي تختلف بإخلاف التجارة الداخلية والخارجية، فالعملة في التجارة الداخلية واحدة وهي عملية آلية يقبلها الجميع، أما في التجارة الدولية فإن العملات متعدّدة وعددها يساوي عدد دول العالم ولا بد من الاتفاق على العملات التي يتم بمقتضاها عمليات التصدير والاستيراد مما ينجر عنها عمليات الصرف الرحي بالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي سواء بالنسبة لعملية إصدار النقود، أو بالنسبة لعملية الودائع، أو منح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الداخلي والخارجي.

ثالثاً: الاختلاف في السياسات الاقتصادية والتوجهات الوطنية

فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية وغيرها تختلف وتباين من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل. فهناك الرسوم الجمركية، ونظام الحصص، والرقابة على النقد الأجنبي وغير ذلك من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية، بينما لا توجد مثل هذه الأنظمة في المبادلات التي تجري في الداخل بين شخص وآخر أو بين مؤسسة وأخرى أو بين منطقة وأخرى داخل الدولة الواحدة الاختلاف في طبيعة الأسواق يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي ويتمثل ذلك في الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف أذواقهم وطبائعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات.

رابعا: الاختلاف في الموارد الطبيعية

تختلف الدول فيما بينها من حيث وفرة أنواع الموارد الطبيعية المتاحة ومن تم تميل هذه الدول إلى التخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على الموارد المتوفرة ثم تبادلها بسلع أخرى حيث تكون هذه الموارد نادرة في دول أخرى.

خامسا: لاختلاف في انتقال عوامل الإنتاج

إن عوامل الإنتاج ورأس المال والموارد الطبيعية تنتقل من نشاط إلى آخر حسب العائد الذي يدره كل نشاط من شأنه أن يحقق التوازن في السوق ويجعل أسعار السلع متناسبة مع احتياجات المستهلكين من جهة، ومع ندرة عوامل الإنتاج من جهة أخرى، ومن تم لا نتوقع أن تنشأ داخل البلد الواحد اختلاف في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج. أما إذا ما انتقلنا من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي، من حيث قابليتها للتنقل وينشأ عن هذه الجمود، وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلع

الفصل الأول الاطار النظري للتجارة الدولية

الواحدة من دولة إلى أخرى، يعزى هذا الاختلاف بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة.

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الدولية

لو نظرنا إلى أنفسنا لوجدنا أن لكل منا قدرات وإمكانات ذاتية وذهنية وعضلية تؤهله لكسب مهارات معينة تختلف عن مهارات الآخرين، فمننا المهندس والطبيب والمدرس والحلاق والسباك وغير ذلك، وكل شخص يستغل مهاراته وقدراته ويقدمها مقابل ما يحتاجه من الآخرين، هذا المثال يوضح حقيقة مهمة وهي أن الفرد لا يستطيع أن يلبى جميع احتياجاته بقدراته الذاتية، لأنه ينقصه ما لدى الآخرين من مهارات وقدرات وهكذا المجتمعات تحتاج بعضها إلى بعض في تلبية احتياجات أفرادها المتنوعة والمتعددة ولا يستطيع أي مجتمع توفيرها بمفرده للأسباب التالية: (الخبيب، 2021، الصفحات 463-464)

- 1- إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى موارد كثيرة متعددة ومتنوعة وبنسب مختلفة.
 - 2- تباين توزيع الموارد الاقتصادية بين دول العالم لحكمة يعلمها الله الذي أنزل الرزق وقدره تقديرا.
 - 3 - عدم قابلية معظم الموارد الاقتصادية للانتقال كالأرض مثلا، أما الموارد التي تستطيع الحركة والانتقال من مكان لآخر كالعمال فتعترضها القيود والسياسات التي تختلف من دولة لأخرى، إضافة إلى الصعوبات التي تنشأ بسبب اللغة والعادات التي تحد من حرية انتقالها من دولة لأخرى.
 - 4 - اختلاف مستوى التقدم الفني والعلمي بين دول العالم أدى إلى اختلاف نوعية وكميات السلع والخدمات التي تنتج من مكان عن آخر من العالم. اختلاف الطقس والمناخ من دولة لأخرى يؤدي إلى تنوع الإنتاج في العالم.
 - 5- اختلاف الطقس والمناخ من دولة لأخرى يؤدي إلى تنوع الإنتاج في العالم.
- وللأسباب الواردة أعلاه تقوم كل دولة بما لديها من معرفة فنية بإنتاج سلع وخدمات تتمشى مع ما يتوافر لديها من موارد اقتصادية، فالدول التي لديها أراض زراعية كبيرة ومياه وفيرة تركز على الإنتاج الزراعي والحيواني، وتقوم بتبادل هذه السلع الزراعية مع دول أخرى تنتج سلعاً صناعية لتوافر رأس المال والعمل والمعرفة الفنية بها مقارنة بالأرض. كما أن الدول التي لديها كثافة سكانية تقوم باختيار وسائل الإنتاج التي تستخدم كثافة عمالية أما الدول التي لديها وفرة في رأس المال فتختار وسائل الإنتاج التي تستخدم كثافة رأسمالية.

نجد مما سبق أن من أهم أسباب التجارة الدولية الاختلاف في تواجد بعض الثروات الطبيعية (كالبترول الغاز والحديد ، و النحاس...) ، أو حتى المكتسبة منها (كالمهارات و القدرات التقنية .. وغيرها) وكذا اختلاف في الظروف المناخية من دولة إلى أخرى الذي يؤدي لتنوع الإنتاج في جميع أنحاء العالم.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية و أهدافها

الفرع الأول : أهمية التجارة الدولية

ان للتجارة الدولية أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي والتي تتمثل فيما يلي : (خالد احمد علي محمود، 2019، صفحة 253)

- أ- تحقيق إشباع أكبر مما لو لم يكن هناك تجارة دولية.
 - ب- وفرت مواد غذائية لم تكن موجودة وساعدت على نمو هذه الدول.
 - ت- الدول النامية تعتمد أمس واليوم وغدا على التجارة الدولية لأنها بواسطتها تستطيع الحصول على كثير من المتطلبات الأساسية اللازمة لنموها فهي في حاجة إلى رؤوس أموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة.... الخ ، وذلك لكي تستطيع إنتاج احتياجاتها فضلا عن إمكانية التصدير إلى الدول الأخرى.
 - ث- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا ونجد أن التجارة الدولية تؤدي إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية ومزيد من الإنتاج بما يمكن أن يؤدي إلى الترشيد في التكلفة.
 - ج- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص وتقسيم العمل الدولي..
- كما نجد بمرجع اخر ان للتجارة الدولية أهمية تتمثل فيما يلي: (قارة، 2018/2019، الصفحات 142-143)
1. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
 2. اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير و مستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على زان التجم
 3. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
 4. التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
 5. نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيده في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
 6. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب..

من خلال ما سبق نجد أن للتجارة الدولية أهمية كبيرة في رفع الاقتصاد القومي إذ تعتبر مؤشرا جوهريا

لزيادة الإنتاجية و المنافسة في السوق الدولي كما تساهم في تعزيز عملية التنمية الشاملة وتحقيق

التوازن بين كميات العرض والطلب.

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الدولية في الآتي:

- أ- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- ب- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- ت- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.
- ث- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- ج- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأيمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ح- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.

خ- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.. (عابي، 2019/2018، صفحة 07)

المبحث الثاني: أساسيات حول التجارة الدولية

للتجارة الدولية دور هام في زيادة الدخل الوطني وتحسين الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية ومما سبق سنحاول التعرف في هذا المبحث على كل من عناصر و أنواع التجارة الدولية والعوامل التي تؤثر عليها والمعوقات..

المطلب الأول: مكونات التجارة الدولية

تتكون التجارة الدولية لأي دولة من العناصر الآتية:

الفرع الأول: الصادرات

ان الصادرات هي السلع والخدمات التي نبيعها للبلدان الأخرى.. (مُجد خضر، 2022، صفحة 90)

اي الصادرات هي السلع والخدمات المنتجة من قبل بلد معين والمباعة لبلد آخر مقابل شراء سلع وخدمات يمتلكها ذلك البلد أو

لقاء عملات أجنبية أو ذهب أو مقابل تسوية ديون بين البلدين. (الكرخي، 2014، صفحة 88)

وتنقسم إلى قسمين وهما :

اولاً: الصادرات المنظورة (الملموسة)

وهي السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نضر سلطاتها الجمركية مثل القطن السيارات والمنسوجات والذهب غير

النقدي وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، وهذا الشكل من الصادرات هو الأقدم ولا يزال الشكل الأساسي في المعاملات التجارية بين

الدول .

الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الدولية

ثانيا : الصادرات غير المنظورة (تجارة الخدمات)

وهذه الصادرات تمثل صادرات الخدمات أي صادرات غير ملموسة وهي مفصلة وموضحة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كما يلي: (موسي ، 2018، الصفحات 54-55)

أ- المواصلات والاتصالات وتمثل دخل شركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية على خدماتها التي يستفيد منها الأجانب، وإيرادات هيئات الموانئ الوطنية وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل و الملاحة الأجنبية مقابل الأراضي أو المعابر المائية الإقليمية وإيرادات هيئات البريد والتلغراف والتلفونات الوطنية عن خدماتها لأفراد أجنب أو شركات وهيئات أجنبية .

ب- إيرادات شركات التأمين الوطنية : وتشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بالتأمين على نقل البضائع والتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث وعمليات إعادة التأمين للأطراف الأجنب .

ت- السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة: وتشمل الإيرادات السياحية من الأجانب ومدفوعات الوكلاء.

ث- إيرادات استثمارية: وتشمل الإيرادات المتحققة من فوائد القروض إلى الشركات أو الهيئات الأجنبية المقيمة داخل البلاد وكذلك أرباح الاستثمارات الوطنية .

ج- الهبات والمنح من الدول الأجنبية.

الفرع الثاني: الواردات

" تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية ". (صخري، 2005، صفحة 132)

كما تعرف أيضا أنها : هي جزء من الإستهلاك المحلي لدولة أو إستثمارات منتجين أجنب ثم شراءها منه (سواعي، 2009، صفحة 25)

ونجد أيضا أن الواردات: هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل. وتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، وتنقسم الواردات إلى 3 أنواع: (عوض، 1990، صفحة 19)

أولا: الواردات غير المنظورة

في شكل خدمات غير ملموسة كالخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى.

ثانيا:تجارة الترانزيت (نظام التجارة العابرة)

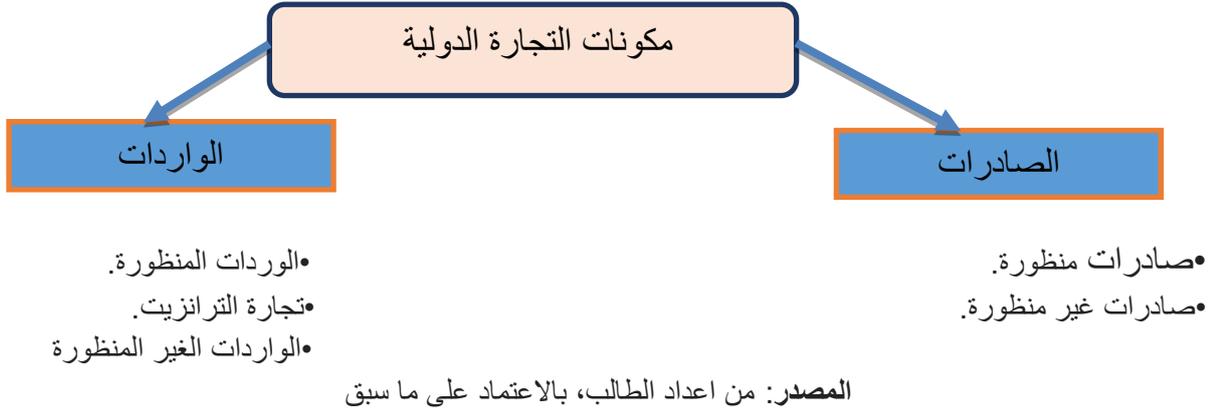
يقصد بتجارة الترانزيت أو نظام التجارة العابرة بعبور البضائع أو مرورها ، عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذن تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد .

ثالثا: الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة

مثل المواد الغذائية..

يمكن أن نلخص ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مكونات التجارة الدولية



المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر على التجارة الدولية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز: (حمدي، 1996، صفحة 28).

أ- انتقال الأيدي العاملة:

1. تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول
2. الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
3. اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
4. تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
5. درجة التقدم الاقتصادي : ففي حالة الراج يزيد الطلب على العمالة.
6. العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجبر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

ث- رأس المال :

- 1- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- 2- سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- 3 - سعر الصرف رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والخوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

ج- التكنولوجيات

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية .

المطلب الثالث: معيقات التجارة الدولية

تختلف القيود والعقبات التي تضعها الدول أمام شركات التجارة الدولية في سبيل عدم إعطاء الحرية المطلقة لقوى العرض والطلب في تحديد حجوم الاستيراد والتصدير من وإلى مختلف الدول، ومن أهم العقبات أو القيود نذكر: تقييد تراخيص التصدير والاستيراد تحديد نظام الحصص - فرض تعرفه جمركية عالية - فرض ضرائب على المبيعات والقيمة المضافة - تقييد حرية استخدام وتداول العملات الأجنبية وغير ذلك. وفي العادة فإن أكثر الدول تمسكاً بفرض القيود ووضع الضوابط بالنسبة للاستيراد هي تلك التي تعاني من تشوهات و اختلالات في ميزانها التجاري. وفيما يلي نتناول بالشرح المبسط أهم هذه القيود:

1. الرسوم الجمركية والتي تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة إيرادات خزيتها المالية أو إلى حماية بعض منتجاتها الوطنية من المنافسة في الأسواق المحلية عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة الذي سيقود المستهلك المحلي للبحث عن السلعة المناسبة لإمكاناته المادية فلا يجد أمامه سوى السلع المحلية. وفي العادة تلجأ العديد من الدول لحماية صناعاتها الناشئة عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على مستوردات السلع البديلة لحين تمكن السلع الوطنية من منافسة السلع المستوردة.

2. استخدام نظام الحصص الذي تقوم بموجبه الدولة بتحديد السقف الأعلى للكمية الممكن استيرادها من الأسواق الخارجية، وقد تضع الدولة حدوداً لاستيرادها بعض السلع من مجموعة دول لتحقيق التكافؤ في تعاملاتها التجارية مع الخارج..(الخضر،2010، صفحة 82)

خلاصة الفصل الأول

من خلال ماترقنا إليه في هذا الفصل توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ أن التجارة الدولية ماهي إلا عبارة عن عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول والامم والشعوب.
- ✓ أن هناك فرق بين التجارة الدولية والداخلية حيث يختلفون من حيث: الوحدات السياسية التي تقوم عليها التجارة الدولية والسياسات النقدية والمصرفية ، السياسات الاقتصادية الوطنية، الموارد الطبيعية، انتقال عوامل الإنتاج.
- ✓ للتجارة الدولية عدة اسباب لقيامها ومن بينها : تباين توزيع الموارد الاقتصادية بين دول العالم لحكمة يعلمها الله الذي أنزل الرزق وقدره تقديرا ، الاختلاف في ظروف المناخية.
- ✓ تكمن اهمية التجارة الدولية انها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص وتقسيم العمل الدولي..
- ✓ من بين أهداف التجارة الدولية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- ✓ للتجارة الدولية مكونات وهي: الصادرات التي تتمثل في صادرات منظورة وغير منظورة والواردات التي تتمثل في واردات منظورة وغير منظورة وتجارة الترانزيت.
- ✓ أن العوامل التي تؤثر على التجارة الدولية تتمثل في: انتقال الأيدي العاملة و التكنولوجيات وراس المال.
- ✓ من أبرز معيقات التجارة الدولية الرسوم الجمركية و استخدام نظام الحصص.

الفصل الثاني: الإطار النظري للالتزامات المالية
و الاقتصادية

الفصل الثاني: الإطار النظري للالتزامات الاقتصادية

تعتبر الأزمات الاقتصادية من أخطر المشكلات التي عصفت بالاقتصاديات العالمية، ولكل أزمة أسبابا ومظاهر متعددة، تختلف باختلاف السياسات التي تحدث فيها، منتجة اختلالات تهدد استقرار اقتصاديات الدول. وقد عرفت الساحة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تغيرات ومستجدات كثيرة طالت البلدان المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، وبشكل خاص في المجال المالي مع تنامي حركة العولمة وتعمق تياراتها نتيجة تداخل الأسواق الوطنية والدولية، واندماج الاقتصاديات، وانفجار العديد من المشكلات المالية، التي أدت إلى حدوث اختلالات عميقة في أسواق المال الدولية. ولم تقتصر سلبيات هذه الاضطرابات على البلد الذي تحدث فيه الأزمة، بل تنتقل هذه الصدمات إلى بلدان أخرى.

مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق مفهوم الأزمات المالية والاقتصادية حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : ماهية الأزمات المالية والاقتصادية

المبحث الثاني : اسباب وعدوى الأزمات المالية والاقتصادية وإنعكساتها

المبحث الأول: ماهية الالزمات الاقتصادية

تعد المفاهيم الأساسية من الأمور التي تساعد في الدخول للمشكلة البحثية وفهمها ، ومن هنا وجب علينا التطرق في هذا المبحث لكل من مفهوم الأزمة المالية وخصائصها وانواعها كما سيتم إبراز العلاقة بين الأزمة المالية و الأزمة الاقتصادية و الدورة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية الاقتصادية وخصائصها

ستتطرق في هذا المطلب لكل من مفهوم الأزمة و الالزمة المالية الاقتصادية وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لمفردة الأزمة، إلا أن معظم المفاهيم المقدمة لها منحدرة من الكلمة الفرنسية "crise" (أزمة) من اللاتينية "crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة "krisis" وفقا لحروف اللاتينية، حيث ظهرت هذه الكلمة في القرن الرابع عشر للميلاد ضمن الأدبيات الفرنسية. (أبو العلا، 2009، صفحة 05)

وللوصول للتعريف الدقيق للأزمة لابد من التفريق لغويا بين المصطلحات التالية: (اوكيل، 2009، صفحة 49)

الواقعة: مؤنث واقع، تعني المصادمة في الحرب أو النازلة من صروف الدهر، كما أنها تعني القيامة، لأنها تقع بالخلق فتغشاهم.

الحادثة: مؤنث الحادث، وجمعها حوادث وهي الشيء أول ما يبدو، أو نقيض القدم.

الكارثة: جمع كوارث و هي الشيء المسبب للغم الشديد.

الأزمة ونقول الأزمة، وهي جمع إزم و أزم و أزمت و أزوم، وتعني الشدة و الضيقة، نقول أزمة اقتصادية و أزمة سياسية، ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه.

- ويقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية، توقف الأحداث المنظمة و المتوقعة و اضطراب العادات والعرف لما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة. (عبد الفتاح عبد الكافي، 2005، صفحة 31)

- أما من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله (إداري، سياسي، نظامي، اجتماعي اقتصادي، ثقافي) لكن الاستجابة الروتينية المؤسسة لهذه التحديات تكون غير كافية فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب بتحديدات حكومية ومؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها و إذا كان المجتمع يريد البقاء . (اوكيل ، 2009 ، صفحة 49)

أما اقتصاديا فيقصد بالأزمة أنها ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي. (تجاني، 2011، صفحة، 05)

تعتبر الالزمات المالية ظاهرة طارئة على النظم المالية والاقتصادية لذلك لا يوجد تعريف مضبوطو محدد لها، ويعود اختلاف التعاريف المتوفرة حولها إلى اختلاف الوقائع والأحداث التي تم على أساسها بناء هذه التعاريف، وما جاء في تعريفها:

" يمكن إعتبار الأزمة كظاهرة وهي بهذا المعنى تُعرف بنتائجها أو مظاهرها إختيار بورصة، مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، أو بطالة دائمة مثلاً، هذه النوع من التعريف يحمل في طياته نقصاً لا يمكن تجاهله، فهو يُضمن تحليل الالزمات ضبابية مصطنعة برد الأزمة نفسها إلى أسبابها المحتملة إلى إدارتها، وإلى نتائجها. (أرنولد، ترجمة شمس الدين، 1992، صفحة11).

نجد أن هذا التعريف ركز على أن الأزمة المالية ماهي إلا ظاهرة تعرف بنتائجها اي إختيار البورصة و المضاربات النقدية الكبيرة والمتقاربة والبطالة الدائمة..

ويعرف Mishkin الأزمة المالية بأنها اختلال " غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس والمخاطر المعنوية " فتصبح الأسواق غير كفء، بمعنى انخفاض قدرتها على أداء دورها كقناة لتمويل المستثمرين وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي". (زيدان ، حبار، 2009، صفحة 77)

نجد أن هذا التعريف ركز على أن الأزمة المالية هي اختلال غير خطي في الأسواق المالية اي انخفاض قدرة أداء الأسواق لدورها كقناة لتمويل المستثمرين مما يؤدي للانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي.

ويعرف راجان رامكشن "Rajan, Ramkishen" الأزمة المالية بأنها: "وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتحديات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها إختيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى" (Ramkishen,2007,p93-109)

ركز التعريف على أن الأزمة المالية خلل يحتاج لتدخل سريع وفعال من جميع الأطراف ذوي علاقة بها ، ولها عدة نتائج سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي وخسائر مادية وبشرية وإختيارات حادة بالتوازن الاقتصادي التي تعقبها إختيارات حادة بالمؤسسات المالية وغيرها..

وتعرف الأزمة أيضا بأنها : حدث يهدد المصلحة القومية، يحدث في ظروف ضيق الوقت وعدم توفير الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيق قهري أو إجراء عاجل (A.Granou, 1978,p.91)

أما من الناحية الاقتصادية فقد عرفت الأزمة بأنها «ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها إختيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة».

كما تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها: إختيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي». فالأزمة المالية هي إختيار مفاجئ في سوق الأزمة، أو في عملة دولة..(خيري ، 2014، صفحة91)

الفصل الثاني: الاطار النظري للالزمات المالية و الاقتصادية

نجد بالتعريف الأول كما بأحد التعاريف السابقة أن الأزمة المالية ظاهرة من مظاهر انخيار البورصة والمضاربات النقدية و البطالة، أما التعريف الثاني فقد بين أن الأزمة المالية انخيار مفاجئ بالسوق أو عملة دولة .
تعبر الأزمة عن تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار و أسعار الأسهم (عبد الرؤوف مُجد، 2009، صفحة5).

من خلال ما تم التطرق إليه نستنتج أن الأزمة المالية ماهي إلا عبارة عن انخيار واضطراب وتوتر مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي لدول ما أو عدة دول، والتي تؤثر على مجمل المتغيرات المالية من : الإصدار، الأسهم، السندات ، الصرف ، العملات ، البورصة .. الخ

الفرع الثالث : خصائص الأزمة المالية

من خلال ما تقدم من تعريف يمكن القول أن الأزمة المالية مهما كانت تتسم بالخصائص التالية: (علي محمود، 2019، صفحة 14)

- أ- عنصر المفاجأة العنيفة عند انفجارها: وان كانت قد يسبقها بعض المقدمات أو الإرهاصات.
- ب- نقص المعلومة وعدم دقتها : حيث لا يعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ، ولا يعرف حجمها و لا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف معها، بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة .
- ت- تصاعد الأحداث إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة وعلى صاحب القرار أيضا .
- ث- فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته.
- ج- حالة الذعر : حيث تصدر ردود أفعال من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.
- ح- غياب الحل الجذري والسريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل الجذري أصلا.
- خ- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها و أسبابها، وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.
- د- الدخول في دائرة المجاهيل المستقبلية والتي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة تشبه الدوامة التي تدور في فلك يصعب الخروج منه.

الفصل الثاني: الاطار النظري للالزمات المالية و الاقتصادية

المطلب الثاني : أنواع الالزمات المالية الاقتصادية

في هذا المطلب سنتطرق لذكر اهم أنواع الالزمات المالية الاقتصادية من الالزمات المصرفية، أزلمات العملة وأسعار الصرف، أزلمات أسواق المال.

الفرع الأول: الأزلمات المصرفية

تظهر الأزلمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات الودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك.

وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية " Systematic Banking Crisis". وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان او Credit Crunch. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك Overend & Gurney " وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار بنك الولايات المتحدة Bank of United States " في عام 1931 وبنك "Bear Stearns".

الفرع الثاني: أزلمات العملة وأسعار الصرف

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis. وتحدث تلك الأزلمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانحيار تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزلمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد

الفرع الثالث: أزلمات أسواق المال "حالة الفقاعات"

تحدث العديد من الأزلمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم.. (الدليمي و دودين، 2011، صفحة 14)

الفصل الثاني: الإطار النظري للالتزامات المالية و الاقتصادية

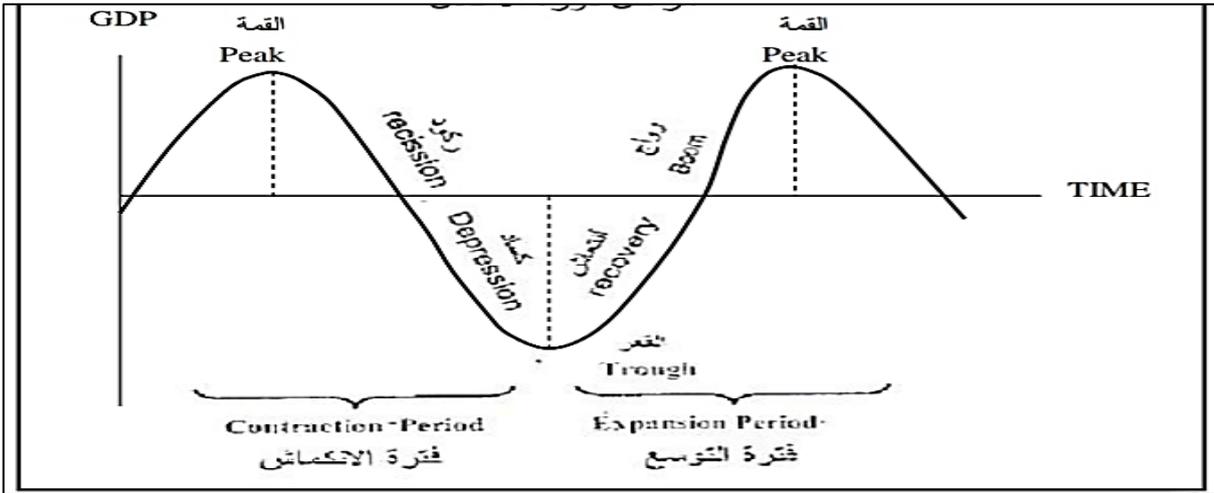
المطلب الثالث: علاقة الأزمة المالية بالازمة الاقتصادية والدورة الاقتصادية

يستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح "الدورة الاقتصادية" Cycle بدلا من كلمة Crises التي تدل على الأزمة، ولكن يجب عدم الخلط بين الأزمة المالية والدورة الاقتصادية فالدورة الاقتصادية هي تتابع حالات الركود والانتعاش أو الانكماش والرواج، فكل دورة اقتصادية ليس بالضرورة أن تأتي مصحوبة بأزمة مالية، ولكن كل أزمة مالية لابد أن تكون جزءًا من الدورة الاقتصادية، أي دورة الانتعاش، وتأتي الأزمة المالية في الجزء الصاعد والعلوي من قمة دورة الانتعاش والرواج الاقتصادي، ويؤدي انهيار الأزمة المالية إلى دفع الاقتصاد في غياهب دورة الركود والانكماش، أي أن الأزمة المالية تدفع الدورة الاقتصادية من الذروة إلى القاع.

فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي، وتمثل أحد مظاهره الطبيعية". (بدران ، 2017 ، صفحة 35)

وهذا ما يوضح الشكل الموالي :

الشكل رقم(02): الدورة الاقتصادية



المصدر (MG.vaish.1981. p 513)

ويمكن القول أن الدورة الاقتصادية بشكل عام تعرف أربعة مراحل:

مرحلة التوسع Phased expansion : تأخذ طابع ارتفاع الإنتاج بالحجم.

الأزمة الاقتصادية : توافق عودة انخفاض مستوى الإنتاج.

مرحلة الكساد(الركود) Phase de dépression : تعرف تقلص الإنتاج، مصحوبة بحركة انكماش اقتصادي.

مرحلة الانطلاقة Phase de reprise : تتطابق مع الحد الأدنى للدورة والرجوع إلى ارتفاع الإنتاج.... (بن حسين، 1995،

صفحة 21)

الفصل الثاني: الاطار النظري للالزمات المالية و الاقتصادية

و من حيث العلاقة بين الالزمتين المالية والاقتصادية، يرى المؤرخ الاقتصادي شارلز كندلبرجر بأن هناك بينهما علاقة جد وطيدة، فالدخل في ركود أي تراجع في النمو الاقتصادي يرافقه في الغالب أزمة في النظام المصرفي والمالي، تأخذ شكل شح في السيولة اختيار في أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد الأزمة الاقتصادية تعقيدا. ومن جهة أخرى قد تتحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية بسبب تأثير القطاع الحقيقي بتذبذب النشاط التمويلي وعلى العموم، يمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية كظاهرة ذات أبعاد أشمل وأكثر اتساعا من الأزمة المالية.. (العقون، 2013، صفحة6)

المبحث الثاني: أسباب وعدوى الالزمات المالية والاقتصادية وانعكاساتها

تشكل أسباب ومؤشرات الالزمات المالية والعدوى المالية أحد أهم العناصر في فهم ودراسة الالزمات المالية والحد منها ، لذا سنحاول في هذا المبحث ابرازها .

المطلب الأول : أسباب الالزمات المالية والاقتصادية

رغم اختلاف الالزمات المالية وتعددتها و اختلاف مداها الزمني وتأثيراتها إلا أن هناك جملة من العوامل والأسباب التي تجتمع لتؤدي إلى حدوث أزمة مالية على مستوى البورصة من أهمها: (رحال، 2012، صفحة 140)

- 1- المتغيرات الدولية من الكوارث والحروب والأوبئة، والالزمات الاقتصادية والحروب التجارية.
- 2- المتغيرات المحلية في معدلات التضخم " أسواق السندات " وأسعار الصرف " أسواق العملات الحرة " وأسعار الأسهم وتغيرات أسعار الفائدة.
- 3- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات وتحويل الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار.
- 4- الإشاعات والمعلومات غير المؤكدة وغير الحقيقية .
- 5- المضاربات الغير المصوبة.

كما تعددت النظريات المفسرة لظهور الالزمات المالية باختلاف أنواعها، فميزت الدراسات الاقتصادية بين عدة نظريات أهمها : نظرية مينسكي، الذي يلقي المسؤولية على النظام الرأسمالي لأن القطاع المالي فيه عامة يتسم بالهشاشة وتختلف درجة الهشاشة باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل، وتفسر هذه النظرية الالزمات المالية أنه بعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد، وتفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى " بالتمويل المتحوط"، وعند مرحلة النمو تبدأ الشركات تتفاءل وتتوقع ارتفاع الأرباح ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض على قدرتها على سداد مستقبلا دون مشاكل وتنتقل بذلك التوقعات التفاؤلية على القطاع المالي ويبدأ المقرضون في التوسع في الإقراض دون تحوط كاف أو التأكد من قابلية استرداد هذه القروض مجددا وهذا بناء على الأرباح المتوقع تحقيقها من الشركات المقترضة، ومن هنا يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطر بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حالة تعرض أي شركة لمشكلة أو أزمة يبدأ القطاع المالي يتأثر بالخطر مما يؤثر على قابليته على الإقراض هذا ما يؤثر على معظم الشركات الأخرى على سداد التزاماتها، فتبدأ أزمة مالية والتي قد لا يتمكن ضح أموال في الاقتصاد من حلها...

الفصل الثاني: الاطار النظري للالزمات المالية و الاقتصادية

المطلب الثاني: العدوى المالية وانتقال الأزمة دوليا

سنحاول في هذا المطلب إبراز مفهوم العدوى المالية وكيف يتم نقلها دوليا

الفرع الأول : مفهوم العدوى المالية

على الرغم من تعدد الأبحاث المتعلقة بموضوع العدوى إلا أن الباحثين والاقتصاديين لم يتفقوا على مفهوم محدد لها ومن بين المفاهيم التي اعتمدها البنك الدولي نجد:

المفهوم الواسع تعرف العدوى على أنها عملية انتقال صدمة ما بين الدول سواء في فترة الأزمة أو في فترة الهدوء ويمكن للعدوى أن تنتقل ليس فقط عن طريق الصدمات السلبية وإنما تنتقل أيضا من خلال الصدمات الإيجابية.

المفهوم الضيق: يقصد بالعدوى في هذه الحالة انتشار صدمة بين دولتين أو عدة دول والتي تولد انحرافا مقارنة بالأساسيات ما يؤدي إلى حدوث صدمات مشتركة يتم إثارتها بواسطة التحركات المشتركة

المفهوم الضيق جدا: اعتمد هذا التعريف من طرف Rigobon, Forbes سنة 2001، إذ يعرفان العدوى على أنها ذلك التغير في آلية الانتشار خلال فترة الأزمة، ويعكس تزايد الروابط ما بين الأسواق التفسير العملي لهذا التعريف... (موسلي، 2014، صفحة 166-167)

كما عرف Park و Song (2001) العدوى بانتشار الاضطرابات المالية من بلد لآخر وازدياد حركتها المشتركة بين مجموعة البلدان خلال الأزمة المالية. وبحسبه فالعدوى هي الزيادة الكبيرة في حركية الأسعار المشتركة للموجودات المالية بين الأسواق بشرط وجود أزمة في سوق أو مجموعة منها هذا التعريف عملي جدا مقارنة ببعده الكمي المعبر عنه بالزيادة الكبيرة في حركية الأسعار التي تطبع فكرة العدوى للحركية المشتركة المفترضة كما بين التعريف أن العدوى تتحقق بوجود قنوات نقل مختلفة بعد تأثر السوق (معايش، 2019، صفحة 399)

من المفاهيم المذكورة أعلاه يمكن استخلاص التعريف التالي: العدوى المالية تتمثل في تلك الاضطرابات والانهيارات التي تشهدها عدة دول في أوقات متقاربة بفعل صدمة أو أزمة أولية وقعت في أحد الأسواق، وقد تنتقل هذه الصدمات سواء من خلال الروابط المختلفة الدول أو من خلال سلوك المستثمرين.

الفرع الثاني : قنوات انتقال الأزمات المالية والاقتصادية

أولا: القنوات الطبيعية لانتقال الأزمات :

يتم انتقال الأزمة المالية بين الدول في ظل القنوات الطبيعية عبر أربع قنوات أساسية هي قناة التجارة، قناة الأسواق المالية قناة تناسق السياسات الاقتصادية، قناة الصدمات الكلية والصدمات العشوائية.. (طالب، 2018، صفحات 388-389)

أ- قناة التجارة الدولية: تؤدي هذه القناة دورا كبيرا في انتقال الأزمات المالية حيث شهدت التجارة الدولية اتساعا وتطورا بين مختلف الدول بفضل الاستغناء عن كافة أشكال الحماية التجارية، وقد ساهمت منظمة التجارة العالمية وتعدد التكتلات الاقتصادية والمناطق التجارية الحرة في ترسيخ الانفتاح التجاري بين الدول وفي ارتفاع معدلات الارتباط أصبح من السهل انتقال الأزمات من مراكز نشوئها إلى غيرها من الدول عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية إذ تجاوزت الأزمات المالية في ظل العمولة السائدة مراكزها وبورها وانتشرت دوليا حسب درجة معامل الارتباط السائد.

الفصل الثاني: الإطار النظري للالتزامات المالية و الاقتصادية

ب- قناة الأسواق المالية : ساهم ترابط الأسواق المالية وتنامي حركة رؤوس الأموال الدولية ودخول أدوات مالية وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية في تطور هذه القناة، ولعل أحسن مثال عن دور هذه القناة في انتقال الأزمة هو أزمة دول جنوب شرق آسيا 1996-1997 ، كما تؤدي الروابط المالية التي تنتج عن مسار التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول إلى جعل الأزمة تنتقل بصورة تلقائية بين هذه الدول، إذ بمجرد نشوب أزمة في دولة ما يتوقع المتعاملون بأن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على أسواق باقي الدول في أن واحد وهو ما يؤدي إلى انتشار الأزمة.

ت- تنافس السياسات الاقتصادية: يظهر أثر هذه القناة بالخصوص في حالة الدول التي تنتمي إلى نفس مناطق التجارة الحرة أو التي لديها نفس العملة أي الدول التي تشكل اتحادات نقدية، حيث من البديهي أن يكون لديها تشابه كبير على مستوى 19/9 ماد الكلي والسياسات الاقتصادية المتبعة، وبالتالي فإن رد فعل دولة ما على نشوب أزمة داخل حدودها ستدفع باقي الدول إلى اتخاذ سياسات مماثلة لهذا البلد ما يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة.

ث- الصدمات الكلية والصدمات العشوائية: تنتقل الأزمة المالية عبر هذه القناة في حالة وقوع صدمات على مستوى الاقتصاد العالمي كارتفاع معدلات الفائدة الأجنبية والدولية وتقلص عرض رؤوس الأموال وتراجع الطلب العالمي على بعض المنتجات والمواد الأولية، إذ تحدث هذه الصدمات تدبب في أسعار الأصول في أسواق العديد من الدول التي تتميز بتشابه كبير في أساسيات اقتصادها، أي أن الأزمة ستتشر في مختلف أسواق هذه الدول مباشرة بعد الصدمة.

ثانياً: القنوات الغير طبيعية لانتقال الأزمات

تتميز هذه القنوات باختلافها عن قنوات الانتقال الطبيعية ويمكن حصرها في أربع قنوات رئيسية هي: (طالب، 2018، الصفحات 389-390)

أ- قناة التوازنات المتعددة: نقول أن أزمة مالية ما قد انتقلت عبر قناة التوازنات المتعددة إذا ظهرت في دولة ما ثم انتشرت إلى دول أخرى تتمتع بحالة توازن جيد على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي وبالأخص توازن في ميزان مدفوعاتها وفي سعر صرف عملاتها، إذن يكون الانتقال عبر قناة التوازنات المتعددة لما تنتقل الدول التي طالتها الأزمة من حالة التوازن الجيد إلى حالة التوازن السيئ، وهذا لا يعني بأن هذه الدول ستعود بصفة تلقائية إلى حالة التوازن الجيد حيث أن التوازن غير الجيد قد يكون عميقاً ومعمراً، ويقوم المستثمرون في حالة التوازن غير الجيد بتصفية أصولهم والانسحاب من السوق حيث يعتقدون بأن هذا السلوك هو السلوك الرشيد الذي يتلاءم وتوقعاتهم.

ب- قناة صدمات السيولة : يؤدي انهيار أسعار نوع أو أنواع معينة من الأصول في السوق المالي لبلد ما إلى إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية في دول أخرى، إذ يقبل المستثمرون بعد ملاحظتهم لانهيار أسعار أصول مالية معينة على بيع هذه الأصول ويتوجهون إلى أسواق مالية في دول أخرى إما لشراء أصول جديدة أو لبيع أصول أخرى ما من شأنه إحداث صدمة داخل هذه الأسواق وبالتالي خلق أزمة.

ت- قناة العدوى السياسية: يظهر دور هذه القناة في انتقال الأزمة المالية من دولة إلى دول أخرى لما يكون هناك عدة دول توازن عملاتها بالنسبة لعملة بلد معين حيث أن تعرض بلد المركز إلى صدمة ما ستجعل السلطات النقدية داخل هذه الدولة ترد على هذه الأزمة برفع أسعار الفائدة ما سيدفع باقي الدول التابعة أو المحيطة إلى إتباع نفس الإجراء مولدة

الفصل الثاني: الإطار النظري للالتزامات المالية و الاقتصادية

بذلك اختلالات كبيرة في اقتصادها، وقد سميت هذه القناة بالعدوى السياسية لأنه عادة ما يخضع مديرو البنوك المركزية لضغوطات سياسية من أجل تثبيت سعر الصرف.

ث- قناة سلوك المستثمرين: تلعب سلوكات المستثمرين وقراراتهم دورا بالغ الأهمية في توليد حركات جماعية كبيرة تؤدي إلى انتشار الاضطرابات في مختلف الأسواق المالية، وعموما يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل أساسية داخل هذه القناة وهي:

- عامل العائد والسيولة: يساهم المستثمرون في زيادة حدة الأزمة المالية التي تمر بها دولة ما من خلال أصولهم في هذه الدولة ما سيؤدي إلى تعرض هذه الدولة إلى أزمة انخفاض قيمة العملة وانخفاض أسعار الأسهم، ويؤدي أيضا وقف البنوك التجارية لمنح الائتمان في البلدان التي تشهد صدمة مالية بدافع تخفيض الخطر العام لمحففظتها الاستثمارية إلى توسيع مشكلة السيولة داخل هذه الدول وبالتالي تعميق الأزمة داخل هذه الدول. ومن جانب آخر قد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم في سوق مالي معين إلى قيام المستثمرين بسحب رؤوس أموالهم من هذه الدول ما من شأنه أن يؤدي إلى خلق شح كبير في السيولة يترجم بإفلاس البنوك والمؤسسات المالية ويخلق أزمة ثقة تقود إلى هجمات مضاربة.
- عامل عدم تماثل المعلومة يؤدي نقص وغياب المعلومات الجيدة لدى المستثمرين إلى افتراضهم بأن حدوث أزمة مالية في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة مشابهة في بلدان أخرى، ويؤدي هذا الافتراض إلى خلق أزمة ثقة في هذه الدول ما يعرض عملائها إلى هجمات مضاربة.
- عامل التغير في قواعد الأداء: من العوامل التي قد تؤدي إلى انتشار الأزمة وانتقالها نجد تقديرات المستثمرين للقواعد التي تدار بها المعاملات و الأزمات المالية.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمات المالية و الاقتصادية على التجارة الدولية.

تبين التجربة مع الأزمات المالية التي شهدتها العالم أنها جد مكلفة وبالغة الأثر على البلدان المتأزمة سواء كانت بلدانا متقدمة أو مساعدة أو بلدان نامية، ومن أهم هذه الآثار: (جعفر، 2020، الصفحات 57-58)

الفرع الأول: التأثير على الناتج المحلي الإجمالي

بينت دراسة لصندوق النقد الدولي (أكتوبر، 2009)، شملت مجموعة من الأزمات المالية موزعة على اقتصاديات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض، وتضم عينة من 88 أزمة مصرفية و 222 أزمة عملة خلال الفترة (1970-2002)، أن هذه الأزمات المالية تفضي إلى وقوع خسائر كبيرة في الناتج على المدى المتوسط (سبع سنوات لاحقة لوقوع الأزمة، حيث يميل مسار الناتج إلى الانخفاض بصورة كبيرة ومتواصلة خاصة في أعقاب الأزمات المصرفية مسجلا تراجعا بحوالي 10 بالمائة في المتوسط مقارنة بمستوى الاتحاد العام قبل الأزمة بينما تكون الخسائر أقل بكثير بعد أزمات العملة، وتشابه الصورة إلى حد كبير على المستوى العالمي، حيث أدت الأزمات المالية إلى خسائر مستمرة في الناتج العالمي على المدى المتوسط.

ومن أهم الأزمات المالية التي اقترنت بأكبر الخسائر في الناتج العالمي على المدى المتوسط: أزمة الكساد الكبير 1929 أزمة المديونية العالمية 1982 أزمة اليابان وأزمة آلية سعر الصرف الأوروبية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وأزمة 2008

الفصل الثاني: الاطار النظري للالزمات المالية و الاقتصادية

الفرع الثاني : التأثير على معدل توظيف العمالة

يذهب عدد كبير من البحوث الأكاديمية إلى أن معدل توظيف العمالة على المدى المتوسط يتأثر سلباً، لأن الأزمة قد تنطوي على الحاجة إلى إجراء عملية واسعة لإعادة توزيع على القطاعات المختلفة، الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً ويؤدي إلى ارتفاع البطالة على المدى المتوسط، كما تزداد البطالة في أعقاب الأزمات المصرفية مباشرة، نظراً لتزايد حالات الإفلاس. وربما يستمر الارتفاع لفترة أطول إذا أدى حمود المؤسسات في سوق العمل (بسبب قوانين الحماية الوظيفية المتشددة، وإعانات البطالة السخية) إلى تعقيد مهمة الحصول على فرصة عمل جديدة، وربما يؤدي طول فترات التوقف عن العمل إلى إضعاف المهارات لمهنية والمهارات المكتسبة أثناء العمل فتزداد مسألة الحصول على العمل صعوبة أمام العاطلين لفترة طويلة .

الفرع الثالث: التأثير على حجم التجارة الخارجية

وجدت دراسة لـ (Freund ,2009) تناولت تطور أوضاع التجارة العالمية في أعقاب الأزمات المالية، أن حجم الانخفاض في نشاط التجارة العالمية خلال الأزمات يعادل خمسة حجم الانخفاض المناظر في إجمالي الناتج المحلي العالمي ووجدت أيضاً أن النشاط التجاري يستغرق أكثر من ثلاث سنوات للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة. أما بالنسبة لأثر الأزمات المالية على النشاط التجاري لفرادى الاقتصادات المتأزمة، أوضحت دراسة لـ(صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010)، أن واردات اقتصادات الأزمة تنخفض انخفاضاً حاداً في أعقاب الأزمات المالية بواقع 16 بالمائة في المتوسط، ويستمر هذا الانخفاض قائماً حيث تظل الواردات دون المستوى العادي (أي أقل من المستوى المتوقع لها عند انقضاء الأزمة. بينما تسجل صادراتها انخفاضاً أقل من انخفاض الواردات بحيث تصل في المتوسط إلى حوالي 8 بالمائة. كما لوحظ تزايد النزعة الحمائية في أعقاب الأزمات المالية، وقد لا تأتي هذه النزعة بالضرورة في شكل ارتفاع التعريفات الجمركية بل قد تظهر في شكل زيادة استخدام تدابير مكافحة الإغراق وغيرها من أشكال الحمائية المستترة مثل وضع شروط في الدفعات التنشيطية لقصر إنفاقها على المنتجين المحليين.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا إلى مايلي:

- ✓ أن الأزمة المالية ماهي إلا عبارة عن انخيار واضطراب وتوتر مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي لدول ما أو عدة دول، والتي تؤثر على عدة متغيرات اقتصادية.
- ✓ للالزمة المالية عدة خصائص ومن أبرزها: أنها مفاجئة، غير دقيقة، فقدان السيطرة، سريعة، التعقيد والتشابك .
- ✓ للالزمات المالية عدة انواع وهي : الالزمات المصرفية ، الالزمات العملة وسعر الصرف، الالزمات أسواق المال.
- ✓ يجب عدم الخلط بين الالزمة المالية والدورة الاقتصادية فالدورة الاقتصادية هي تتابع حالات الركود والانتعاش أو الانكماش والرواج، فكل دورة اقتصادية ليس بالضرورة أن تأتي مصحوبة بأزمة مالية، ولكن كل أزمة مالية لا بد أن تكون جزءًا من الدورة الاقتصادية.
- ✓ هناك علاقة جد وطيدة بين الالزمتين المالية والاقتصادية ، فالدخل في ركود أي تراجع في النمو الاقتصادي يرافقه في الغالب أزمة في النظام المصرفي والمالي.
- ✓ للالزمات عدة اسباب تتمثل في عدة متغيرات وهم: المتغيرات الدولية والمتغيرات المحلية والمتغيرات التكنولوجية والإشاعات والمعلومات غير المؤكدة وغير الحقيقية و المضاربات الغير المصوبة.
- ✓ مؤشرات الالزمات المالية هما: المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية والمؤشرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية.
- ✓ العدوى المالية تتمثل في تلك الاضطرابات والانهيارات التي تشهدها عدة دول في أوقات متقاربة بفعل صدمة أو أزمة أولية وقعت في أحد الأسواق.
- ✓ أن قنوات انتقال العدوى المالية تتمثل في: قنوات طبيعية وهي قناة التجارة، قناة الأسواق المالية قناة تناسق السياسات الاقتصادية، قناة الصدمات الكلية والصدمات العشوائية.
- ✓ وقنوات غير طبيعية تتمثل في: قناة التوازنات المتعددة، قناة صدمات السيولة، قناة العدوى السياسية، قناة عدوى المستثمرين .

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات
المالية على التجارة الدولية
(دراسة تحليلية)

الفصل الثالث: تداعيات أحدث الأزمات المالية على التجارة الدولية

شكل تكرار الأزمات المالية في العديد من دول العالم ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام بالنظر لآثارها السلبية الحادة والخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، ناهيك عن انتشار عدواها لتشمل دولاً نامية ومتقدمة نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول فضلاً عن إدماجها في منظمة التجارة العالمية وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه بداية من فترة الثمانينات ونهاية التسعينات من القرن 20 تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة تكررت وتلاحقت وتيرتها عالمياً، فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 تنويجاً لسلسلة الأزمات السابقة التي عصفت بالنظام الاقتصادي الرأسمالي بوصفها الأعنف والأخطر منذ أزمة الكساد العظيم الذي ضرب العالم في ثلاثينات القرن الماضي، لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر مجموعة من القنوات الداعمة لانتشارها محدثة انهيارات عنيفة مست محمل هياكل الاقتصاد العالمي. وبعد اثني عشر عاماً انفجرت أزمة غير متوقعة وفريدة من نوعها هي الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 التي قضت على حياة العديد من البشر، وأدت بالاقتصاد العالمي إلى الوقوع في فخ الركود.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ حقبة التسعينات، مع التركيز على أزمة دول جنوب شرق آسيا و الأزمة العالمية 2008 و الأزمة الاقتصادية الوبائية كوفيد-19، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أزمة دول جنوب شرق آسيا .

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008.

المبحث الثالث: الأزمة المالية الاقتصادية الوبائية كوفيد-19

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

المبحث الأول: أزمة دول جنوب شرق آسيا(الأزمة الآسيوية)

بعد أكثر من ثلاثين عاما من النمو الاقتصادي السريع، وجدت دول جنوب شرق آسيا نفسها أمام واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية في العالم، وهي الدول التي كان يشار إليها بالبيان بوصفها نموذجا تنمويا فريدا أطلق عليه نموذج النمر الناشئة. وبدأت هذه الأزمة بالنمو الآسيوي المريض تايلاند" وهي الدولة ذات البنية الاقتصادية الأضعف من بين مثيلاتها من دول النمر الأخرى، وقيل وقتها أن سبب هذه الأزمة هي المضاربات التي قام بها الملياردير الأمريكي (جورج سوروس George Soros) وذلك بشراء الدولار الأمريكي، فزاد عرض العملة المحلية لتلك الدولة فارتفعت أسعارها مقابل الدولار وعلى إثرها ارتفعت أسعار الأوراق المالية في بورصاتها، ما أدى إلى انتقال آثار العدوى إلى أسواق المال في سبب ماليزيا وهونغ كونغ واندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة وتايوان التي كانت تشترك مع تايلاند في عدد من السمات، لتدخل المنطقة في ركود عميق وتتلاشى الاحتياطات النقدية الأجنبية وتنهار عملاتها وتنطلق موجة إفلاس قوية مع تباطؤ وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تأثرت هذه الدول جميعها بدرجات متفاوتة بالركود الاقتصادي في آسيا.

مما سبق سنحاول في هذا المطلب التعرف على نشأة الأزمة وأسباب انفجارها وأثرها على التجارة الدولية بالإضافة إلى أهم الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة المالية الآسيوية

المطلب الاول : نشأة الأزمة الآسيوية وأسباب انفجارها

الفرع الأول: نشأة الأزمة الآسيوية

كان النصف الثاني من عقد تسعينيات القرن الماضي على موعد مع الأزمة المالية في دول آسيا خلال الفترة (1997-1999) انفجرت أسوأ أزمة واجهتها دول النمر الآسيوية. وكان أسوأ ما فيها أنها لم تكن متوقعة بالرغم من أن مؤشرات حدوثها كانت سارية. غير أن توقيت حدوثها مثل صدمة كبيرة لهذه الاقتصادات. لقد كانت الأزمة الآسيوية بحق أزمة ذات أبعاد ثلاثة، فقد بدأت بأزمة عملات وعرفت بأزمة العملات الآسيوية ولكنها سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية وانتهت بعد ذلك إلى أزمة اقتصادية... (الأفندي ، 2020، صفحة 88)

بعد مرور سنتين على الأزمة النقدية في المكسيك غرقت دول جنوب شرق آسيا بأزمة مماثلة في منتصف عام 1997، ابتدأت الأزمة في تايلاند ثم انتشرت بسرعة في دول أخرى من المنطقة حيث أنه لم يكن أحد يتخيل أو يتوقع أن تتحول معجزة النمر الآسيوية بين ليلة وضحاها إلى واحدة من أعنف الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي عام 1929 إلى الدرجة التي أصبحت توصف فيها هذه النمر بأنها تحولت إلى نمر من ورق.

لقد بدأت الأزمة المالية الآسيوية بمجولتين من جولات نفاذ و استهلاك العملة، و الذي بدأ منذ أوائل

1997 حيث أن :

- الجولة الأولى تتمثل في الانخفاض في قيمة العملات الآسيوية وعندها استقرت عملات هذه البلدان عند قيم منخفضة
- الجولة الثانية بدأت بضغوط ضربت عملات دول أخرى غير الأولى ، و في مواجهة الضغوط قامت الحكومة ببيع الدولار من احتياطي التبادل الأجنبي و اشترت عملاتها و رفعت من معدلات الفائدة الأمر الذي أدى بدوره إلى إبطاء النمو الاقتصادي و جعلت السندات أكثر جاذبية من الأسهم فانخفضت أسعار هذه الأخيرة ، ما جعل المؤسسات المالية تصاب بالذعر المالي مما

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

دفعها إما بشراء الدولار الأمريكي أو سحب عملاتها إلى خارج دول المنطقة وهكذا وفي نوفمبر 1997 انتقل التدهور في قيم الأسهم إلى أسواق الأسهم في العالم.. (كواش واخرون، 2009، صفحة 10)

الفرع الثاني: اسباب الأزمة الآسيوية

تعددت الآراء بالنسبة لتفسير الأزمة في دول جنوب شرق آسيا، فبعض الآراء ترى أن هذه الأزمة هي أزمة مالية أكثر منها أزمة اقتصادية عينية، باعتبار أن مقومات الاقتصاد الحقيقي لا تزال سليمة وصلبة إلى حد كبير معظم هذه الدول، فهذه الدول ظلت تتمتع بمستوى مرتفع من الادخار المحلي وكذلك الاستثمار، كما أنها تتمتع بيد عاملة مدربة ومنضبطة إلى حد بعيد، وتستخدم تكنولوجيا مناسبة وتخصص في صناعة ناجحة. بينما يرى آخرون أن هذه الأزمة ترجع أيضا إلى مشاكل اقتصادية داخلية وعوامل خارجية كان لها دورا كبيرا في إحداث الأزمة.

وعلى الرغم من أن أسواق المال العالمية هي من سببت الأزمة الآسيوية بشكل مباشر وواسع من خلال تدخلات المضاربين والسحب المفاجئ للأموال أو ما يعرف بجلع المستثمر، فهي لم تكن العامل المحدد الأساسي، بل لا بد من وجود عوامل أخرى حتى تسبب الأسواق المالية الأزمة، فهناك جملة من العوامل ساهمت وهيات للأزمة الشرق آسيوية نذكر منها :

أ- **النمو الاقتصادي:** سجلت العديد من الدول الآسيوية معدلات نمو مبالغ بها ولمدة تجاوزت العقد وهو ما شكل مصدر قلق للعديد من الباحثين الذين أثارهم التساؤل حول مصدر هذا النمو المرتفع وإمكانية الاستمرار به وتفيد الدراسات المتعلقة بمصادر النمو في هذه الدول باعتماد النمو في هذه الاقتصاديات على معدل النمو في عوامل الإنتاج : العمل ورأس المال، وليس في إنتاجيتهما. وعليه فإن الاستمرار في النمو بمعدلات مرتفعة سيكون مرهونا بما تبقى من عوامل الإنتاج والنتيجة أن هذه الاقتصاديات واجهت أزمة في الحفاظ على معدلات نموها السابقة عند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج

ب- زيادة عجز الميزان التجاري والافراط في تحديد سعر الصرف الفعلي :

من خلال تتبع أحداث الأزمة يمكن ملاحظة انخفاض معدل نمو صادرات تلك الدول، وذلك بالقياس إلى معدل نمو الواردات المرتفع، مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات والحساب الجاري في كل من : كوريا، ماليزيا والفلبين وتايوان واندونيسيا، وهي البلدان التي كانت الأكثر تأثرا بالأزمة باستثناء سنغافورة وتايوان، حيث اعتمدت على الديون قصيرة الأجل لتغطية جزء من عجزاتها بحيث تجاوزت نسبة الديون قصيرة الأجل الاحتياطي بنسبة 300% لكوريا و 150 لكل من اندونيسيا وتايوان، و 50% لكل من ماليزيا والفلبين وبما أن هذه الديون تمتاز بالسيولة العالية فإنها أصبحت مصدر خطر على سياسة الصرف المربوط، وفرضت على البنوك المركزية الإيفاء بالتزاماتها تجاه المستثمرين غير المحليين باستخدام الاحتياطي من العملات الصعبة لشراء الدين الأجنبي وبخلاف ذلك ستفقد الحكومات سمعتها المالية في الأسواق العالمية.. (الشراح، 2009، صفحات، 15-16)

ويلخص الجدول التالي تحركات العملات المحلية لدول جنوب شرق آسيا الخمسة محل الدراسة مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (1990-1996) ، الجدول يبين أن كلا من الينجيت الماليزي والباخت التايلندي مربوطة بشكل وثيق جدا بالدولار الأمريكي، حيث قدر الباهت التايلندي خلال هذه الفترة بـ 25,58546 سنة 1990 و 24,91518 سنة 1995 كأعلى قيمة له، أما الينجيت الماليزي فقد قدر ما بين 2,750067 سنة 1991 و 2,504404 سنة 1995 كأعلى قيمة

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

للرينجيت مقابل الدولار، وأن الروبية الاندونيسية كانت على ربط منخفض أمام الدولار الأمريكي وعرفت قيمها انخفاضا متواصل منذ 1990 حيث قدر الدولار الامريكى بـ 1842,813 روبية و 2342,296 روبية سنة 1996 كأدنى تقدير لها وقدر الانخفاض سنة 1996 بحوالي 27 مقابل قيمتها سنة 1990 بعد التسوية لتحركات الأسعار النسبية داخل كل بلد، وأظهر فقط البيزو الفلبيني تقديرا حقيقيا كبيرا مقابل الدولار الأمريكي في الفترة 1990-1996

(سلامنة، 2015، صفحة 119)

جدول رقم (01): تطور أسعار الصرف خلال الفترة 1996-1993

العملة الوطنية
مقابل دولار

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
2342.296	2248.608	2160.754	2087.104	2029.921	1950.318	1842.813	اندونيسيا
804.4533	771.2733	803.4458	802.6708	780.6508	733.3533	707.7642	كوريا
2.515943	2.504404	2.624257	2.574095	2.547383	2.750067	2.704875	ماليزيا
26.2161	25.71447	26.41717	27.11984	25.51249	27.47863	24.3105	الفلبين
25.34268	24.91518	25.14995	25.31961	25.40013	25.5168	25.58546	تايلندا

المصدر: (سلامنة، 2015، الصفحة 120)

ج. الإفراط في القروض الخارجية قصيرة الأجل:

اعتمدت دول جنوب شرق آسيا في سدها لفحوة الموارد المحلية على القروض الأجنبية، سواء القروض الحكومية أو قروض القطاع الخاص التي كانت تمثل الجزء الأكبر من الدين الخارجي، أكثر من اعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت معظم هذه القروض قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة عالية وفترة استحقاق قصيرة مما شكل خطرا وعبدا على تلك الاقتصاديات.

الجدول رقم 02: الديون المستحقة للبنوك الأجنبية و احتياطيات النقد الأجنبي في عدد من بلدان الأزمة في جوان 1997. مليار دولار

نسبة الدين قصير الأجل إلى الاحتياطيات	احتياطيات النقد الأجنبي	ديون قصيرة الأجل	ديون القطاع الخاص غير البنكي	ديون القطاع العام	ديون القطاع المصرفي	الإجمالي	
1.7	20.3	34.7	39.7	6.5	12.4	58.7	اندونيسيا
0.6	26.6	16.3	16.5	1.9	10.5	28.8	ماليزيا
0.8	9.8	8.3	6.8	1.9	5.5	14.1	الفلبين
1.5	31.4	45.6	41.4	2.0	26.1	69.4	تايلندا
2.1	34.1	70.2		4.4	67.3	103.4	كوريا
-	-	175.1	136.2	16.7	121.8	274.4	الإجمالي

المصدر: (العقون، 2013، صفحة 101)

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

يظهر من خلال الجدول أن نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي المديونية في منتصف عام 1997 بلغت حوالي 58.7 مليار دولار في أندونيسيا، 28.8 مليار دولار في ماليزيا، 14.1 مليار دولار في الفلبين، 69.4 مليار دولار في تايلاند، و 103.4 مليار دولار في كوريا. وتعكس هذه القيم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البلدان، نتيجة تشوه وعدم ملائمة هيكل المديونية، كما تلاحظ أيضا أن قيم الديون قصيرة الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي كانت تزيد عن الواحد الصحيح في بعض هذه البلدان (أندونيسيا، تايلاند وكوريا)، وهو ما يعني تزايد قابلية تعرض هذه البلدان للأزمات، إذ بينت الدراسات التجريبية أن نسبة معينة من الدين قصير الأجل إلى الاحتياطات تعتبر مقياسا إرشاديا مهما في التنبؤ باحتمال حدوث أزمات السيولة ومدى عمقها.

وعلى العموم، فالمشكلة لا تكمن في حجم المديونية ولكن في استخدامها، ذلك أن جزءا كبيرا من هذا التمويل لم يستخدم لبناء طاقات إنتاجية جديدة بواسطة هذه الشركات ولكن استخدم في مجال العقارات والأوراق المالية أو القروض الاستهلاكية. كما أن استخدام الأموال قصيرة المدى لتمويل أنشطة طويلة الأمد مثل عمليات التنمية العقارية ينطوي على مخاطر شديدة. (العقون ، 2013، الصفحات 101-102)

د. عدم ملائمة السياسات النقدية: ضعف السياسات التي انتهجتها تلك الحكومات للتطورات الملحوظة التي شهدتها اقتصادياتها وذلك من خلال استخدام الطرق المباشرة للتحكم في أدوات السياسة إذ كان لا بد للسلطات بعدما عمدت خلال النصف الثاني من الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات إلى تحرير قطاعها المالية والتي يرد من ضمنها التخلي عن فرض سقف على سعر الفائدة والالتزام بسعر فائدة ثابت ومنخفض في ظل ظروف اقتصادية عالمية متغيرة، وهو الأمر الذي يجد من قدرة البنوك المركزية على استخدام الفائدة لمواجهة الضغوط على قيمة العملات الوطنية أن تتخلى عن الأساليب المباشرة وأن تلجأ إلى ممارسة الأساليب غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة مثلا. (الزبيدي، 2011)

هـ. التدفق الكبير لرؤوس الأموال الخارجية : وهذا بنسب تراوحت ما بين 3% من الناتج المحلي الخام في كوريا الجنوبية إلى 10% في ماليزيا وبوتيرة ثابتة، ففي تلك الفترة انخفضت نسبة التمويل المحلي المشروعات التنمية الاقتصادية وتدفقت الاستثمارات الأجنبية مباشرة أو غير مباشرة على هذه الدول في ذات الوقت الذي كانت فيه الأجهزة المصرفية في هذه البلدان غير مؤهلة من حيث درجة سلامتها المالية سواء كنتيجة لتزايد حجم الديون المتعثرة أو لعدم توافر الرقابة الكافية على أعمال البنوك، فحتى في كوريا الجنوبية، التي تمارس فيها الدولة رقابة صارمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، تمت إزالة الرقابة على الاقتراض قصير الأجل، ونتيجة لذلك بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند أكثر من 100% في سنة 1997 وتجدد الإشارة هنا إلى أن هذه البلدان (بلطاس، 2009، صفحة 107)

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

المطلب الثاني : أثر الأزمة الآسيوية على التجارة الدولية

سنحاول في هذا المطلب عرض اثر الأزمة الآسيوية على التجارة الدولية

الفرع الأول: الانعكاسات الإقليمية

بدأت الأزمة المالية الآسيوية، كما أسلفنا في تايلند ثم امتدت إلى إقليم جنوب شرق آسيا بأكمله، وخلال الأشهر السنة ما بين يوليو 1997 وديسمبر 1997 تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 49% في كوريا الجنوبية، وبنسبة 48.6 في إندونيسيا، وبنسبة 41% في تايلندا، وبنسبة 32.7% في الفلبين واستمر ذلك الانخفاض حتى سبتمبر 1998 ليصل إلى نسبة 64.7% في إندونيسيا، وبنسبة 38.6% في سنغافورة، وبنسبة 38.5% في الفلبين وبنسبة 37.7% في ماليزيا وبنسبة 17% في تايلند.. وأدى ذلك الانخفاض في البورصات إلى حدوث تحول مفاجئ في سلوك المستثمرين نتيجة لفقدان الثقة في الاقتصاد، وشهدت البلدان الخمسة الأكثر تضررا من الأزمة وهي كوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا وتايلند والفلبين تدفقا سلبا لرأس المال بقيمة 109 مليار دولار خلال سنة واحدة حيث تحولت التدفقات الوافدة بقيمة 97 مليار دولار في عام 1996 إلى تدفقات خارجة بقيمة 12 مليار دولار في عام 1997 وتركز الجزء الأكبر ذلك التحول في الإقراض المصرفي وتلته تدفقات المحافظة قصيرة الأجل بينما بقي الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتا بدون تغيير. ويمثل التحول المذكور في البلدان الخمسة أكثر من نسبة 10% من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي الأزمة المالية في شرق آسيا .

أدت تدفقات رأس المال الخارجة من البلدان المتضررة إلى الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي مما أدى بالضرورة إلى خفض قيمة العملات الوطنية. ففي الفترة من يوليو 1997 إلى نهاية عام 1998، خفضت قيمة الروبية الإندونيسية بنسبة 71%، والرغيت الماليزي بنسبة 28.3 والبيزو الفلبيني بنسبة 27.9 ، والباهت التايلندي بنسبة 24.2%، والوان الكوري الجنوبي بنسبة 32.1% ولعبت عملية خفض قيمة العملات في البلدان المعنية دورا هاما في الحاجة إلى إبرام ترتيبات مع صندوق النقد الدولي إذ، بسبب تخفيض قيمة العملات، أحققت الشركات المدينة في المنطقة في سداد ديونها مما اضطر حكوماتها إلى الاقتراض من الصندوق

وتحول النمو المرتفع الذي سجلته كل من تايلند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا إلى كساد شديد طال حتى عام 1998، بل وتحول إلى نمو سالب في البلدان المتضررة بلغ 13.7% في إندونيسيا، و8% في تايلند و 6.8% في ماليزيا، و 5.5 في كوريا الجنوبية، و-0.5% في الفلبين... (قرناش. 2011، صفحة 96)

وعلى صعيد التجارة، تراجعت قيمة الواردات بنسبة لم تشهدا المنطقة من قبل وهي 17 وبلغت هذه النسبة 31% لدى البلدان الخمسة الأكثر تضررا من الأزمة. ومن حيث الحجم، بلغ التراجع نسبة 22% لدى البلدان الخمسة مقارنة بنسبة 10% لدى بلدان المنطقة ككل، وعلى صعيد الصادرات لم تنجح سوى الفلبين في تسجيل ارتفاع كبير بلغ نسبة 16.9%. وباستثناء الزيادات المعتبرة لدى كوريا الجنوبية والفلبين تراجع حجم الصادرات لدى باقي البلدان عموما .

أدى عدم استقرار العملة، الناتج عن الأزمة، إلى حدوث تحولات غير متوقعة في الأوضاع النسبية للبلدان، وخلق جوا من الشك حول القدرة التنافسية لمختلف الصناعات في المنطقة. ونتج عن ذلك حدوث تقلص نسبي في الاستثمارات التجارية بما فيها الاستثمارات البيئية.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

شهد معدل البطالة في المنطقة ارتفاعا كبيرا يُتوقع أن أن يستمر كذلك خلال الفترة القادمة. ففي تايلند، ارتفع المتوسط السنوي للبطالة من نسبة 1.54% في عام 1996 إلى نسبة 5.6% في عام 1998، واستمر الوضع في التدهور حيث كان يتم تسريح 2000 عامل يوميا منذ بداية يوليو 1998، وفي كوريا الجنوبية ارتفع معدل البطالة من نسبة 2.3% إلى نسبة 7% وهي نسبة قياسية، الأثر المباشر لهذا الوضع في حدوث هبوط حاد في دخل العاملين المتضررين حيث لم يكن معمولا بإعانات البطالة في بلدان المنطقة عموما سوى بصورة جزئية في كوريا الجنوبية واليابان.

الفرع الثاني: الانعكاسات العالمية

إن النجاح الاقتصادي الذي حققته بلدان شرق آسيا لم يجعل منها لاعبا رئيسيا في ساحة الاقتصاد العالمي فقط ولكن كذلك مثلا تحثذي به كافة البلدان النامية في العالم. وأدى تراجع معدلات النمو في الاقتصادات المتضررة من الأزمة وانخفاض إسهامها في الطلب العالمي إلى أن تواجه اقتصادات البلدان الصناعية، وخصوصا في أوروبا واليابان صعوبة في تحقيق النمو بالمعدلات المطلوبة لكبح جماح معدلات البطالة المتزايدة لديها.

كما أثرت الأزمة كذلك على بلدان أخرى وأولها اليابان فباعتبارها دائما صافيا للبلدان المتضررة، لعبت اليابان دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي لتلك البلدان. فخلال الفترة من يوليو 1997 إلى يوليو 1998، فقدّ الين الياباني نسبة 20.4% من قيمته وتراجعت بورصة طوكيو بنسبة 39.1%، وانكمش الاقتصاد الياباني بنسبة 1.8% واستمر هذا الانكماش بنسبة 2.8% في عام 1998، ويرجع ذلك إلى تناقص الطلب في الاقتصادات المتضررة من ناحية وإلى ضعف الطلب الخاص كنتيجة لفقدان الثقة في القطاع المالي من ناحية أخرى.

كانت بلدان شرق آسيا تسهم بقدر كبير في الطلب العالمي. فقد كان لديها عجز كبير في ميزان الحساب الجاري تقوم بتمويله من خلال تدفقات رأس المال قصير الأجل. وكنتيجة للأزمة اضطرت تلك البلدان إلى خفض ذلك العجز وبالتالي خفض إسهامها في الطلب العالمي. وقد تظهر تأثيرات ذلك على الأسواق الأمريكية والأوروبية. فبالنسبة لبعض بلدان الاتحاد الأوروبي، كانت الصادرات إلى بلدان شرق آسيا المكوّن الأكثر ديناميكية في إجمالي الطلب خلال الأعوام الأخيرة. ولتقليل مدى التأثير بأي انقطاع في تدفقات رأس المال إليها، قد تميل بلدان شرق آسيا إلى خفض وارداتها وعجزها الخارجي مما يعني بدوره انخفاض صافي صادرات الأسواق الأمريكية والأوروبية إلى منطقة الأزمة. ويؤكد ذلك مدى تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة الآسيوية. (قرناش، 2011، صفحة 98)

الفرع الثالث: الانعكاسات بالنسبة للبلدان النامية

مع حلول أكتوبر 1998، بدأت بلدان أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا بما فيها روسيا تشعر بتأثيرات الأزمة من خلال تدهور أسواق الأوراق المالية وارتفاع أسعار الفائدة. وبعد مرور عام على وقوع الأزمة الآسيوية، دخل الاقتصاد الروسي في أزمة خطيرة بعد خفض قيمة الروبل وتدهور الأسواق المالية وأسواق العملات.

وحسب مصادر البنك الدولي، تسببت الأزمة الآسيوية في تراجع النمو لدى بلدان أمريكا اللاتينية بنسبة 1.0% في عام 1998 ويُنتظر أن يتباطأ هذا النمو إلى 2.7% بعد أن كانت نسبته 5% في عام 1997.

وعلى الرغم من استمرار خطر التعرض لأزمات مماثلة، يرى البنك الدولي أن اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية تبدو أقوى من مثيلاتها في آسيا. ومن ناحية أخرى، شهدت تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق العالمية تراجعا حادا. وتعرضت السندات

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

بصورة خاصة إلى ضربة شديدة. وكانت الأرجنتين هي البلد النامي الوحيد الذي أصدر سندات مضمونة حكوميا من فئة اليورو خلال الشهرين الأخيرين من عام 1997. وفي عدد آخر من البلدان، صاحب خروج استثمارات المحافظة تراجع حاد في أسعار الأسهم. وبلغ صافي التدفقات طويلة الأجل من أسواق رأس المال للعام مبلغ 127 مليار دولار وهو مبلغ يعادل تقريبا مثيله في عام 1996.

إلا أن إجمالي التمويل الخارجي كان أقل بكثير في عام 1997 بسبب خروج التدفقات قصيرة الأجل وهروب رؤوس الأموال خلال الربع الأخير (وحدة روجاس للأبحاث، 1997-1998)

وشهدت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية تراجعا كبيرا عقب الأزمة مباشرة. وتمثل ذلك أساسا في العزوف عن القيام باستثمارات جديدة في الأسواق الصاعدة. كما عانى الاقتصاد العالمي من انخفاض كبير في أسعار السلع. فقد سجلت أسعار النفط والسلع غير النفطية تراجعا مستمرا خلال عام 1998 وبحلول مارس 1999 كانت أسعار السلع غير النفطية أقل بأكثر من 15% عن مستواها في السنة السابقة. وفي تطور لاحق، تراجع طلب البلدان الصناعية على السلع والخدمات القادمة من البلدان النامية مما كانت له تأثيرات سلبية على مصدري المنتجات النفطية والمواد الخام من ناحية أخرى، يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن المساعدات الرسمية إلى البلدان النامية الأكثر فقرا مستمرة في الانخفاض نتيجة لتقييد بند المساعدات في ميزانيات البلدان المانحة وقرار الكثير من الحكومات تقليص الإقراض المباشر في شكل تدفقات رؤوس أموال خاصة إلى البلدان النامية.

الفرع الرابع: الانعكاسات بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط

على الرغم من أن الأزمة الآسيوية لم تكن لها تأثيرات مباشرة على بلدان الشرق الأوسط بسبب محدودية روابطها التجارية والمالية مع بلدان الشرق الأقصى، إلا أنها (أي الأزمة) أثرت بصورة غير مباشرة ولكنها هامة على منطقة الشرق الأوسط من خلال الهيار أسعار النفط، فقد كان الطلب الآسيوي أحد القوى الدافعة لارتفاع أسعار النفط خلال العامين السابقين للأزمة، ولم تعد الأسعار إلى مستواها قبل الأزمة إلا في نوفمبر 1999.

وخلال الأزمة كافحت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) مشكلة زيادة العرض من خلال خفض الزيادات المقررة في حصص الإنتاج وممارسة الضغوط على عدد من البلدان المنتجة غير الأعضاء كي تجري تخفيضات متفق عليها في إنتاجها، إلا أن تلك الجهود لم تكن كافية لوقف تراجع الأسعار إلى أدنى مستوى لها على مدى إثني عشر عاما في ديسمبر 1998.. (قرناش، 2011 ، صفحة 100)

ففي عام 1999 كان المعروض من النفط لا يزال كبيرا، وكان الالتزام بالحصص الجديدة التي وضعتها الأوبك ضعيفا. وانتاب دول الأوبك أثناء الأزمة قلق من أن انخفاض أسعار النفط قد لا يكون ظاهرة عابرة وإنما وضع سيستمر للسنوات القادمة مما اضطرها لتبني بعض السياسات المقابلة. فحتى أكثر الدول محافظة أدركت أن العوائد النفطية وإيرادات الاستثمارات لن تكفي وحدها للحفاظ على سلامة الاقتصاد وبدأت في الاتجاه نحو الخصخصة وإزالة القيود الإدارية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير الأسواق. وعلى عكس هذه التوقعات بدأت أسعار النفط في الارتفاع اعتبارا من الربع الأول من عام 1999 لتبلغ في نوفمبر من نفس العام مستواها قبل الأزمة ولا يزال ارتفاع أسعار النفط مستمرا إلى يومنا هذا ولم تعد تأثيرات الأزمة الآسيوية تشكل خطرا على البلدان المصدرة للنفط..

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

المطلب الثالث : الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة الآسيوية

لقد اتبعت الدول الآسيوية للخروج من الأزمة مجموعة من الإجراءات والتي اختلفت من دولة لأخرى، وسيتم التطرق إليها في كل من تايلاند وماليزيا وإندونيسيا، حيث اعتمدت كل منها إجراءات مبدئية للتعامل الفوري مع الأزمة غير أنه كانت هناك ضرورة حتمية من أجل إيجاد استراتيجية لدعم مؤسسات قطاعها المالية غير المتعثرة.

الفرع الأول: الإجراءات المتبعة في تايلاند

تحتفظ البنك المركزي التايلندي في البداية على التدخل في القطاع المصرفي تفاديا لإحداث اهتزاز الثقة بالقطاع المالي وما سينجم عنه من إقبال أكثر على سحب الودائع وتعميق الأزمة المصرفية، غير أنه في أكتوبر 1997 منح دورا إشرافيا أقوى وذلك بتحويله سلطة إجراء تقييم واقعي لرأس المال وتغيير الإدارة في البنوك، فتدخل في ثلاثة بنوك متوسطة الحجم تستحوذ على 10% من ودائع القطاع المصرفي وسبع شركات تمويل، وأصبحت الحكومة مالكة لستة بنوك وتسعة شركات تستحوذ هي الأخرى على ثلث إجمالي الودائع المصرفية. أما عن الخطة الشاملة لإعادة هيكلة القطاع المالي التايلاندي فتمثلت في الآتي : (عبد الحميد، 2014، الصفحات 44 - 46 - 47)

أ- تقديم مجموعة من التسهيلات لدعم رأس مال القطاع المصرفي لإعادة الملاءة المالية والثقة في القطاع المالي، حيث قامت الحكومة بتوفير رأس مال مدفوع في شكل سندات ملكية متداولة لمدة 10 سنوات بسعر السوق على أن يكون لها الحق في تعيين على الأقل عضو في مجلس إدارة البنك، بالإضافة لتوفير موارد مالية وحوافز للإسراع في إعادة هيكلة ديون الشركات التجارية وتشجيع الائتمان الجديد.

ب- قيام البنك المركزي في بداية كل ستة أشهر بتقييم ربحية ومخصصات كل بنك ومعدل نمو أصوله ومدى كفاية رأسماله لتسهيل إشرافه عليها في زيادة رأسمالها. وأن يقدم البنك خطط عن كيفية وتوقيت ومبلغ الزيادة في حالة عدم كفاية رأس المال فتستفيد من التمويل الذي تقدمه الحكومة في حين يحتفظ البنك المركزي بحقه في التدخل في إدارة هذه البنوك.

ت- وضع ترتيبات من شأنها إضفاء قدر من المرونة الكافية للمؤسسات المالية للتعامل مع أصولها الرديئة فعملت الحكومة على تشجيع هذه المؤسسات على تأسيس شركات لإدارة هذا النوع من الأصول وتعمل كمؤسسات مالية يحق لها الاقتراض والاقتراض للعملاء الحاليين ولها الحرية في تحديد أسعار الفائدة ولكن لا يسمح لها بقبول الودائع وسهلت تحويل هذه الأصول لشركات إدارتها دون عوائق إدارية أو ضريبية على أن تمتلك المؤسسة أكثر من 50% من رأس مال الشركة.

الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في ماليزيا

اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة من الاجراءات منها ما تعلق بالصرف الأجنبي من أجل الحد من المضاربة على العملة المحلية بعدم السماح لغير المقيمين ببيع أو اقتراض العملة المحلية لغير المقيمين غير أنه بإمكانهم استثمارها في ماليزيا، وحضر تحويل أموال غير المقيمين للخارج في السنة الأشهر الأولى وفرض رسوم على تلك الأموال من أجل الحد من تدفقات رؤوس الأموال. وإجراءات أخرى متعلقة بتحسين أداء القطاع المالي ومعالجة مشكلة القروض المتعثرة من خلال دعم رؤوس أموال البنوك المتعثرة وإعادة هيكلتها.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

بالإضافة إلى أنه تم تأسيس شركة دانا هارتا سنة 1998 من أجل إدارة وشراء القروض المصرفية المتعثرة والتي منحت لها صلاحيات واسعة بهدف التعامل مع المقترضين المتعثرين الذين قامت بشراء ديونهم وشركة دانا مودال في نفس السنة بهدف تدعيم رؤوس أموال المؤسسات المالية القادرة على الاستمرار في مزاولة نشاطها. كما أسست لجتان، الأولى لإعادة هيكلة الديون المتعثرة من خلال وضع سياسة شاملة لإعادة الهيكلة والثانية هي لجنة التسيير الخاصة بإعادة الهيكلة والتي يرأسها محافظ البنك المركزي. (عبد الحميد ، 2014، الصفحات 50-54)

الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة في إندونيسيا

عملت الحكومة الإندونيسية سنة 1997 على فرض قيود مؤقتة على حساب رأس المال ونفذت برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر 1998، بالإضافة إلى تطبيق برنامج مع مؤسسات النقد الدولية من أجل استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة القطاع المالي وتحسين معدل النمو، وفي 27 جانفي 1998 أعلنت الحكومة عن استراتيجية إعادة هيكلة مؤسسات القطاع المالي والتي تستهدف إعادة الثقة والاستقرار إليه وتضمنت تأسيس مؤسسة لإعادة هيكلة البنوك تحت إشراف وزارة المالية للإشراف على البنوك الضعيفة لإدارة الأصول الرديئة، ووضع إطار عام لإعادة هيكلة ديون الشركات التجارية المتعثرة سدادها، وإلزام البنوك بتقديم تقرير موقف السيولة مرتين كل شهر وخطة البنك لمواجهة النقص في السيولة وطريقة امتصاص الفائض، ووضع قواعد أكثر تشددا فيما يخص منح الائتمان المصرفي لمديري المؤسسات المالية والعاملين فيها.

كما اتبعت بعض الإجراءات من أجل إتاحة درجة أكبر من المنافسة بإلغاء احتكار الدولة لبعض السلع وإلغاء القيود على التجارة الداخلية والصادرات والاستثمار والسماح للقطاع الخاص بدرجة من الشفافية والمنافسة للمشاركة في المناقصات الحكومية وتنفيذ برنامج حوصصة بعض شركات القطاع العام. (عبد الحميد ، 2014، الصفحات 58-63)

حيث أجبرت الأزمة كلاً من تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية على التوقيع على ترتيبات ائتمان مع صندوق النقد الدولي، وقد رفضت ماليزيا توصيات هذا الصندوق وشروطه التي طرحت لمواجهة الأزمة، لأنهم لم تكن بحاجة في الحصول بالضرورة على دعم لمواجهة آثار الأزمة وانعكاساتها (قرناش، 2011)

المبحث الثاني : الأزمة المالية العالمية 2008

واجه الاقتصاد العالمي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية وتمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى اغتيال العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وإنتهاءا بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانحياز العديد منها ، وامتد تأثيرها ليشمل اقتصاديات الدول العربية والاقتصاد الجزائري كجزء من المنظومة العالمية وبدرجات متفاوتة حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي. وعليه سنحاول من خلال هذا البحث أن نستعرض نشأة الأزمة المالية العالمية، وأسبابها وتأثيرها على التجارة الدولية وكذا أهم الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة .

المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية 2008 وأسبابها

سنحاول في هذا المطلب التعرف على نشأة الأزمة المالية العالمية و أسبابها

الفرع الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية

انطلاقا من ماي 2004 ، قام البنك المركزي الأمريكي برفع معدلات الفائدة من 1% إلى زيادة الأعباء المرتبة على 5.25%، مما أدى إلى زيادة الأعباء المترتبة عن القروض الممنوحة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقرهم على السداد وقد بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في ماس 2007 ، وهكذا ارتفعت ديون الأسر من 46% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1979 إلى 98% في ديسمبر 2007، وصلت ديون الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من 7000 مليار دولار أي ما يعادل 70 % من الناتج المحلي الإجمالي ومنه بلغ مجموع الديون الأمريكية في ديسمبر 2007 من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر مما كان عليه سنة 1999. (عفيف، 2010، صفحة 32)

وابتداء من سنة 2006 بدأت العقارات تنخفض في الولايات المتحدة الأمريكية وانحازت المبيعات، مما أدى إلى انخفاض قيمة المباني وتدهورها، وبدأت المنتجات التي تم توريقها توصف بالسامة والرديئة من طرف وكالات التنقيط، حينما تم ادراك أن القيمة المتبقية المستحقة للمصارف من المقترضين أصبحت تفوق قيمة إعادة بيع العقار على مستوى السوق، لكن هذا التصنيف جاء متأخرا، وهكذا بدأت تزداد عدم قدرة المقترضين لقروض subprime التي على تسدد ديونهم مما أدى إلى اغتيال هذه المنتجات السامة مسقطه معها بقية المنتجات يفعل ما يسمى Domine effet مما ساهم في تدهور سوق العقار الأمريكي وانفجرت حينها الفقاعة العقارية لتندلع أزمة subprime التي كان منطلق الأزمة المالية العالمية والتي أدخلت العالم كله في حالة ركود. انفجرت الفقاعة العقارية في قطاع العقار الأمريكي وسرعان ما امتدت إلى سوق الائتمان للأسر الأمريكية بشتى الطرق أولا لأن الأسر كانت تستخدم ممتلكاتها كضمان للطلب وللحصول على القروض، إلى ذلك مجموعة الحزم أو السلة التي يمكن تشكيلها وتوريقها تتضمن أوراق مالية مختلطة لجميع أنواع القروض والائتمان بالتالي القروض والائتمان المشكوك فيها أصبحت تؤثر على جودة الحزم وتجلبها معها في حفرة الانهيار.

في جوان 2007 ، بنك الاستثمار BEAR STEARNS يعلن إفلاس اثنين من صناديق التحوط التي تستثمر في القروض الأقل جودة Subprime كما أعلنت GROUP CITI عن أضرار وخسائر مالية كبيرة ناتجة عن هذا النوع من القروض، بالإضافة إلى المنتجات المشتقة، وازداد الأمر سوءا عند ارتفاع معدلات الحجزات على عقارات من لم يستطيعوا السداد،

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

وفي شهر جويلية فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم على هذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية كبيرة، وانتفخت الفقاعة وبلغت ذروتها وانفجرت في صيف 2007، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة.

في جانفي من 2008 العديد من البنوك الأمريكية وشركات التمويل العقاري أهمها Fannie Freddie mac، وأصبحت تعتمد على ملاءتها على البنك المركزي، والصناديق السيادية السنغافورة والصين.

سبتمبر 2008 ساءت الأزمة بشدة وتحولت إلى أزمة نظامية عندما اظهرت البنوك الأمريكية والأوروبية عدم امتلاكها الكافي لرأس المال لمواجهة الخسائر المرتفعة الناجمة عن القروض المتعثرة، وإفلاس العديد من البنوك المتعاملة معه عبر العالم وانتشار حاد عدم استقرار وذعر مالي انعكس على معظم البورصات العالمية.

لقد زادت أزمة الرهن العقاري من الاضطرابات في الأسواق المالية والشكوك على قيمة وسيولة الأوراق المالية الأمريكية، نتج عن ذلك هبوط حاد في الطلب الخاص للأوراق المالية للشركات والمؤسسات وانخفاض في صافي تدفقات رؤوس الأموال للمحفظة مما أدى إلى زيادة الضغط على الدولار . (عفيف ، 2010 ، صفحة 56)

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008.

كثرت التحليلات والتفسيرات التي أعطيت لأسباب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم سنة 2008، ولكن لا يمكن الجزم بصحة رأي دون الآخر، ونستعرض فيما يلي من خلال الجمع بين كل تلك التحليلات أهم العناصر التي يمكننا اعتبارها مشتركة والتي يوجد إجماع على اعتبارها من أهم أسباب الأزمة مع التركيز على الأسباب الفنية (التقنية) دون الأسباب الفلسفية التي تعود إلى أصل النظام الرأسمالي التي كانت معزولة في السابق عن بعضها البعض.

إن وضع الأزمة المالية العالمية في المنظور الصحيح يستوجب البدء من حوالي ثلاثين سنة خلت في مراجعة التزاوج غير المتوقع بين السيولة النقدية غير المحدودة وفتات الأصول المتوفرة المحدودة. وقد توحدت عدة أمور يمكن اعتبارها سببا في الأزمة هي: (قندوز، 2018، الصفحات 238 - 239)

أ. ابتداءً من عقد الثمانينات من القرن الماضي، حررت المراكز المالية الرئيسية في العالم أسواق التسليفات القومية من الأنظمة المقيدة وفتحت حساباتها المالية وقد نتج عن عولمة التمويل هذه نمو مذهل في السيولة النقدية المتوفرة بعد أن ترابطت الأسواق العالمية

ب. لقد توفر لهذه السيولة النقدية دعم هائل بفعل نمو أدوات مالية جديدة، ولا سيما تقنيات التوريق المالي للأصول والزيادة في استعمال مشتقات الائتمان.

ج. مع وجود هذا النمو للسيولة النقدية العالمية بدأت معدلات الفائدة للمدينين الطويل والقصير بالهبوط بشكل متسارع، وفي عام 1991 باشرت معدلات الفائدة على الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية كما على الأموال الفدرالية بالتالي الفائدة العالمية هبوطها الطويل من أرقام مزدوجة إلى معدلات تاريخية من الانخفاض.

د. نظرا لوجود هذه التغييرات ازدادت درجة التركيز في قطاع المصارف التجارية في هذه الاقصاديات التي أصبحت مدفوعة ماليا وليس اقتصاديا. وارتفع الائتمان المصرفي المتاح فجأة كبيرة في نفس الوقت الذي أدت فيه خصخصة المسؤوليات السابقة وبسرعة رعة للدولة، ولاسيما في حقل مسؤوليات التقاعد، إلى تشجيع نمو المؤسسات الاستثمارية الكبيرة غير المصرفية التي تسعى جمعيتها

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

إلى تحقيق عائدات "فوق المعدل المتوسط" نظرا لأن وظائف العاملين فيها كانت تعتمد على التفوق على متوسط كان بمثابة معيار محدد،

وكان هذا المعيار يتشكل في العادة من معدل العائد 2 السنوي لمؤشر (S&P500) أو يعتمد على مؤشر آخر للأداء في القطاعات المحددة.

هـ. ارتفع العجز في الحساب التجاري الأمريكي ارتفاعا تاريخيا إلى أن بلغ نسبيا لم يسبق لها مثيل من الناتج القومي الإجمالي وأصبحت الولايات المتحدة تستدين فعليا مبالغ تتراوح نسبتها بين 3% و6% من الناتج القومي الإجمالي لديها سنويا، ولمدة تجاوزت 20 سنة، وبدت الاستدانة بمعدلات فائدة منخفضة أنها تؤمن لها المال مجانا على افتراض استمرار معدلات النمو العالية للاقتصاد.

و. ولعل مما سهل كل ما سبق، هو حصول تغير أيديولوجي ترسخ بعمق في الولايات المتحدة ما بين الأعوام 1970 و 2000، فالسياسيون والباحثون وحتى عامة الناس صاروا ينظرون إلى الأسواق على أنها معجزات ذاتية التنظيم تستطيع أن تدر عائدات أعلى باستمرار وخالية من المخاطر بمجرد أن تتمكن من التخلص التام من الأنظمة المتخبطة وعديمة الفعالية للدولة.

وفي حال جمعنا كل هذه الأمور مع بعضها البعض يصبح لدينا قطاع مالي يعتمد كليا على التحقيق المتواصل لعائدات فوق المعدل المتوسط في نفس الوقت الذي يصبح فيه هذا القطاع جزءا متزايدا ومهما من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وهذا بدوره يعني المزيد من البحث عن العوائد الذي يعني مزيدا من المخاطر، وفي نفس الوقت يعني أن أية هزة تصيب الأنظمة المالية ستتحول إلى النظام الاقتصادي العالمي، وهذا بالضبط ما حدث في كل الأزمات المالية تقريبا.. (قندوز، 2018، صفحة 240)

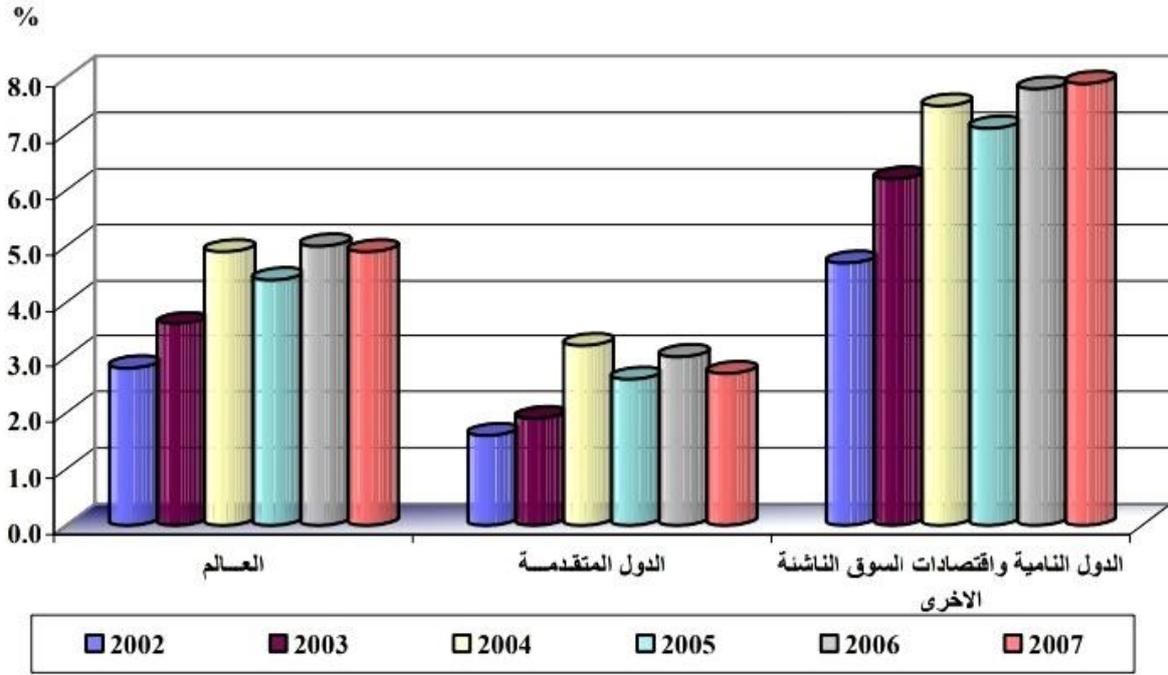
المطلب الثاني: أثر الأزمة على النمو العالمي و التجارة الدولية وإجراءات مواجهتها.

للازمة المالية العالمية اثر على كل من النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية ، سنحاول في هذا المطلب إبرازها وكذا التطرق لأهم الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة.

اولا: اثر الأزمة المالية العالمية 2008 على النمو العالمي

بدأ التوسع في الاقتصاد العالمي عام 2007، يفقد وتيرته السريعة في النمو متأثرا بأكبر الأزمات المالية منذ الحرب العالمية الثانية فقد شهد النشاط الاقتصادي تباطؤا في الاقتصادات المتقدمة خلال الربع الأخير من عام 2007، حيث سجل أداء الاقتصاد العالمي انخفاضا طفيفاً في عام 2007، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 4.9% مقابل 5% في عام 2006 ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة من 3 في المائة في عام 2006 إلى 2.7% خلال عام 2007، في حين ارتفعت معدلات النمو في الدول المتقدمة الأخرى بشكل طفيف من 3.8% إلى 3.9% ، كما سجلت معدلات النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ارتفاعاً طفيفاً من 7.8% إلى 7.9%، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة في الشكل الموالي: (صندوق النقد العربي، 2008، الصفحات 2-3)

الشكل رقم (03): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية 2002-2007



المصدر: (صندوق النقد العربي . 2008 . صفحة 3)

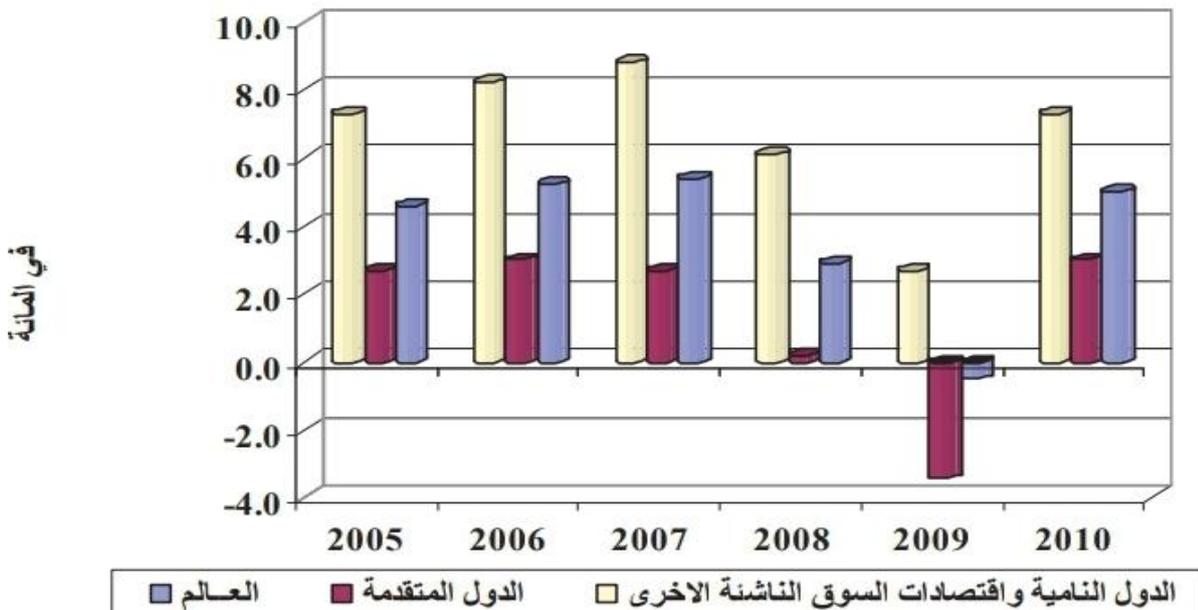
فبالنسبة للدول المتقدمة، انخفض معدل النمو الاقتصادي بدرجة متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية فقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2.9% في عام 2006 إلى 2.2% في عام 2007، ويعزى في المملكة المتحدة وكندا ذلك إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وبالنسبة لمنطقة اليورو، انخفض معدل النمو من 2.8% في عام 2006 إلى 2.6% في عام 2007 ذلك إلى التأثير الكبير لأزمة الرهن العقاري الأمريكي على الدول الأوروبية، وأما فيما يتعلق باليابان فقد انخفض معدل النمو من 2.4% في عام 2006 إلى 2.1% في عام 2007. وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد استمر الأداء الاقتصادي بشكل جيد، حيث ارتفع معدل النمو للمجموعة من 7.8% في عام 2006 إلى 7.9% في عام 2007، ويرجع ذلك إلى استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي وحصص المحفظة بوجه عام، كما أن تأثيرها بأزمة الرهن العقاري كانت أقل حدة. وبالنسبة للدول النامية الآسيوية (6) فقد استمرت في تحقيق معدلات النمو المرتفعة، حيث ارتفع من 9.6% في عام 2006 إلى 9.7% في عام 2007، ويعزى ذلك إلى النمو القوي في كل من الصين والهند، والتنان حققنا في عام 2007 معدلات نمو بلغت 11.4% و 9.2% على التوالي. ويعكس الانتعاش الاقتصادي في الصين بشكل أساسي، النمو الكبير في تدفق الاستثمارات والأداء المتميز لصادراتها، بالإضافة إلى إصلاحات القطاع المصرفي التي تبنتها، كذلك كان الأمر بالنسبة للهند، حيث يعزى الأداء الجيد لاقتصادها إلى النمو السريع الذي حدث في قطاع الخدمات، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات والتوسع في الإنتاج الصناعي.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

وخلال الفترة (2008-2009)، واصل الاقتصاد العالمي تراجعته حيث سجل معدل نمو سلبي (أي انكماش قدره 0.6% عام 2009، مقابل معدل نمو موجب بلغ 3% في عام 2008. وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع معدلات النمو في البلدان المتقدمة والبلدان النامية والناشئة على حد سواء. على مستوى البلدان المتقدمة كمجموعة تحول معدل النمو من 0.5% في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 3.4% في عام 2009، حيث زاد معدل الانكماش في الولايات المتحدة من 0.4% عام 2008 إلى 2.4% عام 2009، كما تدهور الأداء الاقتصادي لكل من منطقة اليورو وبريطانيا واليابان حيث سجلت انكماشاً في عام 2009 بلغ معدله 4.1، -4.99، -5.2 بالمائة على التوالي. وهكذا دخلت البلدان المتقدمة الرئيسية في مصيدة الركود. أما بالنسبة للبلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فقد تراجع معدل النمو فيها من 6.1% عام 2008 إلى 2.4% عام 2009 ويرجع ذلك إلى تراجع تدفقات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة المتأزمة إليها، وتراجع الطلب العالمي على صادراتها من النفط والسلع الأولية الأخرى وهذا ما أدى إلى وقوع كود كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من الدول المتقدمة.

و استعاد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة الاقتصادية العالمية التي اعترته خلال عامي 2008 و 2009. فقد سجل الاقتصاد العالمي نمواً بلغ معدله 5% في نهاية عام 2010 بعد أن شهد انكماشاً بلغ 0.5% في عام 2009. ولقد ارتكز هذا النمو على أداء اقتصادات مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وإن كان أداء مجموعة الدول النامية أكثر وضوحاً. فقد تحول أداء اقتصادات الدول المتقدمة من انكماش بلغ معدله 3.4% في عام 2009 إلى تحقيق نمو وصل معدله 3% في عام 2010، وكان أداء النمو أحسن حالاً في الدول حديثة التصنيع التي تحول الانكماش في اقتصاداتها إلى نمو بلغ معدله 7.9%. وفي الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، تسارع النمو ليصل إلى 7.3% في عام 2010 بعد أن بلغ 2.7% في عام 2009، مما يشير إلى أن الدول النامية بصفة عامة كانت أقل تأثراً بالأزمة العالمية كما أن تسارع التدفقات المالية إلى مجموعتي الدول النامية الآسيوية وأمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2010 ساهمت في انتعاش معظم اقتصاداتها، والشكل الموالي يوضح ذلك: (صندوق النقد العربي، 2011، الصفحات 3-4)

الشكل رقم(04) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية 2005-2010



الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2011، الصفحة 4)

بالنسبة لأداء اقتصادات الدول المتقدمة فرادى، تحول الانكماش في اقتصاد الولايات المتحدة الذي بلغ معدله 2.6% في عام 2009 إلى نمو وصل معدله 2.8% في عام 2010، وهو الأعلى منذ عام 2006 ولقد ساهمت عدة عوامل في هذا الأداء، يذكر من أبرزها التوسع الملحوظ في الإنفاق الاستهلاكي خاصة في الربع الأخير من عام 2010، وجهود المجلس الاحتياطي الفيدرالي لإنعاش الاقتصاد الأمريكي من خلال إجراءات التيسير الكمي عن طريق شراء كميات ضخمة من الديون الفيدرالية، مما أتاح توفير السيولة والحفاظ على استمرارية الائتمان.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فقد حققت أيضاً نمواً بلغ معدلة 1.7% في عام 2010 بعد أن سجلت اقتصاداتها انكماشاً بمعدل 4.1% في العام السابق. ويلاحظ أن أداء كل من الاقتصاد الألماني والفرنسي ساهما بصورة كبيرة في نمو، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجهها اقتصادات عدد من دول المنطقة بسبب أزمة الديون في اليونان والمنطقة والبرتغال وأسبانيا وإيرلندا وأيسلندا وفي المملكة المتحدة، فقد تحسن أداء اقتصادها حيث تحول الانكماش الذي بلغ معدله 4.9% في عام 2009 إلى نمو وصل معدله 1.3% في عام 2010 وفي اليابان فقد تحسن الأداء الاقتصادي مسجلاً معدل نمو بلغ 3.9% بعد أن سجل انكماشاً في العامين السابقين وعلى الرغم من تحسن أداء الاقتصاد الياباني إلا أن ذلك لم يمكنه من الاحتفاظ بالمرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم، وجاء الاقتصاد الصيني مكانه وبعد اقتصاد الولايات المتحدة.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى فقد سجلت اقتصادات الدول الآسيوية حديثة التصنيع أعلى معدل نمو وصل إلى 7.9% في عام 2010 بعد الانكماش الذي سجلته في العام السابق. كما تحسن أداء الاقتصاد الأسترالي مسجلاً معدل نمو وصل إلى 2.7% مقابل 1.7% خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، توصل العديد منها من تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً، فقد ارتفع معدل النمو للمجموعة إلى 7.3% في عام 2010 بعد أن بلغ 2.7% في عام 2009. ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد كان معدل نمو الدول النامية الآسيوية (الأعلى ليصل إلى 9.5% في عام 2010 بعد أن بلغ 7.2% في عام 2009 ويرجع ذلك إلى استمرار كل من الهند والصين في تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً وصلت إلى 10.4% و 10.3% على التوالي في عام 2010.

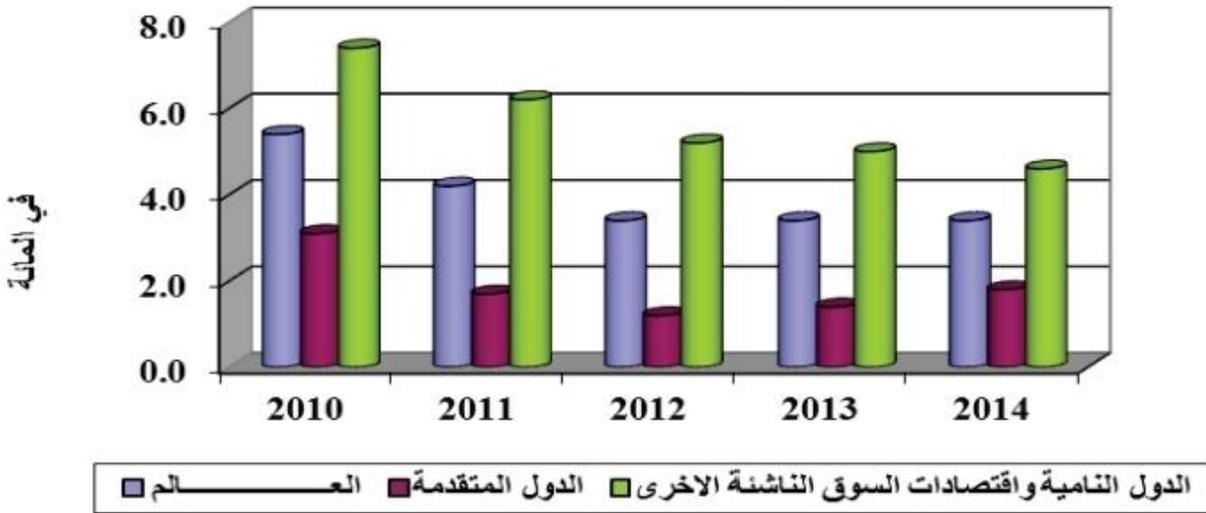
استمر تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2012 و 2013 حققت الاقتصادات المتقدمة معدل نمو بلغ 1.3% عام 2013 مقابل 1.4% خلال عام 2012، في حين بلغ معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى 2.3% عام 2013 مقابل 1.9% عام 2012 وحققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة رغم أنه أقل مما حققته عام 2012، فقد بلغ معدل نمو الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 4.7% عام 2013 مقابل 5% عام 2012. (صندوق النقد العربي، 2013، صفحة 3)

كما حققت الاقتصادات المتقدمة معدل نمو بلغ 1.8% عام 2014 مقابل 1.4% خلال عام 2013، كما بلغ معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى 2.8% عام 2014 مقابل 2.2% عام 2013، بالرغم من هذا التحسن في معدل النمو إلا أنه مازال نصف المعدل الذي حققته تلك المجموعة عام 2010 حيث كان يبلغ نحو 5.8%.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

وحققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة رغم أنه أقل مما حققته خلال السنوات الخمس الماضية، فقد بلغ معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 4.6% عام 2014 مقابل 5% عام 2013، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الثلاث الرئيسة المذكورة. وفي ضوء ذلك بلغ معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي 3.4% وهو نفس المعدل الذي تحقق خلال العامين الماضيين. وبالرغم من انخفاض معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وحدوث تباطؤ حاد في كثير من الاقتصادات الناشئة الكبيرة، لاسيما اقتصادات دول أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة، إلا أنها مازالت تقود النمو الاقتصادي العالمي، حيث سجل معدل النمو بتلك الدول ما يزيد عن ضعف المعدل المحقق بالدول المتقدمة، وذلك خلال عام 2014 والشكل التالي يوضح ذلك: (صندوق النقد العربي، 2014، صفحة 3)

الشكل رقم(05) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية 2010-2014



المصدر: (صندوق النقد العربي. 2014. صفحة 3)

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة، ارتفع معدل النمو الاقتصادي بدرجات متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية باستثناء اليابان التي شهدت انكماشاً عام 2014، فقد حققت المملكة المتحدة أعلى معدل نمو بين دول المجموعة، حيث بلغ معدل نموها عام 2014 نحو 2.6% مقابل 1.7 في المائة عام 2013. ثم جاءت كندا في المركز الثاني لتحقيق معدل نمو بلغ نحو 2.5% مقابل 2% العام السابق. كما حققت الولايات المتحدة معدل نمو مرتفع نسبياً عام 2014 مرتفعاً بشكل طفيف مقارنة بالمعدل الذي حققته عام 2010؛ حيث بلغ معدل النمو بالولايات المتحدة 2.4 عام 2014 مقابل 2.2% عام 2013. أما منطقة اليورو فبعد أن كانت تعاني من انكماش عام 2013 بلغ نحو 0.5% عادت لتحقيق معدل نمو بلغ 0.9 عام 2014. في المقابل سجل الاقتصاد الياباني انكماشاً هذا العام بنحو 0.1 في المائة مقابل نمو بلغت نسبته 1.6% عام 2013.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

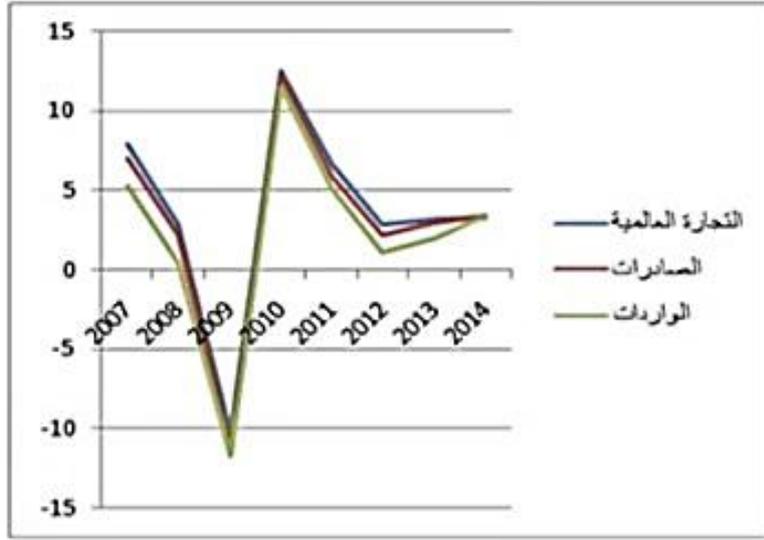
كما حققت البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالبلدان المتقدمة ولكنها أقل مما تم تحقيقه خلال السنوات الماضية حيث بلغ معدل النمو 4,6%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى : تراجع النشاط الاقتصادي في الصين التي حققت معدل نمو هو الأدنى خلال السنوات العشر الأخيرة؛ تباطؤ النمو في أمريكا اللاتينية ولاسيما في البرازيل التي انخفض معدل نموها بشكل حاد عام 2014 ليبلغ 0.1% فقط، وذلك بسبب التأثير السلبي لانخفاض أسعار السلع الأولية التي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها التي شهدت تراجعاً كبيراً؛ - زيادة ضعف النشاط الاقتصادي في روسيا، بسبب التراجع الكبير في الاستثمار، وزيادة كبيرة في التدفقات الرأسمالية الخارجة؛ ونتيجة لتحسن النمو في البلدان المتقدمة مقارنة بالأعوام السابقة، وتباطؤ النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية - على الرغم من تباطؤ النمو في هذه الاقتصادات إلا أنها ساهمت بثلاثة أرباع النمو العالمي (نحو 70%) في عام 2014 بلغ النمو العالمي معدل 3,4%، ورغم تواضع هذا المعدل إلا أنه يعتبر الأفضل منذ تفجر الأزمة المالية العالمية..(صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 01)

ثانياً: اثر الأزمة المالية العالمية 2008 على حركة التجارة العالمية

كانت إحدى السمات البارزة للركود الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي بعد أزمة الرهن العقاري الأمريكي، هي الأضرار المفاجئة والتراجع الكبير والحاد للنشاط التجاري الخارجي في أواخر عام 2008 والذي وصل بالفعل إلى مرحلة القاع في عام 2009، حيث تم تسجيل انكماش في نمو التجارة العالمية خلال عام 2009 قدره 10,3%، مقابل نمو قدره 2,9% في عام 2008، و7,9% في عام 2007 .

وقد تعرضت جميع البلدان المتقدمة والناشئة وكذا النامية المهبوط كبير في في الصادرات والواردات على حد سواء خلال الفترة (2008-2009). فعلى مستوى البلدان المتقدمة، المنخفض حجم الصادرات معدل نمو بلغ 7% في عام 2007 إلى 21% عام 2008 ، ثم إلى انكماش بلغ معدله 112% عام 2009. كما تحول نمو حجم وارداتها من معدل نمو موجب قدره 5.3 و 0.4% خلال عامي 2007 و 2008 على الترتيب إلى معدل سالب (انكماش) في عام 2009 قدر بـ (11.7 - %) الشكل رقم (06) (جعفر، 2020، صفحة 202)

الشكل رقم (06): تطور حجم التجارة الخارجية في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة (2007_2014)



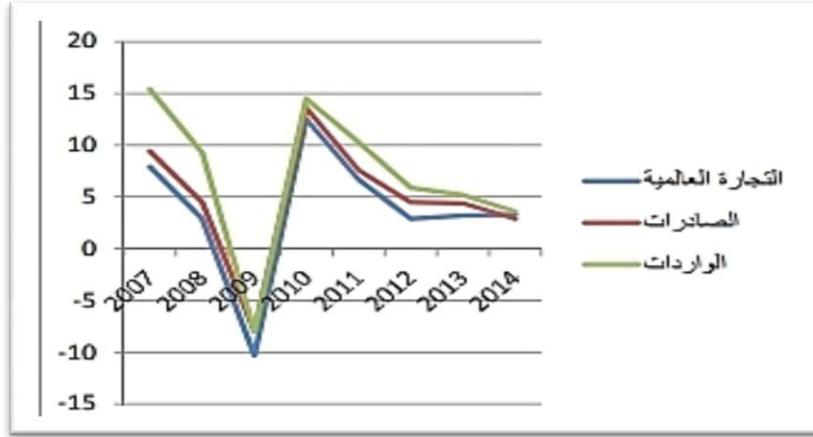
المصدر : (جعفر . 2020 . صفحة 202)

وقد انعكس تراجع حجم التجارة الخارجية في البلدان المتقدمة على حجم التجارة الخارجية في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، حيث انخفض نمو حجم صادرات هذه البلدان من معدل نمو 9.4 بالمائة عام 2007 إلى 4.5 بالمائة عام 2008، ثم تحول إلى انكماش قدره (8) بالمائة عام 2009، كما سجل حجم وارداتها انكماشاً أيضاً بلغ معدله (8) بالمائة خلال نفس العام مقارنة بمعدل نمو بلغ 9.3 بالمائة في عام 2008 .

في عام 2010 انتعشت التجارة العالمية وتحول الانكماش إلى نمو بلغ معدله 12,5 بالمائة ، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية ألقى بظلالها على التجارة العالمية، حيث انخفض معدل النمو ليبلغ 6,7 بالمائة عام 2011، وتراجع بصورة كبيرة عام 2012 مسجلاً معدل نمو قدره 2,4 بالمائة فقط، وذلك بسبب الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو في اقتصادات منطقة اليورو، التي أثرت سلباً على تجارة البلدان النامية والناشئة باعتبارها الشريك التجاري الأكثر أهمية لبلدان المنطقة.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

الشكل رقم(07): تطور حجم التجارة الخارجية في الاقتصادات الناشئة والنامية خلال الفترة (2007_2014)



المصدر: (جعفر، 2020، صفحة 203)

خلال الفترة (2013-2014) تم تسجيل تحسن طفيف في نمو حجم التجارة العالمية قدر بـ 3.3 بالمائة نتيجة التحسن النسبي في نشاط التجارة الخارجية بمنطقة اليورو والولايات المتحدة، حيث سجلت البلدان المتقدمة كمجموعة معدل نمو في صادراتها و وارداتها قدر بـ 3,4 بالمائة في عام 2014 مقابل 2,9 بالمائة و 2 بالمائة على الترتيب عام 2013. ولكن في المقابل سجلت البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة تراجعاً في نمو الصادرات والواردات على حد سواء. كما يتضح من الشكل أعلاه، حيث تراجع نمو الصادرات من 44 بالمائة عام 2013 إلى 2,9 بالمائة عام 2014، وبالمثل تراجع نمو الواردات من 5,2 بالمائة عام 2013 إلى 3,6 بالمائة عام 2014 وكان ذلك انعكاس لانخفاض أسعار النفط وكذا أسعار المواد الأولية الأخرى حيث يتركز إنتاجهما في البلدان النامية. (جعفر، 2020، صفحة 203)

ثالثاً : الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة المالية العالمية 2008

في ظل تنامي الأزمة المالية العالمية أصبح لزاماً على الدول والتكتلات الاقتصادية والاتحادات النقدية التحرك لحماية الاقتصاد من النزيف المستمر، ومواجهة تداعيات الأزمة وهذا بتبني خطط إنقاذ وإتباع أساليب وإجراءات حمائية، ومن جملة هذه الإجراءات ما يلي:

الإجراءات الحمائية المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية:

باعتبار الولايات المتحدة هي مصدر الأزمة، فقد قامت بإتباع إجراءات وأساليب من أجل حماية اقتصادها ومؤسساتها من الإفلاس وسميت بـ " خطة الإنقاذ " من جملة هذه الإجراءات ما يلي:

- ضخ مبلغ 700 مليار دولار في الاقتصاد المحلي وشراء ديون متعثرة وهذا لمساعدة البنوك ومؤسسات التأمين على توفير السيولة اللازمة، وتشجيع النمو الاقتصادي.

- تأمين العديد من البنوك والمؤسسات المالية مثل مجموعة (ALG) وهي أكبر شركة للتأمين في العالم، وقد تم مساعدتها بمبلغ 85 مليار دولار.

- تخفيض متتالي لسعر الفائدة بلغ 8 مرات ليصل إلى 1.5%: سن قوانين تحمي أصحاب العقارات على تجاوز الأزمة.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

الإجراءات المتبعة من طرف الدول الصناعية:

باعتبار أن الدول الصناعية هي كذلك مستها الأزمة وكان لابد من مواجهته الأزمة عن طريق حزمة إجراءات معتمدة يلخصها الجدول التالي:

الجدول رقم (03): التدابير المعتمدة من طرف الدول الصناعية لمواجهة الأزمة المالية 2008

البلد	التدابير المعتمدة
بريطانيا	- خطة الضخ المليارات لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيه 4500 مليار دولار من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. - توفر خطة الإنقاذ البريطانية 50 مليار جنيه إسترليني (16) مليار دولار) من أموال دافعي الضرائب لضخها في البنوك.
فرنسا	- خطة إنقاذ تصل إلى 549 مليار دولار تشمل ضح رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها و ضمانات للإقراض بين البنوك.
ألمانيا	- ضمان جميع حسابات التوفير في البنوك - خطة إنقاذ تضمنت تخصيص 150 أور و كسيولة مالية و 400 مليار أورو كضمانات للقروض وتبقى سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر 2009.
إسبانيا	- تخفيض نحو 100 مليار أورو و كضمان للقروض بين البنوك.
إيطاليا	- ضمان الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها و ضمان استقرار النظام المالي. - قدرت قيمة خطة الإنقاذ ب 100 مليار أورو.
البرتغال	- تخصيص 20 مليار أورو كضمان للقروض ما بين البنوك

المصدر: (بن موسى و بن ساعد ، صفحة 09).

الاجراءات المتبعة من قبل الدول العربية لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008:

قامت الدول العربية باتخاذ حزمة من الإجراءات منها ما هو جماعي ومنها ما هو فردي (ولد محمد عيسى، 2009، صفحة 9) التدابير التي اعتمدها الدول العربية بشكل جماعي من خلال قمة الكويت: واجهت الحكومات في الدول العربية آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة، ومن هذه الإجراءات أيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها، وقد جاءت نتائج قمة الكويت المنعقدة بتاريخ 19/01/2009 التجسد لمواجهة العربية المشتركة للأثار الأزمة في إعلانها الذي أكد على ما يلي:

- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية والوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.
- ممارسة الدول العربية دورا أكثر فعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

- اتخذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك .
 - التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين 20.
- التدابير المعتمدة بشكل فردي: كل دولة حاولت حماية نفسها وقد لعبت الصناديق السيادية التي تتمتع بها الدول النفطية دورا هاما في حماية وتمويل خطط الإنقاذ. وكمثال على ذلك قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإتباع حزمة من الإجراءات على مستوى السياستين المالية والمصرفية كما يلي:

- تيسير السياسة النقدية عن طريق تقديم دعم مالي للبنوك .
- توفير السيولة الكافية للبنوك المركزية.
- ضمان الودائع المصرفية.

في حين قامت الدول العربية الأخرى " بتوفير السيولة النقدية إضافة إلى تأمين الودائع المصرفية. من خلال دراسة وتشخيص أزمة الرهن العقاري يمكننا استخلاص بعض الحلول التي تجعلنا في مأمن من الآثار السلبية التي تخلفها الأزمة أو حتى تفاديها، غير أن هذه الحلول تختلف من دولة لأخرى فالحل الأنسب للدول النفطية هو التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى حلول أخرى نوجزها في النقاط التالية:

- العمل والالتزام بقواعد اتفاقية بازل
 - إنشاء مديرية أو وزارة خاصة بالاستشراف والتخطيط الاقتصادي:
 - ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية والبنكية
 - إنشاء نظام مالي ونقدي منظور
 - إنشاء نظام إنذار لغرض التنبؤ المبكر بالأزمات أسعار الصرف، أسعار الفائدة).
- أما بالنسبة للدول المتقدمة فالحل هو الرقابة على الأسواق المالية بما يضمن الثقة المالية للمودعين وكل المتدخلين في السوق على حد سواء. (ولد مُجد عيسى، 2009 ، صفحة 10)

منذ ظهور الفيروس التاجي المستجد في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2019 بمدينة ووهان الصينية والعالم يشهد ذعر وارتباك على جميع الأصعدة، نتيجة انتشاره الرهيب واحتياح الكثير من الدول بشكل فائق السرعة وتحواله إلى جائحة عالمية فتكت بالكثير من الأرواح، ووقفت أمامها أعظم الدول عاجزة كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بمنظوماتها الصحية المتطورة، كما استطاع هذا الفيروس الجائحة -الذي أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية أسم فيروس كورونا (كوفيد - 19)- أن يحدث أكبر إغلاق عالمي على الكثير من الدول وأن يشل حركة التنقل والنقل بين الدول ودخلها.

مما سبق سنحاول في هذا المبحث التطرق لنشأة جائحة كورونا وأثرها على التجارة الدولية وأهم الإجراءات المتبعة لتخفيف

منها

المطلب الاول: ماهية جائحة فيروس كورونا كوفيد - 19

في نهاية سنة 2019 توجهت أنظار العالم إلى الصين، وبالضبط إلى مدينة ووهان، حيث ظهر فيروس جديد اصطاح على تسميته فيروس كورونا Corinavins وهي تسمية مشتقة من الكلمة اللاتينية Corona والتي تعني التاج، لذا يسميه البعض الفيروس التاجي لكن تبقى تسمية فيروس كورونا الأكثر شيوعاً. وهو المسبب لمرض أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية اسم (كوفيد - Covid 19) وهو اختصار للتسمية Coronavirus disease 19 بمعنى مرض فيروس كورونا، وأضيف الرقم 19 نسبة لسنة ظهوره في 2019 (حميدي 2020، صفحة 56)

ويعتبر فيروس كورونا كوفيد - 19- من الفيروسات التاجية وهي عائلة فيروس كبيرة تسبب أمراض تتراوح من نزلات البرد بعض الفيروسات الموسمية هي فيروسات تاجية إلى حالات أكثر خطورة مثل Mens-Co و SARS-CoV وتشمل الأعراض الشائعة له في الحمى والسعال وضيق التنفس، وقد تشمل الأعراض الأخرى التعب وألم العضلات والإسهال والتهاب الحلق وفقدان الرائحة وآلام البطن. وعادة ما يستغرق الوقت من التعرض للعدوى إلى ظهور الأعراض حوالي خمسة أيام ولكنه قد يحدث في مدة تتراوح من يومين إلى أربعة عشر يوماً، ويؤدي في غالب الحالات إلى أعراض خفيفة.

نما هذا الوباء بعدها بشكل مطرد وتزايد عدد الأشخاص المتضررين. حيث ظهر أولاً في الصين ثم انتشر إلى بلدان أخرى، ومعظم الحالات مرتبطة بالسفر من الصين. وأدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22 و 23 جانفي 2020. لتحديد مستوى التهديد المرتبط بـ الفيروس على المستوى العالمي، وكان يعتبر معتدلاً في ذلك الوقت. وفي 30 جانفي 2020 وبناءً على توصية من نفس اللجنة، أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن الفيروس التاجي المستجد جائحة عالمية، وأعلن حالة طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي .

وقد سجل على المستوى العالمي ارتفاع رهيب ومستمر في عدد الإصابات والوفيات بالفيروس، ولاسيما في الفترة من نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر أوت من سنة 2020 أين ارتفع عدد المصابين من 6.009 مصاب إلى 23.017.521 مصاب خلال أقل من 8 أشهر، وكانت معظم الحالات في الأيام الأخيرة في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية، لكن الأرقام ترتفع في بؤر تفشي أصغر في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وروسيا حالياً. كما ويتبين لنا أن معدل الوفيات العالمي بالنسبة للإصابات الفعلية قد وصل إلى ما يفوق 03% يوم 21 أوت 2020، وهذه النسبة تعبر عن مدى خطورة الفيروس على صحة البشر. وتتواصل حالة

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

القلق والخوف مع تزايد انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد - 19 في العالم للشهر السادس على التوالي من سنة 2020، مع حصده العديد من الضحايا بين حالات الإصابة والوفيات، والتأثير الكارثي على كافة مناحي الحياة صحيا واقتصاديا (خلوي و شريط 2020، صفحة 584)

المطلب الثاني: أثر كوفيد 19 على التجارة الدولية وإجراءات المتبعة لمواجهتها

ضرب وباء كوفيد 19 التجارة العالمية بسرعة وحجم لم يسبق لهما مثيل، وواجهت الشركات متعددة الجنسيات صدمة العرض في المرحلة الأولى، ثم صدمة الطلب حيث أمرت الكثير من الحكومات المواطنين بالبقاء في منازلهم وكافحت الحكومات والشركات والمستهلكون الأفراد فجأة من أجل شراء المنتجات والمواد الأساسية، واضطرت إلى مواجهة هشاشة سلسلة التوريد الحديثة وأصبحت الحاجة ملحة لتصميم سلاسل إمداد أكثر قوة وتنوعا، وكشفت البيانات الأخيرة التي قدمتها " Trade shift " إلى أن آثار الصدمة الأولية قد تستمر في البقاء للأشهر القادمة (lesse & Christian, 06 May 2020).

ففي الصين عانت المعاملات التجارية المحلية والدولية من انخفاض أسبوعي بنسبة 56% بداية من منتصف فيفري، كما حذوها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا مع انخفاض أولي بنسبة 26 % في بداية أبريل واستمرار الانخفاض بنسبة 17 % في أواخر أبريل واستقرت التجارة في جميع المناطق المتضررة من الإغلاق في انخفاض المعاملات الأسبوعية الإجمالية منذ 9 مارس بمتوسط 99.8 مع انخفاض ملحوظ في الفواتير والأوامر منذ نهاية شهر مارس.

الفرع الأول: آثار الجائحة على التدفقات التجارية

أظهرت التجارة الدولية تباطؤا فعليا مسبقا في غمار التوترات التجارية المستمرة بين الاقتصاديات الكوى ولهذا لم يكن من المتوقع أن تعرف نموا في عام 2020 (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 10) ، وقد أشار تقرير صندوق النقد العربي الصادر في أبريل 2021 إلى أن حركة التجارة الدولية خلال سنة 2020 تأثرت بشكل كبير بالتطورات نتيجة انتشار وباء كوفيد 19 حيث تراجع تدفقات التجارة الدولية بنسبة 7.6 في المائة وقل تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش التجارة الدولية بمستويات أكبر بلغت 9.5 في المائة العام الماضي بما يعكس الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية التي كانت متأثرة قبل ذلك بالتوترات التجارية ما بين الاقتصاديات الكبرى، كما يشير التقرير الصادر في يوليو 2021 عن نفس الجهة أي صندوق النقد العربي أنه من المتوقع تعالي حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين 8.4 و 9.4 في المائة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي، وستأتي معظم المكاسب المتوقعة لنمو التجارة الدولية من التحسن المتوقع لتدفقات التجارة السلعية، فيما يتوقع استمرار تأثير تجارة الخدمات باستمرار حالات الإغلاق والقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية في ظل استمرار حالات الإصابة بوباء كوفيد 19. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 9)

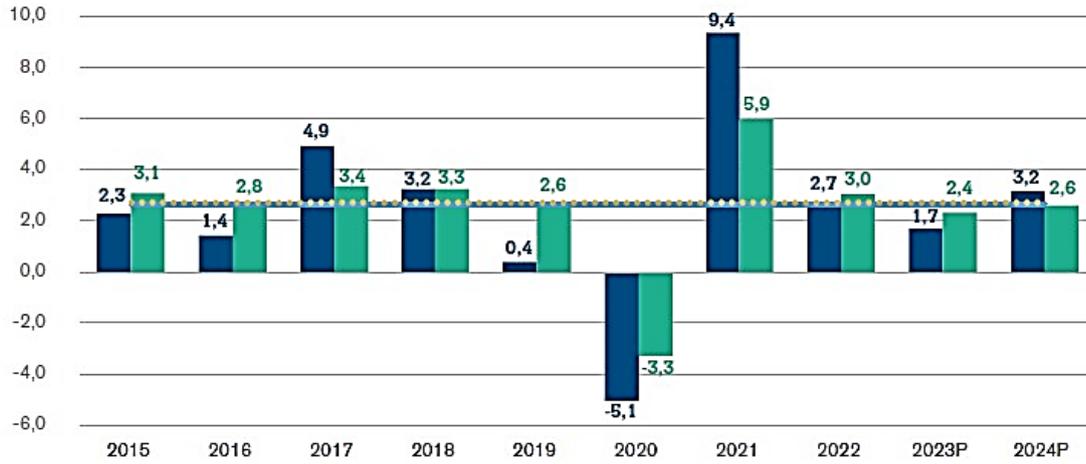
من المتوقع أن يظل نمو التجارة العالمية ضعيفا في عام 2023 ، على الرغم من التحسن الطفيف في توقعات الناتج المحلي الإجمالي التي تم إجراؤها في الخريف الماضي ، ووفقا للتوقعات الجديدة الصادرة عن اقتصادي منظمة التجارة العالمية الصادرة في 5 أبريل. بسبب آثار الحرب في أوكرانيا ، والتضخم المرتفع بعناد ، والسياسة النقدية الأكثر تشدداً وعدم اليقين في الأسواق المالية ،

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

ومن المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية للبضائع بنسبة 1.7٪ هذا العام ، بعد زيادة بنسبة 2.7٪ في عام 2022. هذه الزيادة الأقل أهمية من المتوقع بسبب الانخفاض المسجل في الربع الرابع.

ووفقا لتوقعات التجارة لمنظمة التجارة العالمية الواردة في تقرير إحصاءات التجارة العالمية الجديد وتقرير التوقعات ، يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بأسعار الصرف في السوق بنسبة 2.4٪ لعام 2023. التجارة والإنتاج أقل من متوسطات 12 عامًا البالغة 2.6٪ و 2.7٪ ، على التوالي (انظر الرسم البياني).

شكل رقم(08): حجم التجارة العالمية للبضائع و نمو الناتج المحلي الإجمالي، 2015-2024 الاختلاف السنوي%



المصدر: (منظمة التجارة العالمية، 5 افريل 2023 ، صفحة 03)

قالت نجوزي أوكونجو إيبويلا ، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية: "تستمر التجارة في كونها محركًا للصمود في الاقتصاد العالمي ، لكنها ستظل تحت ضغط عوامل خارجية في عام 2023، والأهم من ذلك أن تتجنب الحكومات تجزئة التجارة وأن تمتنع عن ذلك من خلق حواجز أمام التجارة. إن الأخطار في تعاون تجاري متعدد الأطراف ، كما فعل أعضاء منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري الثاني عشر في يونيو الماضي ، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي ويرفع مستويات معيشة الناس على المدى الطويل.

كانت الزيادة بنسبة 2.7٪ في حجم التجارة العالمية في عام 2022 أضعف من معدل 3.5٪ الذي توقعته منظمة التجارة العالمية في أكتوبر ، حيث أدى التراجع الأكثر حدة من المتوقع على أساس ربع سنوي المسجل في الربع الرابع إلى خفض النمو لهذا العام. ساهمت عدة عوامل في الانخفاض ، بما في ذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية ، وتشديد السياسة النقدية استجابةً للتضخم ، وتفشي COVID-19 الذي عطل الإنتاج والتجارة في الصين.(OMC, APRIL 2023, p3)

وتجدر الإشارة إلى أنه في العام الماضي ، كان نمو التجارة يتماشى أخيرًا مع السيناريو المرجعي الذي تمت مناقشته في التقرير الأولي لمنظمة التجارة العالمية بشأن الحرب في أوكرانيا الذي نُشر في مارس 2022 ، والذي توقع نطاقًا بين 2.4٪ و 3.0٪ ، وأعلى بكثير من 0.5 النسبة المتوقعة في السيناريو الأكثر تشاؤمًا حيث تبدأ الدول بالانفصال إلى كتلتان اقتصادية متنافسة. أخيرًا ، ظلت الأسواق الدولية مفتوحة في معظمها. أظهر بحث تكميلي لمنظمة التجارة العالمية نُشر الشهر الماضي كيف يمكن

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

للاقتصادات الضعيفة أن تعوض عن التخفيض الذي أحدثته الحرب في الإمدادات الغذائية الأساسية عن طريق اللجوء إلى المنتجات والموردين الآخرين.

وفي الوقت نفسه ، فإن توقعات نمو التجارة بنسبة 1.7٪ في عام 2023 أعلى من التقديرات البالغة 1.0٪ في أكتوبر الماضي. الدافع الرئيسي لهذا التحسن هو تخفيف الضوابط المتعلقة بوباء COVID-19 في الصين ، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي المتراكم في البلاد وبالتالي تعزيز التجارة الدولية (انظر الرسم البياني).

قال رالف أوسا ، كبير الاقتصاديين في منظمة التجارة العالمية: "الآثار المستمرة لفيروس كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية المتزايدة هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على التجارة والإنتاج في عام 2022 ومن المرجح أن تستمر. وستظل كذلك في عام 2023. ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة كشفت أيضًا عن نقاط ضعف في الأنظمة المصرفية يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار مالي أوسع إذا تُركت دون معالجة. سيتعين على الحكومات والجهات التنظيمية أن تكون متيقظة لهذه المخاطر المالية وغيرها من المخاطر في الأشهر المقبلة".

بحلول عام 2024 ، يجب أن ينتعش نمو التجارة إلى 3.2٪ ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.6٪. ومع ذلك ، فإن هذا التقدير عرضة لمزيد من عدم اليقين بسبب وجود مخاطر سلبية كبيرة ، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية وصددمات الإمدادات الغذائية واحتمال حدوث تداعيات غير متوقعة من تشديد السياسة النقدية.

الجدول رقم (04): حجم التجارة السلعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، 2019-2024 الاختلاف السنوي في٪

	2019	2020	2021	2022	2023P	2024P
Volume du commerce mondial des marchandises ^a	0,4	-5,1	9,4	2,7	1,7	3,2
Exportations						
Amérique du Nord	0,4	-8,9	6,5	4,2	3,3	3,1
Amérique du Sud ^b	-1,3	-4,9	5,8	1,9	0,3	0,6
Europe	0,4	-7,7	8,1	2,7	1,8	2,0
CEI ^d	-0,1	-0,9	-3,0	-4,9	2,8	2,2
Afrique	-0,3	-7,2	3,5	0,7	-1,4	1,4
Moyen-Orient	-1,0	-6,6	-2,4	9,9	0,9	4,7
Asie	0,8	0,6	13,1	0,6	2,5	4,7
Importations						
Amérique du Nord	-0,6	-5,9	12,5	6,0	0,1	1,4
Amérique du Sud ^b	-1,8	-10,8	25,6	4,2	-1,6	2,3
Europe	0,3	-7,2	8,5	5,2	-0,6	1,8
CEI ^d	8,3	-5,5	9,1	-13,5	14,9	0,8
Afrique	3,3	-14,8	6,4	5,6	5,6	5,5
Moyen-Orient	11,2	-10,1	8,3	9,4	5,5	4,3
Asie	-0,5	-0,8	10,5	-0,4	2,6	5,2
PIB mondial aux taux de change du marché	2,6	-3,3	5,9	3,0	2,4	2,6
Amérique du Nord	2,1	-3,8	5,5	2,2	1,5	1,0
Amérique du Sud ^b	0,5	-6,5	7,4	4,0	1,4	2,0
Europe	1,7	-5,6	5,9	3,4	0,9	1,8
CEI ^d	2,6	-2,5	4,9	-0,9	-0,9	0,7
Afrique	2,6	-2,4	4,7	3,4	3,5	3,9
Moyen-Orient	1,0	-4,1	4,2	5,8	2,9	3,1
Asie	4,0	-0,9	6,2	3,3	4,2	4,3
Pour mémoire : pays les moins avancés (PMA)						
Volume des exportations de marchandises	0,2	-1,6	-2,6	2,0	4,8	9,1
Volume des importations de marchandises	2,2	-11,0	7,4	3,6	4,8	5,4
PIB réel aux taux de change du marché	4,6	4,9	0,4	2,1	4,4	4,4

المصدر: (منظمة التجارة العالمية، 5 افريل 2023 ، صفحة 10)

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

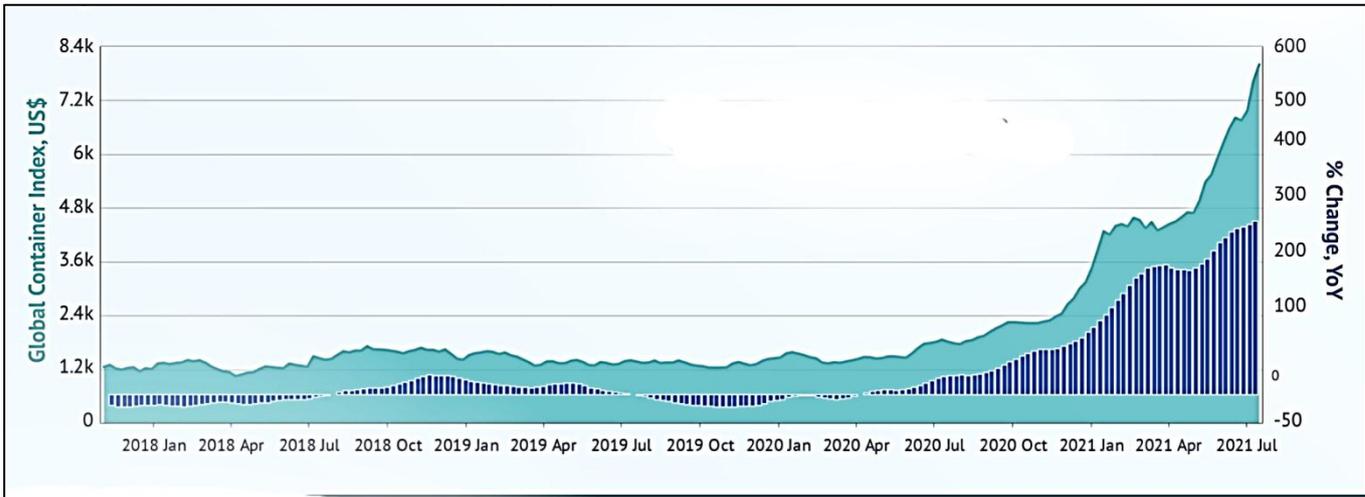
وستعزز أوروبا التجارة داخل الاتحاد الأوروبي ، مما يمنح أوروبا وزناً أكبر في الإجماليات العالمية، ومن المتوقع الآن أن تنمو صادرات أوروبا بنسبة 1.8% في عام 2023 ، أي أكثر من التقدير السابق البالغ 0.8%. من المتوقع أن تنخفض واردات أوروبا بنسبة 0.6% هذا العام ، أي أقل من التقدير السابق عند -0.7% ، وتجدد الإشارة إلى أن منطقة "أوروبا" تشمل أوكرانيا ، التي انخفضت صادراتها و وارداتها بشكل حاد في عام 2022 (بنسبة 33% و 23% على التوالي) ولم تسترد عافيتها بعد.

وايضا من المتوقع أن تشهد أمريكا الشمالية أقوى نمو في تصدير البضائع في أي منطقة تابعة لمنظمة التجارة العالمية في عام 2023 (3.3%) ، تليها رابطة الدول المستقلة (2.8%) وآسيا (2.5%) وأوروبا (1.8%). من المتوقع أن تنمو الصادرات من الشرق الأوسط (0.9%) وأمريكا الجنوبية (0.3%) بشكل أضعف ، بينما من المتوقع أن تنخفض الصادرات من إفريقيا (-1.4%) ، حيث ترجع القوة النسبية لصادرات رابطة الدول المستقلة جزئياً إلى انخفاض القاعدة في عام 2022 ، عندما انخفضت الشحنات بشكل حاد (-4.9%). وكما من المتوقع أن تسجل أسرع نمو للواردات في أي منطقة في عام 2023 (14.9%) لنفس السبب ، حيث انخفضت المشتريات بنسبة 13.5% في العام السابق ؛ ومن المتوقع أن تليها إفريقيا (5.6%) والشرق الأوسط (5.5%) ، اللتين تعزز حجم صادراتهما بارتفاع عائدات صادرات الموارد الطبيعية. من المتوقع أن تنكمش الواردات من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا في عام 2023 (-0.1% و -1.6% و -0.6% على التوالي) بسبب انخفاض الطلب المحلي.

في عام 2024 ، من المتوقع أن تنمو التجارة والنتائج المحلي الإجمالي بمعدلات 3.2% و 2.6% ، لكن يجب تفسير هذه الأرقام بحذر لأنها تعتمد بشكل كبير على مسار الحرب في أوكرانيا، وتشمل المخاطر الكبيرة الأخرى على التوقعات عودة ظهور التضخم ، وتباطؤ أكثر من المتوقع في الاقتصادات الكبرى بسبب تشديد السياسة النقدية ، والتوترات الجيوسياسية. إن أخطر المخاطر هو أزمة الغذاء التي من شأنها أن تؤدي إلى انتشار الجوع والمجاعة في البلدان المنخفضة الدخل. يجب على الدول الغنية أن تراقب مؤشرات مثل هذه الأزمة وأن تتخذ خطوات مسبقة للاستعداد لها. (منظمة التجارة العالمية، 2023، ص11)

ولقد كان للوباء تأثير كبير على تكاليف الشحن ، التي زادت بنحو 350% منذ مايو 2020 (الرسم البياني ب).

الشكل رقم (09): مؤشر فريتوس البلطيق وحسابات البنك لزيادة تكاليف الشحن وسط طلب تجاري كبير



Source : Freightos

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

ساهمت الاختلالات في التجارة الدولية التي سببها الوباء في ارتفاع تكاليف الشحن. على وجه الخصوص ، أدى الطلب المتزايد على السلع المعمرة في الاقتصادات المغلقة ، إلى جانب الاضطراب المرتبط بـ Covid في موانئ تلك البلدان ، إلى تفاقم النقص في حاويات الشحن. أصبحت الحاويات "عالقة" في الولايات المتحدة وأوروبا بدلاً من إعادتها إلى آسيا.

من المحتمل أن يكون النقص في حاويات الشحن مؤقتًا ويتلاشى في النهاية. ومع ذلك ، يمكن أن تظل تكاليف الشحن مرتفعة في المستقبل القريب ، مدعومة بالقوة في التصنيع والازدهار الأخير في السلع ، مدفوعًا جزئيًا بانتعاش التوقعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

اعتبارًا من يوليو 2021 ، زادت أسعار شحن الحاويات العالمية ، وفقًا لمؤشر (Freightos Baltic Index (FBX)، أربعة أضعاف خلال العام الماضي بسبب:

1. التعافي الأسرع من المتوقع للطلب الاستهلاكي ونقص الحاويات وتحويل الإنفاق الاستهلاكي من الخدمات إلى السلع.
2. ارتفاع مؤشر إنتاجية الحاويات العالمية الصادر عن معهد اقتصاديات الشحن والخدمات اللوجستية ، الذي يراقب النشاط في 82 ميناء دوليًا يغطي أكثر من 60٪ من مناولة الحاويات العالمية ، بمقدار 18 نقطة في يونيو من عام 2020 ، وبنسبة 10 نقاط من ما قبل مستويات كوفيد.
3. وفقًا لصندوق النقد الدولي ، تعافت قيمة الواردات العالمية في حوالي ستة أشهر ، وعادت إلى مستويات ما قبل COVID بحلول نوفمبر بعد انخفاضها بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020 ، ووصلت إلى أعلى مستوى تاريخي في ربيع عام 2021.
4. قد تكون تكاليف الشحن المرتفعة عاملاً في زيادة التضخم الفعلي والمتوقع حيث يمكن للمستوردين تمرير أسعار الشحن المتزايدة للعملاء.

يُعزى النمو الهائل في تكاليف الشحن في المقام الأول إلى حقيقة أن الاقتصادات بدأت في التعافي من جائحة COVID-19 بشكل أسرع من المتوقع ، مما ترك العديد من الموانئ غير مستعدة لعودة حركة المرور. أدى التحول في الإنفاق الاستهلاكي من الخدمات إلى السلع وإعادة بناء المخزون من قبل الشركات إلى زيادة الضغط على أسعار الشحن.

أدت معدلات الشحن المرتفعة إلى تحسين أداء بعض أكبر شركات الشحن من الولايات المتحدة وشرق آسيا ، مثل Moller-Maersk و Orient Overseas International ، اللتين ارتفعت أسعار أسهمهما بنسبة 60٪ و 120٪ على التوالي في عام 2020. في نهاية عام 2020. في الربع الأول من عام 2021 ، ارتفعت أسعار الأسهم بنسبة 154٪ على أساس سنوي لشركة Moller-Maersk و 414٪ في شركة Orient Overseas. ومع ذلك ، يتوقع المحللون من وكالة فيتش أن تنخفض الأسعار على المدى المتوسط بسبب المنافسة الشديدة في القطاع ، والتوترات التجارية المستمرة ، وعدم اليقين بشأن مسارات الانتعاش الاقتصادي ، ولوائح الانبعاثات.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

يُظهر التحليل الإقليمي أن أكبر زيادة في أسعار الشحن مرتبطة بالصين وشرق آسيا:

- ✓ ارتفعت تكلفة الشحن من الصين وشرق آسيا إلى شمال أوروبا وأمريكا الشمالية 7 مرات منذ بداية عام 2020.
- ✓ زادت تكلفة الشحن إلى الصين مرتين إلى ثلاث مرات.
- ✓ بالكاد تغيرت تكلفة الشحن من أمريكا إلى أوروبا ، بينما زادت أسعار الشحن من أوروبا إلى أمريكا بمقدار 1.5 مرة.

ثانيا: الإجراءات المتخذة للتخفيف من تداعيات الجائحة

منذ بداية جائحة كوفيد 19 وإعلان منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من شهر مارس 2020 تصنيف فيروس كوفيد 19 جائحة عالمية، سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية إلى إقرار جملة من التدابير قصد التخفيف من الآثار الاقتصادية الوخيمة للجائحة.

حيث أعلنت الحكومات تقديم حزم حوافز مالية تبلغ نحو 9.6 تريليون دولار، وقد كانت معظم الحوافز المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال وهي على شكل قروض ميسرة ودعم التماهي، ففي المنطقة العربية بلغت قيمة التحفيز المالي الحكومية مجتمعة حوالي 102 مليار دولار أي ما يقارب 1 في المائة من مجموع الحوافز المالية العالمية. وكانت 11 في المائة من الحوافز المالية المعلنة موجهة إلى الأفراد من خلال تدابير حماية اجتماعية وصحية وقد كانت التحويلات النقدية وتدابير دعم الدخل تنصدر قائمة تدابير سياسة الحماية الاجتماعية وحوالي 40 في المائة موجهة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال (الإسكوا، بلا تاريخ، الصفحات 1-3) أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد أقر وزراء مالية منطقة اليورو خلال شهر أبريل 2020 اتفاق بشأن خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار يورو لدعم الاقتصاديات الأوروبية، أما على المستوى الفردي لدول الاتحاد الأوروبي ففي ألمانيا مثلا أقر البرلمان حزمة تحفيز بقيمة تقارب تريليون يورو سيتم توجيه جانب منها بواقع 100 مليار يورو لصندوق الاستقرار الاقتصادي علاوة على 825 مليار يورو في صورة ضمانات لقروض الشركات المتأثرة بتداعيات الأزمة و 50 مليار يورو لدعم الأشخاص العاملين لحسابهم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. (المنعم و طلحة، بلا تاريخ، صفحة 2) كما أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنيه إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80 المائة من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس، (اللطيف، 2020، صفحة 5) في حين قدمت الحكومة الأمريكية حزمة تحفيزية بقيمة 2 تريليون دولار وهو ما يعادل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منها 343 مليار دولار لدعم تقديم القروض إلى الشركات الكبيرة و 349 مليار دولار لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة و 250 مليار دولار لدعم تأمينات البطالة بالإضافة إلى تقديم إعانات مباشرة للأسر الأمريكية بقيمة 301 مليار دولار. (شركة الخبر المالية، 2020، صفحة 13).

بينما في الصين تركزت السياسة المالية في المرحلة الأولى من الوباء على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتقديم تسهيلات للحصول على القروض الشركات مكافحة الأوبئة، كما أعلن رئيس مجلس الدولة في 22 ماي عن حزمة تحفيز مالي تقدر قيمتها + 3.75 تريليون يوان لدعم الإنعاش الاقتصادي، كما تم زيادة حصة إعادة الإقراض والخصم بمقدار 1 تريليون يوان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

بالإضافة إلى ما سبق تبنت البنوك المركزية في أنحاء العالم تدابير لتعزيز السيولة بلغ قيمتها 4.9 تريليون دولار معظمها من البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتتضح السيولة بشكل رئيسي من خلال تدابير مثل خفض أسعار الفائدة، وشراء الأصول وإدراج خطوط مبادلة العملات الأجنبية، وقد وسعت البنوك المركزية في المنطقة العربية دعم السيولة بنحو 140 مليار دولار أي ما يعادل 3 في المائة من الدعم العالمي للسيولة (الإسكوا، بلا تاريخ نشر، صفحة 2) كما دعت العديد من البنوك المركزية إلى تأخير مدفوعات القروض من الشركات المتضررة لتصل إلى ستة أشهر، وقد عمدت بعض البنوك المركزية وبالأخص في الدول الخليجية إلى تخصيص حزم مالية لدعم القطاع الخاص، على غرار مؤسسة النقد العربي السعودي التي خصصت حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي، كما خصص المصرف المركزي للإمارات حزمة بقيمة 100 مليار درهم إماراتي، كما قام مصرف قطر المركزي بوضع آليات لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط والتزامات القروض للقطاع الخاص، كما تم توجيه الأموال الحكومية لزيادة الاستثمارات في سوق الأسهم بمقدار 2.75 مليار دولار. (مولاه، 2020، صفحة 91)

كما عملت المؤسسات الدولية على حشد مواردها لتقديم المساعدة الطارئة لاسيما الدول النامية ذات الدخل المنخفض حيث حشد صندوق النقد الدولي موارد مالية بقيمة تريليون دولار لتقديم الدعم الطارئ للدول الأعضاء، كما أعلنت مجموعة البنك الدولي عن مجموعة من التدخلات بقيمة 160 مليار دولار خلال الخمسة عشر شهرا المقبلة. (المنعم وطلحة، بلا تاريخ نشر، صفحة 1)

الفصل الثالث: تداعيات احدث الأزمات على التجارة الدولية (دراسة تحليلية)

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل لم نتناول فيه جميع الازمات الاقتصادية التي وقعت في العالم فهناك مئات الازمات التي حدثت في العديد من البلدان وكان لها تأثيرا واضح على اقتصادياتها ولكن حرص هذا الفصل على عرض الملامح الأساسية للأزمات المالية والاقتصادية الالحدث التي مر بها العالم وكان لها تثيرا كبيرا وعميق على اقتصاديات البلدان التي نشأت فيها خاصة ناحية التجارة الدولية ومن اهم الاستنتاجات المتوصل لها:

- ✓ مرت الازمه المالية الآسيوية بجزولتين بدأت منذ او اوائل 1997 وهي من جزولات نفاذ والاستهلاك.
- ✓ من اسباب الأزمة الآسيوية النمو الاقتصادي الزائد زيادة عدد الميزان التجاري والافراط في تحديد سعر الصرف وعدم ملائمة السياسات النقدية وتدفق الكبير لرؤوس الاموال.
- ✓ ان اثر الازمه المالية الآسيوية على صعيد التجارة يكمن في تراجع قيمه الواردات بنسبة لم تشهدا المنطقة من قبل ولقد انعكست هذه الازمه ايضا على الاقتصاد العالمي حيث تراجع معدل النمو في الاقتصاديات المتضررة من الازمه وكذا اثرت على الاسواق والاوراق المالية حيث شهدت تراجعا كبيرا وانخفاض كبير في اسعار السلع واسعار النفط.
- ✓ من بين الإجراءات المتبعة لتفادي الأزمة الآسيوية فتح الاقتصاد وأسواق المال أمام الأجانب بلا قيود وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض مستويات الرسوم الجمركية.
- ✓ ان عدم امتلاك البنوك الأمريكية والأوربية رأس المال الكافي لمواجهة الخسائر المرتفعة الناجمة عن القروض المتعثرة، وإفلاس العديد من البنوك المتعاملة معه عبر العالم وعدم استقرارها أدى لظهور الأزمة المالية العالمية 2008 .
- ✓ من بين أهم أسباب الأزمة المالية العالمية ارتفاع عجز الحساب التجاري الأمريكي ارتفاعا تاريخيا إلى أن بلغ نسبا لم يسبق لها مثيل من الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أثر على النمو الاقتصادي العالمي ويكمن ذلك في تراجع معدلات النمو نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أدى إلى حدوث الركود الاقتصادي الحالي، كما أثرت على حجم التجارة العالمية والتجارة الدولية بنسبة ١٢% سنة 2009 وهي أكبر نسبة تراجع يتم تسجيلها منذ سنة 1945.
- ✓ من بين الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة تأمين العديد من البنوك والمؤسسات المالية مثل مجموعة ALG وهي أكبر شركة للتأمين في العالم.
- ✓ ظهرت جائحة فيروس كورونا كوفيد ١٩ اولا في الصين ثم انتشرت إلى بلدان العالم وأدى الوضع الوبائي المتغير إلى اعلان حالة طوارئ الصحة العامة وقد سجل الفيروس ارتفاعا كبيرا مستمر في عدد الاصابات والوفيات.
- ✓ ضرب وباء كوفيد التجارة العالمية بسرعة وحجم لم يسبق لهما مثيل، وكان اول من عانى منها الصين ثم الولايات المتحدة الأمريكية وانتقل إلى دول أخرى.
- ✓ من بين الإجراءات المتبعة للتخفيف والخروج من جائحة فيروس كورونا كوفيد ١٩ تعزيز الثقة في التجارة والأسواق العالمية والحفاظ على سلاسل التوريد العالمية.

لقد شهد العالم في العقود السبعة الأخيرة مجموعة من الأزمات المالية العالمية والتي أثرت على معظم دول العالم وأحدثت تغييرات كبيرة في بنية الاقتصاد العالمي وتمثل أهم هذه الأزمات في الأزمة الآسيوية (أزمة دول جنوب شرق آسيا)، الأزمة المالية العالمية 2008، أزمة جائحة كورونا كوفيد-19، وكانت لهذه الأزمات انعكاسات وتأثيرات كبيرة وشديدة على التجارة الدولية امتدت تداعياتها إلى جميع الاقتصاديات العالمية بفعل زيادة الترابط التجاري والاقتصادية على الدول المختلفة في ظل العولمة المالية، وعادة ما يترتب على هذه الأزمات خسائر وتكاليف اقتصادية كبيرة تتحملها تلك الدول.

وبسبب ضخامة وكثرة الخسائر التي تحدثها الأزمات المالية والاقتصادية، كانت محل اهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين والمؤسسات المالية الدولية من بينهم صندوق النقد الدولي وغيره من مؤسسات التي اهتمت لتفادي الأزمات وعلاج تلك التي لا يمكن تفاديها. لهذا سعت هذه الدراسة إلى بيان انعكاس الأزمات المالية على التجارة الدولية والاجراءات المتبعة للخروج منها، من خلال تسليط الضوء على مختلف الإجراءات والسياسيات التي تبناها في معالجة الأزمات التي تعرضت لها بلدان العالم .

نتائج اختبار الفرضيات

فيما يلي اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة

1- بالنسبة للفرضية الأولى: لقد كان لازمة المالية الآسيوية أثر سلبي على التجارة الدولية خاصة على صعيد الصادرات والواردات واقترح صندوق النقد الدولي لتفاديها اتباع سياسة نقدية صارمة.

لقد كان لازمة المالية الآسيوية أثر على صعيد التجارة، حيث تراجع قيمة الواردات بنسبة لم تشهدنا المنطقة من قبل وهي 17 وبلغت هذه النسبة %31 لدى البلدان الخمسة الأكثر تضررا من الأزمة. ومن حيث الحجم، بلغ التراجع نسبة %22 لدى البلدان الخمسة مقارنة بنسبة %10 لدى بلدان المنطقة ككل، وعلى صعيد الصادرات لم تنجح سوى القليلين في تسجيل ارتفاع كبير بلغ نسبة %16.9. وباستثناء الزيادات المعتبرة لدى كوريا الجنوبية والفلبين تراجع حجم الصادرات لدى باقي البلدان عموما كما أدى عدم استقرار العملة، الناتج عن الأزمة، إلى حدوث تحولات غير متوقعة في الأوضاع النسبية للبلدان، وخلق جوا من الشك حول القدرة التنافسية لمختلف الصناعات في المنطقة. ونتج عن ذلك حدوث تقلص نسبي في التبادلات التجارية والاستثمارات التجارية بما فيها الاستثمارات البنينة. وقد تميل بلدان شرق آسيا إلى خفض وارداتها وعجزها الخارجي مما يعني بدوره انخفاض صافي صادرات الأسواق الأمريكية والأوروبية إلى منطقة الأزمة. ويؤكد ذلك مدى تأثير الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية بالأزمة الآسيوية. ولقد كام ل لصندوق النقد الدولي دورا رئيسياً في التعامل مع الأزمة المالية الآسيوية، إذ اقترح الصندوق خطة لإدارة الأزمة وفرض على الدول الآسيوية شروطا صارمة لكي تحصل على مساعدات مالية تواجه بها أزمته وهذا باعتباره وكيلاً للدول الدائنة والمانحة للقروض وتضمنت شروط صندوق النقد الدولي على الدول الآسيوية في ذلك الوقت فرض سياسة مالية صارمة وإصلاحات هيكلية واسعة والتزام الدول بسداد الديون المستحقة عليها وأغلبها لدائنين أجنب ، ومن بين هذه الشروط

تباع سياسة نقدية متشددة، أي رفع أسعار الفائدة بقوة كافية لمقاومة التدهور في أسعار العملة المحلية.. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- بالنسبة للفرضية الثانية: للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أثر سلبي على التجارة الدولية خاصة ناحية الطلب العالمي واعتمدت و م أ على خطة الإنقاذ للخروج منها.

لقد بلغ إجمالي التجارة العالمية مع نهاية سنة 2008 مبلغ 19,505 تريليون دولار منها 15,775 تريليون دولار تجارة البضائع و 3,730 تريليون دولار تجارة الخدمات غير أن التجارة الدولية سجلت تراجعاً بنسبة 12% سنة 2009، وهي أكبر نسبة تراجع 17 يتم تسجيلها منذ سنة 1945، مما يعكس مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول وأسعار السلع المعمرة كنتيجة لانخفاض الكثير من الشركات العالمية كشركات صناعة السيارات والصناعة الالكترونية. إن التراجع الحاصل في التجارة الدولية كانت آثاره السلبية الأكبر على الدول التي تعتمد في اقتصادها على تحرير التجارة، وهو ما أدى إلى العودة إلى أساليب الحماية على الرغم من أنها تتعارض مع ما تبناه 19 من أفكار وكذا مع توجهات المؤسسات الدولية كذلك من تداعيات الأزمة على التجارة العالمية هو الانخفاض الحاد في الطلب العالمي، وهو ما يؤكد تراجع الصادرات والواردات، والمعالجة ذلك قامت ولايات المتحدة الأمريكية بعدة إجراءات من بينها بسخ مبلغ 700 مليار دولار في الاقتصاد المحلي وشراء ديون متعثرة وهذا لمساعدة البنوك ومؤسسات التأمين على توفير السيولة اللازمة، وتشجيع النمو الاقتصادي. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

3- بالنسبة للفرضية الثالثة: أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-١٩ تأثيراً سلبياً وبالغا على التجارة الدولية حيث تراجع حجم النشاط التجاري بنسبة كبيرة مما جعل المؤسسات تتجه نحو الحفاظ على سلاسل التوريد وتعزيز الثقة. .

حسب منظمة التجارة العالمية هذه الأزمة هي أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية أجبرت الحكومات على اتخاذ إجراءات غير مسبقة لحماية حياة الناس، وهذا ما أدى حسب المنظمة إلى الانخفاض الحتمي في التجارة والإنتاج والتي سيكون لها عواقب وخيمة على الأسر والشركات، بالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها المرض نفسه، لذا كان لابد من السيطرة على الجائحة وتخفيف الضرر الاقتصادي الذي يلحق بالناس والشركات والبلدان. وحسب الأخصائيين بالمنظمة من المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و 32% في نهاية سنة 2020، حيث تعطلت جائحة فيروس كورونا 19-COVID النشاط الاقتصادي الطبيعية والحياة في جميع أنحاء العالم دون استثناء ولاسيما خلال الربع الأول من سنة 2020 نتيجة الانغلاق الكبير للدول وتوقف أغلب رحلات النقل الجوي والبحري خلال نفس الفترة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة التي تعتبر أن تأثير جائحة فيروس كورونا كوفيد - 19- سلبي على التجارة الدولية خلال الربع الأول من سنة 2020، بسبب إجراءات الإغلاق المطبقة خلال نفس الفترة وتجميد وسائل المواصلات. لذا، يتعين على صانعي السياسة البدء في التخطيط لتداعيات الجائحة ووضع حلول مستعجلة للوضع الراهن بنظرة بعيدة الأمد من بينها تعزيز الثقة بين الأسواق العالمية وايضا الحفاظ على سلاسل التوريد. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

نتائج الدراسة:

قد خلصت دراستنا ما يلي:

- ✓ ان التجارة الدولية من القطاعات الأساسية والمهمة في اقتصاد اي دولة من دول العالم وهي عبارة عن عملية انتقال السلعة والخدمات وعناصر الانتاج والافراد والرؤوس الامواج التي تقام وتجري بين مختلف ادول العالم.
- ✓ تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في عدة نقاط من بينها اختلاف الوحدات السياسية حيث تقوم التجارة الداخلية بين افراد ووحدات تضمهم حدود سياسييه واحده في حين تجاره الدولية تقوم بين افراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وعاداتها.
- ✓ من بين اهم اسباب قيام التجارة الدولية اختلاف مستوى التقدم الفني والعالمي بين دول العالم واختلاف الطقس والمناخ والثروات الطبيعية بين مختلف الدول.
- ✓ تؤدي التجارة الدولية لزيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص وتقسيم العمل كما تسعى من خلال التكنولوجيا لتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة.
- ✓ تتكون التجارة الدولية من الصادرات والواردات التي تساعد على زيادة الدخل الوطني وتحسين الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية.
- ✓ من بين العوامل التي تؤثر على التجارة الدولية انتقال الايدي العاملة ورؤوس الاموال التكنولوجيا ظهور الدول الحديثة التجمعات الجهوية الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ من التحديات التي تواجهها التجارة الدولية الرسوم الجمركية واستخدام نظاما حصص والازمات المالية.
- ✓ تعتبر الازمات المالية من اخطر المشكلات التي عصفت بالاقتصاديات العالمية وهي ظاهره من مظاهر اضمحلال واضطراب وتوتر مفاجئ يطرو على توازن الاقتصادي لدول العالم وتتسم هذه الازمات بالتعقيل والتشابك وتساعد الاحداث والدخول في دائرة المجاهيل المستقبلية.
- ✓ من انواع الازمات المالية الازمات المصرفية ازمات العملة والصرف ازمات اسواق المال.
- ✓ هناك فرق بين ازمه المالية والازمه الاقتصادية ودورة الاقتصادية حيث ان الدورة اقتصاديه هي تتابع حالات الركود والانتعاش والرواج فكل دورة اقتصادية ليست بالضرورة أن تأتي مصحوبة بأزمة مالية لان هذه الأخيرة جزء من الدورة الاقتصادية، أي أن الأزمة المالية تدفع الدورة الاقتصادية من الذروة إلى القاع، وتعد الأزمة الاقتصادية أشمل م وأكثر اتساعا من الأزمة المالية.
- ✓ من بين أهم أسباب الأزمات المالية المتغيرات الدولية و المحلية والتكنولوجية.
- ✓ ان العدوى المالية ما هي الا اضطرابات وانحيارات التي تشهدها عدة دول في اوقات متقاربه بفعل صدمه او ازمه ماليه وقفت بأحد الاسواق وهنالك قنوات طبيعية لانتقال الازمات وقنوات غير طبيعية.
- ✓ تعرض العالم لعدة ازمات من احدث الازمه الأسيوية والأزمة المالية العالمية وازمه كورونا.

- ✓ تعود نشأة الازمة الآسيوية الى النصف الثاني من عقد التسعينيات حيث لم تكن متوقّعه ابتدأت بازمه عملات آسيوية وتحولت لازمه ماليه ومن ثم إلى أزمة اقتصادية وابتدأت من تايلاند ثم انتشرت إلى بلدان أخرى من العالم.
- ✓ من بين اهم اسباب ازمه المالية الآسيوية النمو الاقتصادي البالغ وزياده عجز الميزان التجاري والإفراط في تحديد سعر الصرف الفعلي والقروض الخارجية قصيرة الأجل وعدم ملائمة السياسات النقدية والتدفق الكبير لرؤوس الأموال الخارجية.
- ✓ كان لازمة المالية الآسيوية عدة انعكاسات إقليمية وعالمية ولقد أدت إلى تراجع التجارة حيث انخفضت قيمة الواردات والصادرات بنسبة لم تشهدها المنطقة من قبل.
- ✓ تعود نشأة وظهور الازمه المالية العالمية 2008 الى تدهور سوق العقول الامريكى وانفجرت حينها الفقاعة العقارية وامتدت الى سوق الائتمان للأسرة الامريكى وانتشرت الازمه بسرعة وتحولت الى ازمه نظاميه عرفت بازمه الرهن العقاري.
- ✓ من بين اسباب الازمه المالية العالمية السيولة النقدية العالمية وارتفاع الائتمان المصرفي فجاه وكذا ارتفاع العجز في الحساب التجاري الامريكى يرتفعا كبيرا.
- ✓ اثرت الازمة المالية العالمية على التجارة الدولية حيث تراجعت بنسب كبيرة ويعود هذا التراجع الى انخفاض اسعار البترول واسعار السلع المعمرة نتيجة انهيار الكثير من الشركات العالمية وكذلك من تداعيات الازمة المالية على تجارة الدولية هو الانخفاض الحاد في الطلب العالمي وهو ما يؤكد الصادرات و الواردات.
- ✓ من بين اهم الاجراءات المتبعة للخروج من الازم المالية العالمية خطوط الانقراض التي تمثلت في ضخم مبلغ 800 مليار دولار في الاقتصاد المحلي وشراء ديون متعثرة لمساعدته البنوك و مؤسسات التأمين وتأمين العديد من البنوك والمؤسسات المالية ALG.
- ✓ ظهر فيروس كورونا في نهاية سنة 2019 بمدينة اوهان الصينية وهو المسبب لمرض اطلقت عليه المنظمة الصحية العالمية اسم كوفيد وتسبب في نزلات البرد والسعال وضيق التنفس والتعب والم العضلات والإسهال والتهاب الحلق وفقدان الرائحة وآلام البطن وانتشر هذا المرض إلى دول العالم وحصد العديد من الضحايا و الوفيات.
- ✓ أدى فيروس كورونا إلى تراجع حجم النشاط التجاري بشكل حاد في جميع أنحاء العالم و التي كانت لها عواقب وخيمة وتم الاعتماد على تعزيز الثقة بين الأسواق العالمية و الحفاظ على سلاسل التوريد وغيرها للتخفيف من الأزمة.

توصيات واقتراحات:

إن الآثار أو النتائج التي تم ذكرها سابقاً تحتم على جميع الدول الإسراع لإيجاد حلول ناجعة و سريعة لتجاوز آثار الأزمات المالية، وفي هذا الشأن ارتأينا تقديم بعض المقترحات و جاءت كما يلي:

. العودة للاعتماد على الاقتصاد الحقيقي من اجل اعادة التوازن ما بين الاقتصاد الحقيقي والمالي.

. الاعتماد على النظم الإسلامية والتي تعتمد على الشفافية والعدالة، وإعادة النظر في النظام المالي العالمي بعدما أثبت عدم نجاعته في مواجهة الأزمات.

. يجب على دول العالم تنويع ارتباطاتها الاقتصادية الخارجية خاصة في مجال التجارة الدولية واحتياطات الصرف، وذلك من أجل تقسيم المخاطر وتجنب انتقال الأزمات إلى اقتصادياتهم.

. العمل على وضع خطة عمل على مستوى كل دولة لمواجهة آثار الأزمات المالية.

. المساهمة في الحد من تدهور أوضاع التجارة الدولية العالمية

الكتب

- 1) احمد جابر بدران. (2017). كتاب أحكام السوق يحى بن عمر مع دراسة لحلول الأزمات المالية العالمية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- 2) إبراهيم أبو العلاء. (2009). الأزمة المالية العالمية: أسبابها، والحلول من منظور إسلامي. جامعة الملك عبد العزيز ، جدة المملكة العربية السعودية: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، مركز النشر العالمي.
- 3) إبراهيم الخضر علي. (2010). إدارة الأعمال الدولية . سوريا-دمشق : دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع.
- 4) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. (2005). الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية (عربي انجليزي). مصر: بدون دار نشر.
- 5) حمدي عبد العظيم(1996). اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع، مصر.
- 6) حمد فواز الداليمي. احمد يوسف دواوين. (2011). إدارة الأزمات المالية. عمان-الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
- 7) خالد مُجد سواعي. (2009). التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها. الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع .
- 8) خالد احمد علي محمود. (2019). اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع .
- 9) خالد احمد علي محمود. (2019). التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 10) دانييل أرنولد. (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 11) رضا صاحب ابو حمد. (2006). الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي. عمان: دار مجدولين.
- 12) شيراز مُجد خضر(2022). الإدارة التنفيذية الهندسية. لندن: دار الأكاديمية للطباعة و النشر والتوزيع .
- 13) عبد المطلب عبد الحميد(2014). إدارة الأزمات العولمة الاقتصادية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 14) عبد القادر بلطاس(2009). تداعيات الأزمة المالية العالمية sup-prime. فرنسا: دار النشر Légende.
- 15) عبد الكريم قندوز (2018). التحوط و إدارة الخطر_ مدخل مالي. لندن: دار إي _ كتب للنشر والتوزيع .
- 16) علي بن مُجد جمعة (2000). معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية. الرياض: مكتبة العبيان للنشر والتوزيع.
- 17) فايز بن براهيم الخبيب (2021). مبادئ الاقتصاد الكلي. الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر والتوزيع.
- 18) مُجد نجيب حمادي جوعاني (2005). ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية للنشر.
- 19) مُجد صلاح الكردي (2023). صيغ التمويل الإسلامي المعاصر ودورها في تنمية التجارة الدولية. الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

- (20) مُجَّد السانوسي . مُجَّد شحاتة (2007). التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات -دراسة مقارنة - الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- (21) مُجَّد احمد الأفندي (2020). الجذور الفكرية لازمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي. اليمن: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع .
- (22) مُجَّد إبراهيم خيرى(2014). الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور إسلامي . الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد للطباعة و النشر والتوزيع .
- (23) مُجَّد دياب (2010). التجارة الدولية في عصر العولمة "الحلقة المركزية في منظومة العلاقات الاقتصادية .لبنان: دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع.
- (24) مجيد الكرخي (2014). التحليل الكمي الاقتصادي. عمان -الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع.
- (25) مبروك رايس (2016). انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي. مصر: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- (26) مجيد ملوك السامرائي(2022). جغرافية النقل والاتصالات والتجارة العالمية . عمان -الأردن: دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع.

المقالات

- (27) امينة موسلي (2014). عدوى الازمات المالية، المجلة الجزائرية للعولة والسياسات الاقتصادية. العدد 5. جامعة الجزائر 03. الجزائر.
- (28) سفيان خلوفي، كمال شريط (2020). إدارة المخاطر الوبائية جائحة كورونا _ كوفيد-19 (تجربة الصين ، جمهورية كوريا)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتبوير . مجلد 14. عدد 02. الجزائر.
- (29) قارة وليد (2019/2018). التجارة الدولية والاشتراطات البيئية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 19، جامعة قسنطينة 03 - الجزائر .
- (30) كمال بن موسى ، عبد الرحمان بن ساعد (2011)، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، المجلة العلمية الجزائرية، المجلد 8، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر-03، الجزائر.
- (31) مُجَّد الامين وليد الطالب، نظيرة قلاادي (2019)، دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الازمات المالية " حالة الأزمة المالية العالمية 2008/2007، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي ، ام بواقي ، الجزائر.
- (32) نسرين معياش (2019). أثر عدوى الازمات المالية على الأسواق المالية المتقدمة و الناشئة، دراسة نظرية وقياسية للفترة (2000\2015) ، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، المجلد 02، العدد 03، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- (33) وليد عبد مولاه. (2020). من الجائحة إلى الإنكماش الاقتصادي أي مخرج للدول العربية .(المعهد العربي للتخطيط) مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 03، الكويت 30 نوفمبر 2020.

المذكرات و المحاضرات

- (34) أوكيل نسيمه(2007/2008). الأزمات المالية وإمكانية التواقي منها والتخفيف من آثارها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر .
- (35) إيمان رحال (2012/2011). أسواق الأوراق المالية الدولية بين مظاهر التجديد و الأزمات المالية، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.
- (36) خالد سلامنة. (2015/2014). اثر العولمة المالية على اقتناديات البلدان الناشئة في ظل الازمات المالية. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . تخصص مالية دولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة. الجزائر.
- (37) صليحة جعفر(2020/2019). الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية - أزمة 2008 نموذجاً- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.
- (38) سهام موسى (2018/2017). استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية. دراسة تحليلية للنموذج الصيني، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
- (39) عمر صخري (2005/2004). التحليل الاقتصادي الكلي . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- (40) غالم جلطي (2022/2021). محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية. لطلبة السنة الثانية ماستر. تخصص مالية وتجارة دولية. ديوان المطبوعات الجامعية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- (41) فارس بن رفاق (2013/2012). مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف ١، الجزائر.
- (42) محمد العيد تحاني (2011/2010). الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على موازين مدفوعات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، الجزائر
- (43) محمد الشائع (2013/2014). أثر عمليات التوريق المصرفي في ظهور الأزمة المالية العالمية 2009/2002، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عمار تليجي - الأغواط، الجزائر.
- (44) موسى احمد صبيح (2010/2009). أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية، قدم هذا البحث ضمن متطلبات برنامج الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

قائمة المراجع

- (45) نادية العقون (2013/2012). العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج _ دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر.
- (46) هناء عفيف (2010/2009). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل - جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر.
- (47) طالب عوض (2008)، اثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان.

التقارير

- (48) تقرير الأمين العام السنوي السابع لمنظمة الاوبك 2010.
- (49) صندوق النقد العربي (2008)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (50) صندوق النقد العربي (2011)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (51) صندوق النقد العربي (2013)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (52) صندوق النقد العربي (2014)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (53) صندوق النقد العربي (2015)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (54) صندوق النقد العربي (2021)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (55) صندوق النقد الدولي (2019)، آفاق الاقتصاد العالمي.
- (56) صندوق النقد الدولي (2018). آفاق الاقتصاد العالمي
- (57) وحدة روجاس للأبحاث بيان صحفي.

أوراق بحث علمية والمؤتمرات والملتقيات

- (58) ابراهيم عبد الله، عبد الرؤوف مُجَّد (1-2/04/2009). انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري نظرة عامة _ ورقة عمل و المؤتمر العلمي الثالث عشر ، الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية، كلية الحقوق ،جامعة المنصورة.
- (59) رمضان علي الشراح (27-28/04/2009). الازمات المالية العالمية آثارها انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت ، الملتقى الدولي للأفاق الاستثمار ، السعودية .
- (60) زهية كواش (2009/05/05). الازمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني ، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية و المصرفية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر.

قائمة المراجع

- 61) زيدان مُجّد، جبار عبد الرزاق(2009/12/15). دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مداخلة الملتقى الدولي الرابع : الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 62) طالب مُجّد عوض(1995)، التجارة الدولية، نظريات و سياسات ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان.
- 63) عماد موسى (2009)، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية قناة أسواق المال، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، جامعة بيروت، بيروت.
- 64) مُجّد لخضر بن حسين (1995)، الازمات الاقتصادية فعلها ووظائفها في البلدان الرأس مالية المتطورة والبلدان النامية _ ترجمة احمين، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل ، الجزائر.
- 65) مُجّد محمود ولد مُجّد عيسى(20-2009/10/21)، آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، جامعة سطيف، الجزائر.
- 66) منير حميش (2010/03/23). هل حقا تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو ، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢١ جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
- 67) هبة عبد المنعم و الوليد طلحة. بلا تاريخ، موجز سياسات حزم التحفيز المتبناة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، صندوق النقد العربي أبريل 2020.

المواقع الإلكترونية

- 68) انوار هاقان قرناش(2011/10/15). أزمة شرق آسيا عبر البلدان، المؤتمر الإسلامي، دراسة اقتصادية منشورة بموقع العالم العربي <http://www.mafroom.com/prcssz/8e12htn>
- 69) حسن لطيف الزبيدي (2011/08/18). لأزمة الآسيوية بوصفها إحدى إشكاليات النظام الدولي الجديد، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الكوفة. <http://hasnlz.com/news.php?action=view&id=u>
- 70) غوبينات (2020). الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>
- 71) هاني عبد اللطيف (مارس 2020)، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة و مكاسب ضئيلة ومؤقتة تم الاستيراد من <https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2020-03>
- 72) الإسكوا (. بلا تاريخ .) الحيز المالي المحدود يعرض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد 19 للخطر. تم الاستيراد من <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/covid-19-limited-fiscal-space-arabic.pdf>.

73) شركة الخبير المالية.(2020).جائحة فيروس كورونا و الاقتصاد السعودي، تم الاسترداد من <https://argaamplus.s3.amazonaws.com/37c68cc8-f6f3-40cb-a9ce-405469e6a084.pdf>

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية

74) MG.Vaish.(1981). macro economic theory. Copy Right. MC. Vais. New Delhi.

75) Rajan Ramkishen (2007), financial crisis, capital out flows, and policy responses: examples from East Asia, journal of economic education, vol 38, n 01; pp.

76) Azevedo, 2020. Trade forecast press conference. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/spra_e/spra303_e.htm [Access le 06 Feb 2021].

77) OECD, 2020. COVID-19 and international trade: Issues and actions. Available at: <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-international-trade-issues-and-actions-494da2fa/> [Accès le 10 Feb 2021].

78) Jesse, L. & Christian, L., 06 May 2020. Here's how global supply chains will change after COVID-19. Available at: <https://www.weforum.org/agenda/2020/05/this-is-what-global-supply-chains-will-look-like-after-covid-19/> [Accès le 07 Feb 2021].

79) World Trade Organization, 2020. METHODOLOGY FOR THE WTO TRADE FORECAST OF APRIL 8 2020. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/methodpr855_e.pdf [Accès le Feb 08 2021].

